المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية



الندوة التحضيرية لمؤتمر

أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

٤ - ٦ يونيه ١٩٨٥

تحرير

الدكتورة ناهـــد صالـــح

ربـــاب الحسينـــى

منيـــرة إسماعيـــل

القاهرة

١٩٩٠

الطبعة الثانية

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الندوة التحضيرية لمؤتمر

أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

٤ - ٦ يونيه ١٩٨٥

تحرير

الدكتورة ناهـــد صالـــح

ربـــاب الحسينـــى　　　　منيـــرة إسماعيـــل

القاهرة

١٩٩٠

الطبعة الثانية

المحتويات *

* الأوراق التى يضمها هذا المجلد لم تكن معدة بهدف النشر ، ولكن نظرا لأهمية الموضوع الذى تتناوله تقرر تجميعها وتوزيعها بشكل محدود .

** تم ترتيب الأوراق وفقا لتسلسل عرضها فى الندوة التحضيرية .

الصفحة

الأعضاء المشاركون فى الندوة التحضيرية (*)

الأستاذ / السيد يسيـــــــــن	مديرمركزالدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهـــــرام .
الدكتور / سيد عويـــــــــس	مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة .
الدكتور/ صلاح عبد المتعـــــــال	مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة .
الدكتور/ عبد الباسط عبد المعطـــى	أستاذ علم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمـــس .
الدكتور/ علىّ الدين هـــــــلال	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
الدكتور/ على نصـــــــــار	مستشار بمعهد التخطيط القومـــــــى.
الدكتور/ محمد الجوهـــــــرى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهـــرة .
الدكتور/ محمد على محمـــــــد	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الاسكندريـة .
الدكتور/ محمود عبد القـــــادر	أستاذ علم النفس بكلية التربية جامعة الأزهر.
الدكتور/ محمود عـــــــــودة	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمـــس .
الدكتور/ مصطفى سويـــــــف	أستاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة
الدكتورة/ ناهد صالـــــــــح	مستشارة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة .

أعمال السكرتارية الفنية للمؤتمر :

رباب الحسينـــــــــــى	باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة .
منيرة إسماعيـــــــــــل	باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـــة .

(*) اسماء الأعضاء مرتبة وفقا للحروف الأبجدية .

مؤتمر

أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر

" ورقة العمل "

دواعى عقد المؤتمر

بعد مضى أكثر من ربع قرن على قيام أول مؤسسة قومية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، حرصت على الحفاظ على حرية البحث العلمى واستقلاله، ووعت فى الوقت ذاته مسئوليتها الاجتماعية ، والتزامها تجاه المجتمع ، وعملت على إرساء أخلاقيات البحث العلمى ، بدأ ميدان البحث الاجتماعى فى مصر يشهد فى السنوات الأخيرة بعض الظواهر وبعض الأنماط السلوكية التى أثارت بين علماء العلوم الاجتماعية وباحثيها – بل وبين المهتمين بقضايا المجتمع – ردود فعل متفاوته فى حدتها ، ما بين التنبيه إلى خطورتها ، أو التنديد بها ، أو إدانتها .

ومن ثم كان من الطبيعى ، نظرا لخطورة تلك الظواهر وتلك الأنماط السلوكيــة ، التــى لا تقتصــر علــى تهديــد مكانــة علمــاء العلــوم الاجتماعيــة ومصداقيتهم ، ومكانة العلم الاجتماعى وتهديد حرية البحث العلمى واستقلاله ، بل وتتعدى ذلك إلى تهديد قيم المجتمع ومصالحه ، كان من الطبيعى أن يتبنى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية باعتباره أول مؤسسة قومية للبحث الاجتماعى فى مصر مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الدعوة إلى عقد مؤتمر يخصص لطرح قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من كافة أبعادها السياسية والاجتماعية والعلمية .

أهداف المؤتمر

١ - إثارة الوعى بين علماء العلوم الاجتماعية والباحثين بأهمية وخطورة تلك الظواهر والأنماط السلوكية ، وبدورهم الإيجابى فى مواجهتها .

٢ - فهم الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التى صاحبت ظهور هذه الظواهر والأنماط السلوكية وساعدت أو عملت على انتشارها ، حتى يأتى طرح الحلول لمواجهتها مستندا إلى أساس علمى .

٣ - التوصل إلى وضع ميثاق شرف أو ميثاق أخلاقى Ethical Code للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى ، يحدد مسئوليتهم الاجتماعية ويضع ضوابط لممارسة البحث الاجتماعى .

٤ - اقتراح إصدار قرارات واتخاذ اجراءات يكون من شأنها تنظيم إقرار إجراء البحوث الاجتماعية بعامة والبحوث التى يدخل فيها العنصر الأجنبى - سواء فى شكل تمويل أو خبرة - بخاصة ، بما يضمن عدم استغلال البحث العلمى للإضرار بحقوق المجتمع * ، ويكفل فى الوقت ذاته عدم المساس بحرية البحث العلمى واستقلاله .

الموضوعات التى يتناولها المؤتمر

يطرح المؤتمر قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من خلال تناول عدة موضوعات تندرج تحت ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول

يتناول البحث الاجتماعى كنشاط يمارس على مستوى الدولة، ومن ثم يتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها السياسى ، كقضية تتعلق بالعلاقة بين البحث الاجتماعى والدولة .

* وفى مقدمتها حق المجتمع فى أن يستفيد من نتائج البحث العلمى الاجتماعى فى ترشيد سياساته لتحقيق نموذج التنمية الذى يتفق والمصالح الحقيقية للمجتمع .

ومن ثم تناقش الأوراق المندرجة تحت هذا المحور عدة قضايا تبدأ بقضية الحرية والالتزام في البحث الاجتماعي لتحاول التوصل إلى إجابة عن تساؤل يبدو في ظاهره أنه تساؤل بسيط وهو البحث الاجتماعي من أجل من ؟

ثم تأتي الورقة الثانية لتتناول البحث الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية لتطرح مسئولية الباحث الاجتماعي تجاه مجتمعه ، هل تقف مسئولية الباحث عند حد التزامه ببحث القضايا القومية والمشكلات الجوهرية والملحة بمجتمعه ؟ أم أن مسئوليته تتعدى ذلك وتتحدد في إطار دوره كباحث وكمثقف في آن واحد ؟

وبعد أن تطرح قضية التزام البحث الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية للباحث الاجتماعي ، تأتي الورقة الثالثة لتطرح قضية البحث الاجتماعي بين المراكز القومية والمراكز الخاصة وبيوت الخبرة ، ومن ثم تصبح القضية هنا : هل البحث الاجتماعي سلعة أم أن البحث الاجتماعي رسالة والتزام ؟ هل هو علاقة بين بائع ومشتر ؟ أم أنه علاقة بين باحث ملتزم وبين مجتمع ينتظر ما يقدمه له باحثوه؟

هذا التساؤل ينقلنا إلى الورقة الرابعة التي تتناول قضية تمويل البحوث الاجتماعية فتتناول هذه القضية من بعدين ، البعد الأول يتناول قضية تمويل البحث الاجتماعي من ميزانية الدولة ، والبعد الثاني يتناول ظاهرة التمويل الأجنبي للبحوث الاجتماعية من كافة أبعادها ، الأمر الذي يسلمنا إلى الورقة الخامسة التي تناقش البحوث المشتركة وضوابطها .

وتتناول الورقة السادسة قضية على جانب عظيم من الأهمية وهي قضية السرية في البحوث الاجتماعية حدودها ودواعيها فتتناول المعضلة التي تواجه الباحث الاجتماعي والتي تنجم عن التناقض بين القيمة المحورية للعلم وهي

العلانية والنشر ، وبين ما تقتضيه أحيانا المصلحة العامة من الحفاظ على سرية ما يسفر عنه البحث الاجتماعى من نتائج . ومن ثم تحاول الاجابة عن السؤال التالى : متى وتحت أى ظرف تكون مشاركة الباحث فى بحوث سرية لا تمثل خرقا لأخلاقيات البحث العلمى ؟ .

ثم تأتى الورقة السابعة والأخيرة من الأوراق التى تندرج تحت هذا المحور لتتناول التشريعات المنظمة للبحث الاجتماعى .

الموضوعات المندرجة تحت المحور الأول :

١ – الحرية والالتزام فى البحث الاجتماعى .

٢ – البحث الاجتماعى والمسئولية الاجتماعية .

٣ – البحث الاجتماعى بين المراكز القومية ، والمراكز الخاصة وبيوت الخبرة .

٤ – البحث الاجتماعى وقضية التمويل ، والتمويل الأجنبى للبحوث .

٥ – البحوث المشتركة وضوابطها .

٦ – السرية فى البحوث الاجتماعية ، حدودها ودواعيها .

٧ – التشريعات المنظمة للبحث الاجتماعى .

المحور الثانى

ويتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها الاجتماعى .

ويتناول هذا المحور أساسا التزام الباحث ومسئولياته وسلوكه تجاه المجتمع محل البحث Community - Population من جهة ، وحقوق هذا المجتمع على الباحث من جهة أخرى ، يوضح فيه أساسا مدى اختلاف الالتزام والمسئوليات والحقوق باختلاف كون مجتمع البحث « أفرادا » أو « مجتمعا محليا» أو مؤسسة أو جماعة رسمية ... الخ ، ويوضح الموقف فى كل متى تعارضت

القيم الموجهة للبحث العلمى مع القيم السائدة فى مجتمع البحث وفى المجتمع بصفة عامة .

ومن ثم تأتى الورقة الأولى التى تندرج تحت هذا المحور لتتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى من منظور الحفاظ على حقوق المجتمع وفى مقدمتها الحق فى معرفة الهدف من البحث ، ولحساب من يجرى البحث ، الحق فى الخصوصية ، الالتزام بحماية مصدر المعلومات والحفاظ على سرية المعلومات والحق فى الاطلاع على نتائج البحث .

أما الورقة الثالثة فتتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى من خلال تناولها لحق المجتمع فى بحث المنظمات والمؤسسات الرسمية والعامة وما يثيره ذلك من إشكاليات .

الموضوعات المندرجة تحت المحور الثانى :

١ – البحث الاجتماعى وحقوق الانسان .

٢ – البحث الاجتماعى وحقوق المجتمع .

٣ – البحث الاجتماعى وحقه فى بحث المنظمات والمؤسسات الرسمية والعامة .

المحور الثالث

ويتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها العلمى .

ومن ثم تأتى الورقة الأولى لتطرح قضية الأمانة العلمية من كافة أبعادها مع الاهتمام بشروط النقل والاقتباس ، وتأتى الورقة الثانية لتطرح أخلاقيات التعامل فى الوسط العلمى فى مجال البحث الاجتماعى ، وخاصة ما يتعلق بأخلاقيات التعاون العلمى وأخلاقيات النقد العلمى ، وتأتى الورقة الثالثة لتتناول شروط وأخلاقيات النشر العلمى فتتناول أسس نشر البحوث العلمية .

وتأتى الورقة الأخيرة لتقدم دراسة نقدية للمواثيق الأخلاقية المنظمة للبحث الاجتماعى تمهيدا لطرح ميثاق أخلاقى يلتزم به المشتغلون بالبحث العلمى الاجتماعى .

الموضوعات المندرجة تحت المحور الثالث :

١ – البحث الاجتماعى والأمانة العلمية .

٢ – أخلاقيات التعامل فى الوسط العلمى .

٣ – النشر العلمى وشروطه .

٤ – المواثيق الأخلاقية وأخلاقيات البحث العلمى « رؤية نقدية » .

المشاركون فى المؤتمر

نظرا لأهمية الموضوع الذى يتناوله المؤتمر نقترح أن يدعى للمشاركة فى المؤتمر :

١ – رؤساء أو مديرو كافة مراكز ومعاهد البحوث الاجتماعية فى مصر مثل المعهد القومى للتخطيط – مركز بحوث الجامعة الأمريكية . . . الخ .

٢ – رؤساء الهيئات ذات الصلة بالبحث الاجتماعى مثل الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

٣ – أساتذة العلوم الاجتماعية بالجامعات ومراكز البحث الاجتماعى .

٤ – عدد من أصحاب بيوت الخبرة أو الاساتذة المشاركون فى أنشطتها .

٥ – الاساتذة والباحثون الذين شاركوا فى طرح قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى مصر على مستوى الصحافة المصرية .

٦ – ممثلون عن الجهات الحكومية التى تتعامل مع بيوت الخبرة سواء الأجنبية أو المحلية فى مجال البحوث الاجتماعية .

تنظيم المؤتمر

- الاتصال الشخصى بالاساتذة الذين سيتم اختيارهم لإعداد الأوراق العلمية للمؤتمر . ومتابعتهم حتى تتوافر هذه الأوراق قبل عقد المؤتمر بمدة كافية تسمح بإعداد الأوراق الرئيسية الثلاث ، حيث تتناول كل ورقة طرح أهم القضايا المتضمنة فى المحور الذى تتناوله ، وتسمح أيضا باطلاع اعضاء المؤتمر عليها قبل الوقت المحدد لعقد المؤتمر .

- إرسال الدعوات وتحديد الأساتذة الذين سيشاركون فى جلسات المؤتمر قبل بدء المؤتمر .

برنامج المؤتمر

تخصص الجلسة الأولى لعرض الأوراق الرئيسية الثلاث ، ثم يقسم المؤتمر إلى ثلاث لجان ، تختص كل لجنة بمناقشة القضايا التى تناولتها الأوراق العلمية المطروحة فيها على أن يأخذ عمل اللجان طابع الحوار العلمى أكثر من طابع مناقشة أوراق علمية ، بحيث تنتهى كل لجنة إلى بعض المقترحات المنظمة لأخلاقيات البحث الاجتماعى .

وتخصص الجلسة الختامية لمناقشة كافة ما انتهت إليه اللجان الفرعية وبلورته فى شكل ميثاق أخلاقى ، ولطرح التوصيات التى انتهى إليها المؤتمر وتحديد مسئولية متابعتها .

بعض الاقتراحـات

* يمكن أن تقدم فى الموضوع الواحد أكثر من ورقة وخاصة بالنسبة للقضايا الخلافية .

* تشكل لجنة قبل عقد المؤتمر بمدة كافية لاعداد مشروع الميثاق الأخلاقى .

ونظرا لأهمية هذا المؤتمر يرى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عقد « لقاء عمل » يحضره عدد من أساتذة العلوم الاجتماعية بهدف :

١ - إعداد ورقة عمل تحدد المحاور الأساسية لتناول موضوعات أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، والموضوعات التى تندرج تحت كل محور منها والفكرة الأساسية التى يعالجها الموضوع للاسترشاد بها فى إعداد أوراق المؤتمر.

٢ - تحديد الدراسات الوثائقية والأساسية التى ستوضع تحت تصرف المشاركين فى المؤتمر بهدف إيجاد لغة مشتركة بينهم ، ومنها مجموعة المواثيق الأخلاقية فى العلوم الاجتماعية ، والضوابط المنظمة للبحوث المشتركة أو للبحوث الممولة ، ودراسة حالة لبعض هذه البحوث .

وحتى يصبح « لقاء العمل » هذا مثمرا يقترح أن يقوم كل أستاذ من الأساتذة المشاركين فيه بتقديم ورقة موجزة تتناول أحد الموضوعات المطروحة فى ورقة العمل هذه ، أو أى موضوع آخر يندرج تحت أخلاقيات البحث العلمى .

مديرة المركز

دكتورة ناهـــد صالـــح

مدخل لدراسة موضوع أخلاقيات البحث العلمى
الصراع الأيديولوجى . والنموذج الأساسى . والاستراتيجية

السيد يسين

١ - فى تقديرنا - وحتى ندخل فى صميم الموضوع - أن مناقشة موضوع أخلاقيات البحث العلمى هى جزء من كل ، وهى بالتالى لا يمكن فصلها عن الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعى فى مصر فى الماضى والحاضر على السواء .

ومن ثم ، فنحن ندعو إلى معالجة للموضوع فى ضوء رصد العلاقات الجدلية بين المستوى الكلى - ونعنى وضع العلم الاجتماعى فى السياق السياسى والاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ، وبين المستوى الجزئى ، ونعنى تأثير هذا كله على أخلاقيات البحث العلمى .

٢ - إن موضوعات مثل الحرية الفردية للباحث فى مقابل مسئوليته الاجتماعية ، أو التزام الباحث الايديولوجى وتأثيره على نشاطه العلمى أو نوعية المصالح الاجتماعية التى يضع الباحث جهوده فى خدمتها ، أو علاقة الباحث بالسلطة ، كل هذه الموضوعات لا قيمة لمناقشتها بشكل جزئى بغير ربطها بطريقة عضوية « بالنموذج الأساسى » Paradigm للعلم الاجتماعى السائد فى الوقت الراهن ، إن كان ثمة نموذج أساسى سائد ، والصراع بينه وبين باقى النماذج ، وعلاقة ذلك كله بالصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى وما يعبر عنه من صراع أيديولوجى فى المجتمع.

٣ - فى ضوء ما سبق نقترح مناقشة كل الموضوعات المتفرعة من موضوع

أخلاقيات البحث العلمى من خلال رسم معالم الخريطة الأساسية للمشهد الراهن فى العلم الاجتماعى فى مصر . وبهذا يتعمق فهمنا لكل جزئية من جزئيات الموضوع .

ويمكن أن نضع أيدينا على معالم الخريطة لو ناقشنا ثلاثة موضوعات أساسية مرتبطة :

أ - تحديد طبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع المصرى فى مرحلته الراهنة وضروب الصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى التى تدور فى جنباته ، وتعبيراتها الايديولوچية ممثلة فى «الخطابات» المختلفة المعبرة عن التيارات السياسية المتصارعة .

ب - تحديد طبيعة النموذج الأساسى Paradigm للعلم الاجتماعى المصرى فى الوقت الراهن ، ورصد الصراع العلمى الدائر حول تسييد اتجاه ابتمولوچى محددا أيا كان (ماركسيا أو إسلاميا أو عربيا) ليسيطر على النموذج ، حتى يصبح النموذج الأساسى السائد .

جـ - رسم معالم استراتيچية للعلم الاجتماعى تأخذ فى اعتبارها خبرة الماضى والوضع الراهن ، وآفاق المستقبل ، وفى ضوء استشراف حركة المجتمع المصرى فى العقود القادمة .

(١)

طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة

وطبيعة الصراع الدائر

٤ – اذا كان القانون الذى حكم حركة المجتمع المصرى فى الحقبة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ هو ما يمكن أن نسميه توسيع إطار الطبقة الوسطى وفتح كافة المجالات أمامها حتى تعبر عن نفسها وتنطلق فى اطار وحدانية التنظيم السياسى ، فإن القانون الذى يحكم حركة المجتمع المصرى فى الحقبة من ١٩٧٠ حتى الآن هو إعادة إنتاج الطبقة الرأسمالية فى إطار التعددية السياسية .

٥ – ومن المنطقى أن تتأثر ممارسة العلم الاجتماعى فى كل حقبة بالقانون السائد فيها ، بما فى ذلك بالطبع أخلاقيات البحث العلمى ، ويمكن رصد ذلك – فى مجال الممارسة – فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ذاته . ذلك أنه بعد تحول المجتمع المصرى الى مرحلة الاشتراكية (بعد إعلان الميثاق) ثارت تساؤلات شتى حول دور العلم الاجتماعى فى مواكبة هذه الحركة الاجتماعية ، وضرورة تحديد دور الباحثين العلميين بصورة أكثر وضوحا وحسما ، وخاصة فيما يتعلق بمشكلات إنتماء الباحث العلمى ، ودوره فى صياغة أيدولوجية المجتمع السائدة ونوعية المصالح الاجتماعية والطبقات التى سيعمل لخدمتها ... الخ . ويشهد على ذلك ندوة « السياسة العلمية » التى عقدها المركز ، والتى حفلت باجتهادات شتى ، تستحق أن تقرأ اليوم ، باعتبارها وثيقة بالغة الأهمية ، تشهد بتأثير التغير الاجتماعى والأيديولوچى على الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعى .

٦ - في ظل سيادة أيديولوچية رسمية هى « الاشتراكية » ، وتحت تأثير الوحدانية السياسية ممثلة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، كان من المنطقى أن تسود « أچندة للبحث الاجتماعى » متأثرة بذلك . وهذه الأچندة معناها ببساطة تحديد قائمة بالمرغوب والممنوع بحثه . (هل كان يمكن مثلا فى هذه الحقبة دراسة دور المؤسسة العسكرية فى اتخاذ القرار السياسى والتأثير على التوجه الاجتماعى فى البلاد ؟) .

وهل كان يمكن لباحث مثلا يعتنق الليبرالية ، أن يجرى بحثا حول سلبيات القطاع العام ويدعو إلى حله وبيعه للقطاع الخاص مثلا ؟

وهل كان يمكن إجراء دراسة عن القمع السياسى للمعارضين للنظام ، أو عن جماعة معارضة مثل الأخوان المسلمين يبدو فيها تعاطف الباحث مع توجهاتها وقيمها ؟

كل هذه أمثلة على تأثير نوعية النظام السياسى على الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعى .

٧ - ونجد أنفسنا فى الوقت الراهن بدءا من عام ١٩٧٠ فى اطار مرحلة تاريخية جديدة تقوم أساسا - كما سبق أن أشرنا - على أساس عملية إعادة إنتاج الطبقة الرأسمالية ، وتسييد قيمها ، كل ذلك فى اطار التعددية السياسية ، التى تسمح للتيارات السياسية المختلفة - بقدر - بالتعبير عن نفسها أيديولوچيا .

٨ - والمسلمة الأساسية التى تصدر عنها أن مناقشة قضية أخلاقيات البحث العلمى لابد أن تبدأ بعرض لضروب الصراع الأيديولوچى بين التيارات السياسية المختلفة المتنافسة فى الساحة المصرية ، نظرا لأن ذلك سينعكس

بالضرورة على اتجاهات الباحثين الأيديولوجية ، وبالتالى على مجمل الممارسة النظرية والتطبيقية للعلم الاجتماعى المصرى .

٩ - ونستطيع - بغير تعسف - أن نرصد حركة الصراع الدائر بين مجموعة من التيارات كما يلى :

التيار الرأسمالى الانفتاحى ، والتيار الاشتراكى ، والتيار الاسلامى .

(التيار الرأسمالى الانفتاحى له جناحان : الجناح الرسمى ممثلا فى الحزب الوطنى الديموقراطى ، والجناح غير الرسمى ممثلا فى حزب الوفد الجديد ، وبصورة هامشية للغاية حزب الأحرار) .

والتيار الاشتراكى ، يعبر عنه أساسا حزب التجمع الوحدوى ، وحزب العمل ، وبصورة غير رسمية تجمعات الناصريين والشيوعيين . والتيار الاسلامى تعبر عنه أساسا جماعة الأخوان المسلمين بالاضافة إلى الجماعات الإسلامية الأخرى .

١٠ - سينعكس هذا الصراع بالضرورة على الممارسة النظرية والتطبيقية للبحث الاجتماعى . وعلى سبيل المثال سنجد باحثين يضعون جهودهم العلمية فى خدمة التيار الرأسمالى الانفتاحى بشقيه .

وسنجد باحثين آخرين سيضعون جهودهم فى خدمة التيار الاشتراكى ، وبعضهم فى خدمة التيار الاسلامى .

ومن هنا ستختفى صورة « الوحدانية العلمية » فى الاتجاه والتى كان يمكن أن تسود فى الحقبة الناصرية ، نظرا لسيادة التعددية السياسية ، مما يطرح مشكلات متعددة بالنسبة لبعض أخلاقيات البحث العلمى .

(٢)

النموذج الاساسى للعلم الاجتماعى

اذا اعتمدنا على مصطلح توماس كون المعروف Paradigm الذى نترجمه بالنموذج الأساسى ، يمكن القول أن هناك فى الوقت الراهن معركة علمية تدور حول صياغة نموذج أساسى للعلم الاجتماعى بعد سقوط النموذج القديم لأسباب شتى لا داعى الآن للدخول فيها .

والتيارات المتصارعة يمكن تلخيصها كما يلى :

١ – التيار الماركسى ضد التيار الوضعى – الوظيفى .

٢ – التيار العربى ضد التيار الغربى (نشير هنا الى النقاش الدائر حول انشاء علم اجتماع عربى) .

٣ – التيار الاسلامى (الذى يهدف إلى انشاء علوم اجتماعية اسلامية) ، ضد التيارات غير الاسلامية (الوضعية ، الغربية ، الأجنبية) إلى آخره .

والسؤال هنا ما تأثير هذا الصراع حول النموذج الأساسى للعلم الاجتماعى على مشكلة أخلاقيات البحث العلمى ؟

(٣)

الاستراتيجيـــــة

من محصلة تحليلنا لطبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع العربى الآن ، ولدراستنا النقدية للخطاب السياسى بكل أنواعه وتعبيراته الأيديولوچية ولطبيعة المعركة العلمية حول صياغة نموذج أساسى جديد للعلم الاجتماعى واتجاهاتها ، ينبغى وضع أسس لاستراتيچية جديدة للعلم الاجتماعى فى بلادنا ،

تأخذ فى اعتبارها :

١ – حرية التفكير والبحث العلمى .

٢ – التعددية السياسية .

٣ – الدور الفعال الذى ينبغى أن يلعبه الباحث الاجتماعى باعتباره مثقفا نقديا فى ترشيد حركة المجتمع من خلال بلورة القضايا الخلافية ، وكشف عمليات تزييف الوعى ، وتأصيل المشكلات الكبرى .

٤ – التفكير فى وضع برنامج بحثى فى العلوم الاجتماعية فى خدمة مشروع قومى حضارى ، قد تكون سماته الأساسية :

- التنمية المستقلة فى مواجهة التنمية التابعة .
- الديموقراطية فى مواجهة القهر .
- العدالة الاجتماعية فى مواجهة الاستغلال الطبقى .
- الوحدة العربية فى مواجهة التجزئة .
- الاستقلال الوطنى فى مواجهة التبعية بكل صورها .
- الأصالة الحضارية فى مواجهة التغريب .
- النضال ضد الصهيونية العنصرية ومواجهة التطبيع .

فى تقديرنا كل ذلك له تأثير حاسم على أخلاقيات البحث العلمى .

حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

محمود عوده

(١)

يثير موضوع الأخلاقيات العلمية ، مشكلات متعددة ، وقضايا متنوعة بعضها قديم وبعضها الآخر فرضته ظروف التطور سواء فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى ذاته ، أو المجتمع الذى ينشط فيه ذلك البحث العلمى .

وجدير بالذكر أن المهتمين بموضوع الأخلاقيات العلمية يتفقون على أن ثمة عدد من المبادئ الأخلاقية فى بحوث العلوم الاجتماعية أصبحت تحظى باعتراف واسع النطاق وتقدير عظيم ، ومن ثم لم تعد بحاجة إلى المناقشة التفصيلية أو البرهنة على جدواها وأهميتها .

ومن بين هذه المبادئ ضرورة توفير مستوى رفيع من معايير العمل العلمى ومراعاة الأمانة المطلقة فى استخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائى للبحث وحماية المعلومات والبيانات التى جمعها الباحث فى إطار علاقات ثقة مع جمهور البحث ، وإعطاء كل مشارك فى العمل العلمى حقه من الاعتراف والتقدير ، وكذلك الاعتراف بالفضل لكل من أفاد الباحث من أعمالهم وكتاباتهم ، والتوضيح الدقيق لمؤهلات الباحث وخبراته، وشكر الهيئات الممولة إن كان ثمة ضرورة لذلك .

أما القضية الأخلاقية المركزية فى ذلك فتتمثل فى مبدأ الامانة العلمية التى يجب مراعاتها فى كل خطوة من خطوات البحث ، ومن هنا تأتى معارضة بعض العلماء الاجتماعيين لتحديد وتقنين معايير أخلاقية للبحث العلمى الاجتماعى انطلاقا من أن المعايير والقواعد العلمية وحدها كفيلة بتنظيم وتوجيه السلوك

العلمى والممارسات العلمية .

وعلى الرغم من وجود وجهة النظر هذه ، فان ثمة ، مشكلات جديدة قد ظهرت إلى حيز الوجود بتحول العلماء الاجتماعيين إلى ميادين جديدة واقتحامهم لآفاق مستحدثة فى ميدان البحث العلمى ، وفى إطار هذه الظروف الجديدة أيضا تظهر المشكلات الأخلاقية القديمة فى سياقات مختلفة . وتتطلب أيضا أن تطرح على بساط البحث والمناقشة من أجل الوصول إلى حلول ملائمة للتطورات الجديدة . ونتيجة لذلك كله فان قضية أخلاقيات البحث العلمى ينبغى أن تظل باستمرار موضوعا للجدل والحوار من أجل إعادة تحديدها وتعريفها لتظل وثيقة الصلة بالمواقف المعاصرة ومواكبة لها .

(٢)

وليس ثمة شك فى أن مناقشة مثل هذه القضية فى الأوساط العلمية الاجتماعية فى مصر تكتسب الآن أهمية فائقة ، ذلك لأن الممارسات العلمية فى الميدان الاجتماعى التى جرت فى حقبة السبعينات ، وهى الحقبة التى اصطلح على تسميتها « بالانفتاح الاقتصادى » والتى تميزت بالتوجهات الليبرالية على الصعيد الاقتصادى والتغلغل الرأسمالى الواسع النطاق هى التى فرضت بصورة مباشرة طرح هذه القضية للحوار والمناقشة مرة أخرى ، ذلك لأن التغلغل الرأسمالى لم يجر فقط على الصعيد الاقتصادى بل تجاوزه إلى كافة أصعدة المجتمع الأخرى ومنها الصعيد العلمى أو مجال النشاط العلمى .

فكما أفرز الانفتاح نموا للنشاط الاقتصادى الخاص ، وكما أحدث تحولا نقديا وسلعيا عميقا فى العلاقات الاجتماعية ، فانه قد انتج من ناحية أخرى تحولا سلعيا ونقديا فى العلاقات العلمية والنشاط العلمى ، تجلى فى أوضح

صورة فى ظهور القطاع العلمى الخاص متمثلا فى مكاتب البحوث الخاصة و «بيوت الخبرة الاجتماعية» . وكما تعاظم نشاط الوكلاء التجاريين ، فقد بدأ يظهر أيضا وينمو نشاط الوكلاء العلميين ، مع فارق يتمثل فى أن هؤلاء الأخيرين الذين ظهروا تحت صيغة « التمويل الأجنبى » أو « البحوث المشتركة » ، قد اقتصرت مهمتهم على تصدير المعلومات والبيانات للهيئات الممولة أو المشاركة .

وعلى الرغم من أن هذا التصور التشخيصى الأولى لا ينطبق على كافة أوجه النشاطات العلمية المشتركة ، أو الممولة من الخارج ، إلا أن هذه الأنشطة قد أضحت مثيرة للقلق لدى الأوساط والمؤسسات العلمية الوطنية ، وهو ما انعكس فى السنوات الأخيرة فى شكل جدل واسع النطاق بين المثقفين والباحثين ، واتخذ فى بعض الأحيان شكل الحملات النقاشية فى الصحف والدوريات وغيرها من مجالات النشر المختلفة .

والحقيقة أن طرح المشكلة بهذا الأسلوب ، يعنى أننا لا نميل على الاطلاق إلى التفسير السيكلوجى الفردى لهذه الظاهرة ، والذى يتمخض غالبا عن إطلاق أوصاف معينة على المشاركين فى تلك الأنشطة « الممولة أو المشتركة » كالعمالة أو الانتهازية أو الاحتراف أو غيرها من النعوت التى يتبادلها عادة المثقفون فى العالم الثالث . بل ، على النقيض من ذلك ، نتصور أن هذه الظاهرة وليدة لتحولات اجتماعية اتجهت إلى « رسملة » و « تتجير» كافة أوجه النشاط الاجتماعى والمهنى ، بما فيه النشاط العلمى والبحثى . ومن ثم فان هذه الظاهرة لا تستوعب فقط الباحثين الذين يؤجرون قوة عملهم لهيئات أجنبية ، أو تجار البحوث العلمية والخبرة ، أو النشطين فى البحوث المشتركة ، وإنما هى أيضا تستوعب كافة أشكال المتاجرة العلمية (الاتجار بالكتب والمذكرات والانتاج العلمى بشكل عام واحتراف الاعارات وغير ذلك) بغض النظر عن نوعية الشعارات التبريرية التى

يرفعها هؤلاء وأولئك .

فالقضية إذن ليست قضية تمايزات شخصية وسيكلوچية بقدر ما هى قضية سياق اجتماعى واقتصادى وسياسى ، ومن ثم اختيارات اجتماعية وسياسية تعبر عن مصالح اجتماعية وسياسية أيضا .

(٣)

ليس ثمة شك فى أن هذه المواقف الجديدة التى يعايشها البحث العلمى الاجتماعى فى بلادنا تطرح بالضرورة قضايا أخلاقية جديدة لم تكن مثارة من قبل ، فقد عشنا مرحلة من مراحل تطور البحث العلمى الاجتماعى ، وهى المرحلة التى قادتها مؤسسات البحث الوطنية ، تعمل تحت شعار أن الضرورة القومية أو الأهمية القومية هى المبدأ الأساسى الذى يحكم اختيار مشكلات البحوث وموضوعاتها ، وذلك يعنى مدى الاسهام الذى يمكن أن يقدمه البحث فى علاج مشكلات ذات طابع قومى . وقد كان ذلك مبررا أخلاقيا وانسانيا كافيا لممارسة الضغط على الموضوعات الانسانية أو الناس الذين تجرى دراستهم وإخضاعهم لمقابلات واختبارات مقننة أو غير مقننة ، مع ما قد يسببه ذلك لهم من توترات وما قد يعرضهم لمواقف نفسية مصطنعة ، وما قد يسفر عنه اقتحام وغزو لخصوصياتهم وتطفل على « أسرارهم وقضاياهم الشخصية » التى قد لا يرغبون فى التطرق إليها ، وتعرية لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية .

لقد كانت الضرورة القومية . والاسهام فى تشخيص مشكلات المجتمع الأساسية الذين هم جزء منه ، ومن ثم فسوف يعود عليهم جانب من الفائدة – كانت مبررا أخلاقيا وإنسانيا لذلك كله على الرغم من التناقض « الشكلى فى هذه الحال » مع مبادىء الخصوصية الانسانية .

لقد كان ذلك هو الهدف الإنسانى العام الذى يكمن وراء مجموعة من البحوث ذات الطابع القومى على الرغم من اقتحامها لخصوصيات الناس فى الوقت ذاته مثل بحوث الانحراف والبغاء وتعاطى المخدرات وغيرها من المشروعات العلمية التى قامت باجرائها مؤسسات البحث الوطنية .

أما وقد ظهر النشاط التجارى فى البحوث العلمية الاجتماعية ، وهو النشاط الذى لا يضع الدافع القومى فى اعتباره غالبا ، بل تعكس أولوياته البحثية الاهتمامات الخاصة للهيئات الممولة أو المتعاقدة ، فان هذه القضايا تصبح جديرة بالإثارة بشكل صارخ وملح ، وتظهر الحاجة الملحة أيضا إلى إعادة طرح وصياغة مشكلة إحترام وحماية خصوصية الانسان والمجتمع فى اطار متطلبات الأمن الشخصى والاجتماعى والسياسى . ذلك لأن نتائج البحوث التجارية والممولة قد لا تعود بنفع يذكر على الموضوعات الإنسانية المدروسة ، بقدر ما تؤدى إلى إعادة إنتاج إمتيازات الباحثين أنفسهم وتحقيق أهداف الهيئات الممولة . (والحقيقة أن هذه القضية يمكن أن تمتد أيضا لتشمل جانبا من البحوث التى تجرى بقصد الحصول على درجات علمية أو تعظيم الانتاج العلمى من أجل مكاسب خاصة للباحث نفسه دون وضع البعد القومى والمشكلات القومية موضع الاعتبار) .

(٤)

رأيت فيما سبق تمهيدا عاما أوليا ولكنه ضرورى بحكم كونه يطرح بشكل عام ومختصر نوعية المناخ الذى فرض التفكير من جديد فى مشكلة أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من ناحية ، ولكى نتمكن من وضع القضية المحددة التى نناقشها فى هذه الورقة ، وهى قضية الأبعاد الإنسانية أو المسئولية الإنسانية للباحث العلمى الاجتماعى فى إطارها الملائم . وأعنى بالأبعاد الإنسانية هنا معناها الواسع الذى يتجاوز المعنى الضيق والقانونى لمفهوم «حقوق الانسان».

وينطلق هذا المفهوم الواسع للأبعاد الإنسانية من تصور مؤداه أن عملية البحث الاجتماعى برمتها هى عملية إنسانية من حيث كونها تجرى فى وسط انسانى وبوصفها عملية تفاعل بين باحث إنسانى وحالة أو موضوع إنسانى قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله .

ورغم ما يفترض من وعى الباحثين بذلك جيدا ، فانه يحدث فى كثير من الأحيان أن يجرى تجاهل الكثير من الأبعاد الانسانية التى تنطوى عليها عملية البحث ، وهى الأبعاد التى تتخلل كافة مراحل البحث العلمى ، واختيار موضوع البحث ، وتطوير الإطار التصورى الملائم ، وتخطيط العمل الخاص بجمع البيانات واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائى ، ويضاف إلى ذلك كله ما تنطوى عليه عملية إبداء الرأى العلمى فى القضايا أو الاحداث العامة .

(٥)

يقوم الباحث عادة (سواء كان شخصا أو هيئة) باختيار موضوع البحث اختيارا شخصيا فى ضوء مجموعة من الاعتبارات ذات المعنى بالنسبة له ، وبعض هذه الاعتبارات أو المعايير قد يكون علميا ، كالحاجة إلى المعرفة حول موضوع يفتقر اليه ، أو مراجعة مجموعة من الأفكار والمقولات النظرية أو غير ذلك ، وقد يتمثل البعض الآخر فى ضرورات تطبيقية كالحاجة الى فهم وتشخيص مشكلة معينة من أجل التخطيط لها والتحكم فيها .

وفى كثير من الأحيان يتصور الباحث ان ما يراه مهما وجديرا بالبحث هو بالفعل كذلك لدى الآخرين . ونحن لا يهمنا من هؤلاء الآخرين فى هذا الصدد سوى المجال الإنسانى أو البشرى الذى يتعامل معه الباحث . ويجمع بياناته من خلاله ، ذلك لأنه هو العنصر الأكثر نشاطا وفاعلية فى عملية البحث ، طالما أن

إنجاز البحث مرهون بتعاونه وبالمادة التى يقدمها والتى بدونها تستحيل عملية البحث تماما (وتظهر هذه المشكلة بالطبع فى البحوث الميدانية) .

أن جانبا لا بأس به من الخبرات الميدانية بالبحوث الاجتماعية يوحى بضرورة وضع الناس (المبحوثين) موضع الاعتبار ذلك لأن هؤلاء الناس قد لا يجدون فى المشكلة أو الموضوع الذى يستفتون حوله مشكلة ملحة أو موضوعا هاما ومشوقا بالتالى بالنسبة لهم ، ومن ثم يجدون انفسهم واقعين تحت ضغط « رسمى أو شكلى» للحديث فيما لا يهمهم ولا يعنيهم ، بينما يودون لو اتيحت لهم الفرصة لمناقشة مشكلات حقيقية وملحة بالنسبة لهم . وما يعنينا هنا ليس هو بالتأكيد تأثير هذا الموقف «عدم استجابة موضوع البحث لاهتمامات الناس ومشكلاتهم » على صدق البيانات ودقة النتائج فتلك مشكلة تتعلق بالباحث نفسه – بل ينصب اهتمامنا الأساسى على اثارة مشكلة « مدى أخلاقية وإنسانية فرض واقحام موضوعات معينة على الناس وطلب تعاونهم بصددها على الرغم من كونها لا تمثل بالنسبة لهم مشكلات حقيقية ، وافتعال مواقف بحثية مصطنعة تسبب ضيقا وتوترات وتقتحم الخصوصية وتعرى الحياة الخاصة دون مقابل يذكر بل دون معنى حقيقى فى ذهن هؤلاء الناس » .

نستطيع أن نشير هنا بأسلوب آخر مشكلة « حق الناس فى المشاركة فى اختيار موضوعات البحث التى يطلب منهم التعاون فيها » وهى قضية لا توضع غالبا موضع الاعتبار ويدفعنا إلى إثارة هذه المشكلة بشكل حاد عدة عوامل من بينها ما يلى :

١ – وضع « الصفوة » الذى يحتله الباحثون العلميون والذى يتمخض عنه اغترابهم عن الواقع الاجتماعى وانعزالهم عن المشاركة الاجتماعية ، ومن ثم توجههم فى دراسة الواقع الاجتماعى بتصوراتهم الخاصة التى طوروها غالبا من

خلال القراءات النظرية والجدل النظرى الذى يدور فى أروقة الصفوة العلمية أيضا. ويتجلى هذا الوضع ، فى كثير من الأحيان ، فى أن معلومات الباحث الاجتماعى عن مجال دراسته الإنسانى والبشرى وموضوعها الإنسانى لا تتجاوز تلك الاستجابات المصطنعة الملفقة فى بعض الاحيان التى جمعها من خلال ادوات منظمة ومقننة شكلا لكنها عاجزة من حيث المضمون عن تقديم معرفة حية حقيقية بموضوعات البحث الإنسانية ، ولذلك لا يصبح غريبا أن يجهل دارس القرية الحياة الحقيقية للفلاحين ، وينطبق ذلك أيضا فى كثير من الأحيان على دارس الجريمة والانحراف والطبقة العاملة وغير ذلك .

٢ - ويفاقم من هذه المشكلة أيضا أن يصبح حق الباحث فى جمع مادته من الناس « حقا قانونيا » بمجرد استصداره قرار من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (وهو قرار يجرم غير المتعاونين فى تقديم المعلومات) بغض النظر عن أهمية البحث ومعناه ودلالته بالنسبة لهم ، ومن ثم يتخذ غزو الخصوصية وفرض موضوعات معينة على الناس شكل « القهر القانونى » الذى يمارسه الباحث على موضوعاته الإنسانية .

٣ - ويتعاظم هذا القهر فى كثير من الأحيان بوجود الباحث نفسه أو هيئة البحث وبصفة خاصة فى الأوساط الشعبية فى الريف والحضر ، وهى الأوساط التى تنظر إلى الباحثين عادة بوصفهم جزءا من السلطة (وهى نظرة صائبة إلى حد كبير) .

وليس من شك فى أن هذا القهر الذى يفرض على الناس موضوعا لا يحظى باهتمامهم ، ولا يلبى حاجات أساسية لديهم ينعكس بالضرورة على نوعية البيانات والمعلومات التى يقدمونها كشكل من أشكال « الاستجابات الاجتماعية » التى تعامل الباحثين « على قدر عقولهم » ، ومن ثم تتداخل المعايير والأبعاد

الأخلاقية الإنسانية مع المعايير العلمية ، بمعنى أن تهديد المعايير الإنسانية يقود إلى تهديد المعايير العلمية ذاتها من خلال تزييف النتائج التى قد يأخذها بعض الباحثين وواضعو السياسة مأخذ صدق ، فيدخلون بذلك فى دائرة مفرغة من الزيف والتزييف .

وتفرض هذه المخاطر ضرورة تأكيد حق الناس فى المشاركة فى طرح مشكلاتهم والتعبير عنها واقتراح ما يهمهم ، ومن ثم حقهم الأساسى فى رفض الادلاء بمعلومات وبيانات حول جوانب يرونها غير مجدية ، كما تفرض أيضا ضرورة التفكير فى مسئولية الباحث نحو الاستجابة فى اختياره لبحثه ، لاحتياجات الناس الحقيقية ومشكلاتهم الملحة ، بدلا من فرض تصوراته « الصفوية » الخاصة .

حقيقة قد لا يعى بعض الناس الأهمية الحقيقية للبحث والتى قد تكون متوفرة بالفعل ، وهنا تصبح مسئولية الباحث متمثلة فى شرح كافة أبعاد بحثه ، وما يتوقع من جوانب ونتائج قد تكون خافية عليهم . لكن ذلك ينبغى أن يتم بعيدا عن الخداع أو الوعود التى لن تتحقق لأن ذلك من شأنه أن يؤثر تأثيرا بالغ السوء على مستقبل البحث العلمى الاجتماعى فى بلادنا حين يستسهل الباحثون فيدعون ادعاءات غير حقيقية بتقديم خدمات أو رفع الأمر إلى الهيئات الحكومية المعنية بحل المشكلات أو غير ذلك .

(٦)

وغالبا ما تجرى عملية جمع البيانات من خلال حالات إنسانية واجتماعية قد تكون أفرادا أو أسرا أو جماعات أو نظما ومؤسسات اجتماعية . وليس من شك فى أن كل مستوى من مستويات هذه الحالات يعنى بالمحافظة على

خصوصية معينة ، وحمايتها من أى تهديد يقع عليها أو خطر يلحق بها ، وهو ما يتمثل فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى ، فيما اصطلح عليه « باقتحام الخصوصية » وذلك من خلال تعرية وكشف جوانب معينة قد لا ترحب هذه الحالات الانسانية بكشفها ، أو قد تترتب على ذلك اضرار تحيق بها أو آثار سلبية بالنسبة لها .

وتظهر مشكلة « اقتحام الخصوصية » من خلال التعارض والتناقض بين هدفين اجتماعيين ينطوى كل منهما على قيمة اجتماعية رفيعة ، الحاجة إلى معرفة مشكلات الناس واتجاهاتهم وأرائهم ودوافعهم من ناحية ، والحاجة إلى المحافظة على الحقوق الشخصية وصيانتها من ناحية أخرى .

وعلى الرغم من أن هذه المشكلة تعد مشكلة قديمة فى تراث أخلاقيات البحث العلمى على النطاق العالمى ، إلا أن اهميتها تتعاظم الآن فى ظل تنامى البحوث العلمية الاجتماعية وتطور تكنولوجياتها من أجهزة تصنت ومراقبة واستماع وتصوير وتسجيل وحاسبات الكترونية واختبارات إسقاطية ومخبرين محترفين وتدابير تخفى وخداع قد يمارسها بعض الباحثين العلميين .

والحقيقة أن مشروعات بحوث العلوم الاجتماعية قد تساهم مساهمة ملموسة فى اختزال الخصوصية وهى قضية تنطوى على مبدأ أخلاقى إنسانى بالغ الأهمية يتمثل فى أن معلومات حول حالات إنسانية واجتماعية قد يتم جمعها ويجرى استخدامها من قبل جهات وهيئات معينة ، دون أن يكون مصدر هذه المعلومات واعيا بما يجرى ، ويرتبط هذا بمبدأ أخر لا يقل أهمية ، وهو ما يعرف بحماية البيانات من إساءة الاستخدام ، أو استخدامها من قبل جماعات وتنظيمات معادية لمصادر تلك البيانات .

وكما ينطبق ذلك على البحوث التى تجرى لحساب هيئات أو دول أجنبيه (مشروع كاميلوت نموذجا) فأنه قد ينطبق أيضا على تلك البحوث المحلية التى تقتحم خصوصيات جماعات أو تنظيمات اجتماعية معينة (البحوث التى تجرى عن الجماعات السياسية والتنظيمات الدينية وغيرها) والتى قد تدعمها وتمولها فى بعض الأحيان الهيئات المعنية بمراقبة أنشطة هذه الجماعات والتنظيمات .

وتثير هذه القضية مجموعة من التساؤلات التى ينبغى طرحها للحوار منها على سبيل المثال مايدور حول نوعية المصالح والأهداف التى يعبر عنها الباحثون الاجتماعيون ، هل ينبغى أن تكون أهداف مؤسسات التمويل والدعم هى فقط موضع اعتبارهم ومحور اهتمامهم حتى وإن كانوا يتمتعون شخصيا بالحرية الكاملة فى البحث ؟ هل ينبغى أن يعنى الباحث الاجتماعى بطرق استخدام النتائج التى وصل اليها فى بحثه ؟ ما هى مسئولية الباحث الاجتماعى فى ضمان ألا يكون لعملية البحث الاجتماعى فى حد ذاتها آثار سلبية بالنسبة للحالات الانسانية التى قام بدراستها ؟

ويدخل فى هذا الاطار أيضا طرق الاتصال أو التواصل بين الباحث العلمى الاجتماعى وموضوعاته الانسانية ، ذلك لأن أساليب معينة للاتصال قد تخلق - فى حد ذاتها - ضغوطا وتوترات وأشكالا من القلق لدى الحالات الانسانية موضع الدراسة ونعنى بها تلك الطرق بالغة التقنين التى لا تتيح الفرصة لحوار إنسانى حقيقى . وهنا نثير تساؤلا حول حق الموضوعات الإنسانية فى اختيار طرق التواصل الملائمة لها ورفض غيرها . وينسحب ذلك أيضا على لغة التواصل بين الباحث وموضوعاته الانسانية ومدى ملاءمة هذه اللغة للإطار الاجتماعى والثقافى . والمناقشة هنا لا تنصب ، كما قد يبدو ، على المعايير العلمية للتواصل بقدر ما تعنى اساسا بكل ما من شأنه أن يخفف الضواغط والتوترات التى تترتب

على عملية البحث من خلال فرض أشكال اتصاليه يميل إليها الباحث دون مراعاة لموضوعاته الانسانية .

(٧)

ونأتى أخيرا إلى مناقشة قضية ابداء الرأى العلمى فى الأحداث أو الوقائع المحلية التى قد تنفجر على المستوى الاعلامى فى لحظة معينة ، إما نظرا لخطورتها وأهميتها فى حد ذاتها فى بعض الأحيان ، أو للتغطية على مشكلات أخرى أكثر إلحاحا لدى الجماهير فى أحيان أخرى .

وقد شهدنا فى السنوات الأخيرة نماذج عديدة من مثل هذه « القنابل الإعلامية » كأحداث العنف السياسى والدينى والاغتصاب وجرائم القتل غير العادية كقتل الزوجات أو الأزواج أو الآباء أو الأبناء ، أو الجماعات والتنظيمات ذات الأنشطة «المشبوهة » (من وجهة نظر بوليسية) وغير ذلك من الأحداث والوقائع التى تتهافت الصحف وغيرها من وسائل الإعلام على نشرها فى الفترة الأخيرة (فى الوقت الذى تحجب فيه معلومات أكثر أهمية وأعمق معنى) . وغالبا ما تلجأ وسائل النشر هذه إلى محاضر الشرطة وتقاريرها . ويصاحب ذلك غالبا اللجوء إلى العلماء والباحثين الاجتماعيين (بالمعنى الواسع) لتفسير هذه الأحداث والوقائع وتشخيص الحالات الإنسانية المشاركة فيها ، فى الوقت الذى يكون فيه هؤلاء الآخيرون فاقدين لحريتهم من خلال اجراءات التحقيق والمحاكمة وغير ذلك ، وليس ثمة فرصة متاحة لتفسير تصرفاتهم بشكل حر وإنسانى .

والظاهرة الخطيرة التى نلاحظها جميعا وتمثل فى تصورنا تجاهلا لأبعاد انسانية وأخلاقية راسخة تتمثل فى تسرع بعض المتخصصين فى الإدلاء بآرائهم وتفسيراتهم إزاء أى دعوة صحفية واعلامية ، واستنادا إلى ما ينشر والذى يعتمد

بدوره اعتمادا أساسيا على تقارير الشرطة ومحاضر التحقيق التى لا تصلح فى الأعم الأغلب أن تكون مصدرا لمادة يمكن الاستناد اليها فى التفسير أو فى تكوين رأى علمى . ونتيجة لذلك قد تأتى هذه الآراء والتفسيرات مبسطة ومتسرعة وفجة ومفتقرة إلى أبسط مبادىء التفسير العلمى ومن بينها ضرورة توفر المادة الكافية من خلال دراسة متعمقة وشاملة للظاهرة وهو ما لا يتاح عادة لبعض هواة « النجومية الإعلامية » .

وعلى الرغم من التداخل الوثيق هنا بين المعايير العلمية والمعايير الانسانية ، فاننا نركز هنا أساسا على المخاطر الانسانية لمثل هذا التسرع والتى قد تحيق بالحالات الانسانية المشار إليها ، فالعالم الاجتماعى أو الباحث قد يسهم فى هذه الحالة فى تشكيل رأى عام معاد أو متعاطف دون سند علمى ، بالاضافة إلى إهـدار بعض القيم الانسانية الأساسية فى البحث العلمى يتمثل أساسا فى تشريح حالات إنسانية وتعريتها وتفسير أفعالها بالرغم عنها ، وهى فى حالة فقدان للحرية . وتفرض علينا هذه الظاهرة ضرورة إثارة تساؤل أساسى حول مدى أحقية إقدام الباحث الاجتماعى فى القيام بمثل هذه الممارسات ، ومدى الحماية التى ينبغى توفرها للحالات الإنسانية المعنية من أن تكون مجالا للتشهير الذى يرتدى فى بعض الأحيان رداءً علميا .

البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية
ورقة عمل اولية

علىّ الدين هلال

تعتبر قضية أخلاقيات البحث العلمى من القضايا التى لم تنل حظها بعد من التأمل والتدبير بين أعضاء الجماعة العلمية المشتغلة بالبحث والتحليل فى القضايا الاجتماعية . وفى عديد من الأحيان التى أثير فيها هذا الموضوع تم تناوله بقدر كبير من الإثارة أو الرغبة فى تصفية حسابات شخصية ، الأمر الذى جعل من الموضوع مادة اثارة صحفية وإعلامية دون أن تتجه إثارة الموضوع من كافة جوانبه أو لخلق رأى عام بين الباحثين حول أخلاقيات البحث العلمى وأصوله. كما تم تناول الموضوع فى بعض الأحيان بمنهج « إما .. وإما » فى الوقت الذى تتطلب المعالجة الموضوعية له النظر فى عديد من الاعتبارات ووجهات النظر .

إن أهمية هذا الموضوع – وضرورة بحثه – تنبع من عدد من التطورات ، لعل أبرزها بدون ترتيب ما يلى :

١ – ازدياد عدد الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها بشكل متسارع فى بلادنا فى حقبة السبعينات ، الأمر الذى أدى إلى اتساع قاعدة المشتغلين بالتدريس الجامعى والبحث العلمى ، أخذا فى الاعتبار تنوع الخلفيات التعليمية والعلمية والمهنية لهم .

٢ – إزدياد مصادر التمويل الأجنبيه وتعددها ، واستعدادها لتمويل بحوث سواء للمؤسسات البحثية المصرية أو للأشخاص بشكل مباشر وفى غياب سياسة علمية

للمجتمع ، وفى غياب أولويات واضحة للبحث العلمى والحدود التى يجب أن يراعيها الباحث ، وقع عبء وضع هذه الحدود على كل باحث على حدة .

٣ - فى إطار سياسة الانفتاح وانتشار المكاتب الاستشارية والفنية يقوم بعض الباحثين بعمل دراسات وأبحاث نظرية أو تطبيقية لصالح ممولين أجانب وبناء على تعاقدات يتم فيها تحديد النقطة المراد دراستها بواسطة الممول .

وعادة ما تكون هذه الموضوعات ذات طابع تطبيقى مرتبط بالسياسات Policy- oriented كما تدخل فيها دراسات الجدوى الاجتماعية والسياسية Social and Political Feasibility وتحليل المخاطرة Risk - Analysis وهذا النوع من الدراسات ينتهى بعمل توصيات محددة ذات طابع تطبيقى .

٤ - ضيق مصادر الدخل وازدياد التوقعات لعدد من الباحثين الأمر الذى دفعهم إلى السفر إلى الجامعات العربية أو الاشتغال داخل مصر بأعمال أخرى غير التدريس أو القيام بتدريس أعداد كبيرة من الساعات بما يؤثر على سلامة العملية التعليمية .

٥ - إزدياد الطابع الدولى للعلوم الاجتماعية Globalization من خلال المؤتمرات والتبادل العلمى بمختلف أشكاله ، الأمر الذى أدى إلى اتساع دائرة الاتصال المباشر والتفاعل بين الباحثين من دول وأقطار مختلفة .

وقد أدت هذه التطورات إلى بروز ممارسات غير متفق على جدواها أو شرعيتها من جانب المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، كما أدت إلى اهتزاز قيم البحث العلمى وأصول التدريس الجامعى . ويكفى الاشارة إلى حالات السرقة العلمية والتلبس العلمى التى تناولتها الصحافة فى السنوات الأخيرة .

فى مفهوم اخلاقيات البحث العلمى

إن إثارة قضية أخلاقيات البحث العلمى ينبغى أن لا تقتصر على المستوى الجزئى الخاص بسلوكيات أعضاء الجماعة العلمية كأفراد ، بل ينبغى أيضا إثارتها على المستوى الكلى الذى يتعلق بدور العلم الاجتماعى فى إطار البناء السياسى والاجتماعى وحق علاقة العلم الاجتماعى والمؤسسات البحثية المختلفة من جامعات ومراكز بحوث بالقوى السائدة والمهيمنة وبالذات تلك التى تدعم علاقات الاستغلال الاجتماعى والتبعية السياسية .

إن تحليل اخلاقيات العلم الاجتماعى تبدأ من الاقرار بالدور التحررى للعلم، وبأن البحوث الاجتماعية وهى تبحث فى أمور الانسان والمجتمع بشكل منهجى هى فى المقام الأول أداة تحرير للانسان ، وهى تاريخيا أداة الانسان لمواجهة السلطة المنظمة التى تسعى لغزو خصوصيته والسيطرة على سلوكه . وأن تذكر هذه الحقيقة التاريخية هام للغاية ذلك أن أساليب وأدوات البحث الاجتماعى المعاصر كثيرا ما تستخدم لعكس هذا الغرض وتجعل من العلم الاجتماعى أداة هيمنة ودعم للأمر الواقع أكثر من كونها أداة للتحرر الإنسانى .

فاذا كان الباحث الاجتماعى يقوم بملاحظة الواقع ، ومتابعة السلوك الإنسانى ، واكتشاف الأنماط المتكررة فى هذا السلوك ، والعوامل التى تحدد اتجاه هذا السلوك وحدته فان نتائج هذه الدراسة التى تكشف لنا عن طبيعة السلوك الانسانى يمكن أن تستخدم أيضا للسيطرة على هذا السلوك وتوجيهه وجهة معينة .

ومن الأرجح أن كل بحث اجتماعى يمكن توظيف نتائجه سياسيا من جانب الأصدقاء أو الأعداء ، وأن كل كشف لأحد جوانب السلوك الانسانى أو

الثقافة الاجتماعية يمكن الاستفادة منها سياسيا . لذلك فمن الأرجح أن الاستفادة السياسية من نتائج البحوث الاجتماعية هى أمر لا يمكن تحاشيه أيا كان موضوع الدراسة . فبحث عن الأصول الفكرية للشخصية المصرية أو عن التقاليد الدينية فى القرية أو عن جذور المقاومة الوطنية للثورة الفرنسية يمكن أن يكون لها دلالتها السياسية .

والمدخل الحقيقى لأخلاقيات البحث العلمى فى هذا الجانب هو التأكيد على الطابع النقدى للعلم الاجتماعى ، وعلى الدور التغييرى للباحث الاجتماعى . ذلك أن القوى الداعية للتغيير أو المبشرة بمستقبل أفضل تحتاج أيضا إلى نتائج هذه الأبحاث حتى يمكن لها تحديد وتحليل الأدوار الاجتماعية المختلفة والمواقف السياسيةللقوى المتباينة .

إن تأكيد الطابع النقدى لدور الباحث الاجتماعى هو الأساس ونقطة البدء فى كثير من الأمور المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمى مثل اختيار موضوعات البحث ، وعلاقة الباحث بالسلطة ، وعلاقته بمصادر التمويل المختلفة .

يرتبط بالطابع النقدى مفهوم البحوث الاجتماعية ذاتها ، ففى ظل تأثير المدرسة الأمريكية فى البحوث التطبيقية تمت عدة اتجاهات منهجية تضعف من الدور التحررى للعلم . من هذه الاتجاهات :

أ – التركيز على مشاريع البحث الكبيرة Big-science التى تتطلب أعدادا كبيرة من الباحثين وميزانيات للدراسة وعدم التركيز على البحوث الفردية التى يمكن اجراؤها بدون تمويل أو بتمويل محدود للغاية ، والتركيز على المشاريع الكبيرة يجعل الباحث دوما فى حاجة إلى مصادر للتمويل ومن ثم استعداده للعمل فى المجالات التى يتوفر فيها التمويل .

ب - التركيز المبالغ فيه على أدوات البحث العلمى مثل الاستمارة والمقابلة والاختبارات النفسية وتحليل المضمون ، لقد أصبحت « الأداة » هى جوهر البحث وحلت محل « النظرية » أو « التفسير » .

جـ - وكان من شأن ذلك أن البحوث الاجتماعية اتسمت بطابع جمع البيانات والمعلومات والاحصاءات أكثر من تقديمها بتفسيرات وتحليلات للمجتمع ولهذه البيانات .

ولا أقصد بالطبع نقد هذه التوجهات فى حد ذاتها ، بل لقد كان لها دور إيجابى فى تطور البحث الاجتماعى . فمما لا شك فيه أن للأبحاث الكبيرة دورها وبالذات عندما تتم على المستوى القومى فى مجالات الرأى العام أو السلوك الاجتماعى ،

والتأكيد على الأداة العلمية أمر لابد منه وكذا دقة البيانات . ولكن النقد يتجه إلى التطرف فى هذه الأمور إلى أن تصبح « الأداة » بديلا « للنظرية » ، وأن تصبح « البيانات » بديلا « للتفسير والتحليل » ، وأن يتحول الباحث الاجتماعى إلى أداة معاونة للحاسب الآلى . وبالقدر الذى تنتشر فيه هذه الاتجاهات وتسود بين أعضاء الجماعة العلمية بقدر مايصبحون أداة للهيمنة وللنفوذ وجزءا من الأمر الواقع السائد والمؤسسة الحاكمة بغض النظر عن نواياهم وعن الموضوعات التى يدرسونها ، وعندما يحدث ذلك فان كل حديث عن أخلاقيات البحث العلمى يصبح لا محل له .

معادلة الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية

التأمل العقلى والبحث العلمى هما أساسا عملية فردية يقوم بها الباحث ،

وينبغى أن لا تخدعنا طقوس البحوث الاجتماعية المعاصرة من فرق بحثية ، وعمليات مسوح ، وجمع بيانات ، وحاسبات آلية ، وغير ذلك من عمليات يشترك فيها عشرات الباحثين والمعاونين عن الصفة الأصلية للبحث الاجتماعى ، وهو أنه تحليل للسلوك الانسانى فى سياقه الاجتماعى ، وهو دراسة للظواهر الاجتماعية التى يواجهها الانسان فى علاقته بالمجتمع وأن هدف الباحث هو الوصول إلى الحقيقة ونشر ما يصل اليه من نتائج من أجل تغيير الواقع ووصولا الى عالم أفضل . وهكذا فان حرية الباحث فى اختيار موضوع البحث ، وفى تحديد منهجه واقتراحاته ، وفى تفسير نتائجه هى الأساس لأى نهضة علمية أو فكرية .

ولكن هذه الحرية الفردية سرعان ما تصطدم بعدد من الاعتبارات الأخرى مثل هل يحق للباحث أن يعلن نتائج يكون من شأنها تهديد التضامن الاجتماعى لوطنه ؟ أو إبراز مواطن الضعف ونقاط الخلل وامكانات الاختراق المحتمل ؟

اذا كانت الاجابة بالنفى ، فماذا نقول للرأى المخالف الذى يرى أن نشر هذه النتائج هامة للوطن وللمجتمع ، ذلك أنه من المحتمل أن تكون هذه النتائج موجودة فعلا لدى الدول الأخرى التى يقوم باحثوها بدراسات مماثلة ، ومن ثم فان إخفاء هذه النتائج يعنى اخفاءها عن أبناء الوطن مع احتمال وجودها لدى الآخرين . ثم أن عدم الحديث عن جوانب الضعف والقصور والاختراق لا يعنى عدم وجودها ، وأن الاشارة إليها يكون من شأنه تنبيه الرأى العام والمسئولين إلى ضرورة العمل لمواجهة هذه الجوانب .

بين الباحث والسلطة

وهنا يثار السؤال حول حق الباحث فى أن يحول نفسه إلى خبير للسلطة أو للممول يوظف – أو بالأحرى يبيع قدراته العقلية والتحليلية لدراسة موضوعات يتم

اختيارها وتحديدها بواسطة السلطة الحاكمة أو الممول .

ولكن ماذا عن الباحثين الذين يتفقون مع توجهات السلطة الحاكمة ولا يرون غضاضة فى المشاركة بدراسات وأبحاث فى صالح السلطة ؟ وماذا عن القائلين بأن للباحث حق التعاون مع السلطة فى مجالات الأمن القومى ضد الأعداء الخارجيين للأمة .

ويثار فى هذا المجال قضية سرية البحوث ، والأصل فى العمل العلمى علانيته ، والأصل فى الأفكار هو تداولها وشيوعها ، لذلك – وباستثناء حالات محدودة للغاية ينبغى عدم القياس عليها ، وترتبط بأمن المجتمع فى مواجهة قوى خارجية – فان الأصل هو عدم المشاركة فى أية ابحاث لا تؤدى إلى مطبوعات علنية ، وعدم الدخول فى أية أبحاث سرية تتعلق بالأوضاع الداخلية للبلاد .

وفى البلاد التى لجهاز الدولة دور بارز ومهيمن فيها ، فان الجماعة العلمية لا تحقق ذاتها بمزيد من الانخراط والتداخل مع هذا الجهاز ، ولكن بضمان حريتها وتمايزها ويتأكد دورها الاجتماعى إزاء الرأى العام .

كما تثار قضية الباحثين الاجتماعيين المنخرطين فى الحياة السياسية بشكل مباشر وفعال سواء فى الحزب الحاكم أو احزاب المعارضة وبالذات عندما تتخطى المشاركة دور الدعم والتأييد إلى دور الحركة المباشرة .

فما هى الحدود مثلا بين الباحث كمحلل ودارس وناقد ، والباحث كرجل حركة سياسية يسعى إلى النفوذ والسلطة ومدى قبول هذا الباحث للآراء والتوجهات الأخرى بين طلبته ومعاونيه ، وتأثير الولاءات الحزبية والفكرية على الجماعة العلمية ، والحدود والقواعد التى ينبغى أن تنظم ذلك .

بين الباحث ومصادر التمويل

المعرفة سلاح ، وكسلاح فان المعرفة لا تقاس بمصدرها ولكن بمضمونها وباتجاهها . وقضية مصادر التمويل الأجنبيه تثير عددا من الموضوعات :

أ - ضرورة التمييز بين أنواع البحوث المختلفة (بحوث تتم فى مؤسسات وطنية بتمويل أجنبى بشكل كلى أو جزئى - بحوث فردية تتم بتمويل أجنبى بشكل كلى أو جزئى - بحوث مشتركة يتم فيها التعاون بين باحثين وطنيين وأجانب - تعاقدات مع مكاتب فنية لدراسة موضوعات معينة يحددها الممول) وبدون التمييز بين هذه الأنواع المختلفة فسوف تظل فى دائرة العموميات .

ب - دور الهيئة الممولة فى تحديد موضوع البحث ، أو اختيار منهجه أو التاثير على مساره أو قبول نتائجه .

جـ - شكل الإشراف على الجوانب المالية .

د - شكل الإعلان عن نتائج البحث وتداولها بين الجماعة العلمية .

الاخلاقيات المهنية

من الخطأ اقتصار مناقشة قضية أخلاقيات البحث العلمى على الجوانب السياسية من الموضوع فهناك قضايا مهنية أخرى لا تقل أهمية مثل عدم قيام الباحثين بواجباتهم المهنية مثل التدريس وعدم احترام أوقات المحاضرات المخصصة للطلبة ، ومنها عدم القيام ببحوث أصلا إلا لأغراض الترقية ، ومنها عدم إخبار المبحوثين بالهدف من إجراء البحث ، أو إخبارهم بهدف محبب لديهم بدعوى ضمان تعاونهم .

وفى هذا الصدد ينبغى إقرار مبدأ أنه ليس من حق الأستاذ الجامعى المشاركة فى نتائج العمل العلمى الذى يقوم بالاشراف عليه ، وليس من حقه أن يكون مؤلفا مشاركا لهذا العمل فى حالة طبعه . كذلك ليس من حق الأستاذ الجامعى أو الباحث إهمال واجباته المهنية الأساسية باسم أية مبررات مثل ضيق الحالة الاقتصادية .

لقد سعت هذه الورقة إلى إثارة عدد من التساؤلات المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمى وصولا الى فتح حوار ، وإلى الاتفاق على قواعد أخلاقية تكون بمثابة البوصلة التى ترشد الباحثين ، والمعيار الذى يقيم وفقا له سلوكهم . وربما يكون ذلك بداية إنشاء لجنة للاخلاق المهنية فى العلوم الاجتماعية تكون مهمتها نشر الوعى بهذه القواعد ومتابعة الأمور المتعلقة بها .

البحث الاجتماعى وقضية الشرعية

ناهد صالح

مقدمـــــة

لم يكن من قبيل الصدف أن واكبت حركات تحرير دول العالم الثالث من جهة ، ومحاولات قمع هذه الحركات أو احتوائها من جهة أخرى – والتى بلغت ذروتها فى العقدين الأخيرين ، جهوداً مكثفة من جانب علماء العلوم الاجتماعية ، لوضع مواثيق اخلاقية Ethical Codes لمهنة البحث الاجتماعى ، تتخطى الحدود الضيقة التى تناقش قضية أخلاقيات البحث العلمى فى سياقها الاجتماعى والأكاديمى ، لتضع القضية فى سياقها الأيديولوچى والسياسى ، متجاوزة فى ذلك معيار القيم العلمية ، ليصبح معيار الشرعية Legitimacy هو محور مناقشة هذه القضية .

لم تبرز قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من فراغ ، وإنما جاءت كرد فعل عنيف لتردى بعض علماء العلوم الاجتماعية فى ممارسات بحثية مشبوهة ، فجرت الكثير من القضايا الأخلاقية ، فى الوقت الذى أكدت حقيقة إمكانية الاستفادة من المعلومة العلمية الاجتماعية كمصدر للقوة والسيطرة السياسية والاقتصادية .

فبجانب ما أثير حول استغلال البحث الانثروبولوچى لخدمة مصالح النظام الاستعمارى ، بل وترحيب بعض علماء الانثروبولوچيا الاجتماعية البارزين بتوجيه بحوثهم لترشيد الإدارة الاستعمارية ، فان ما عرف فى تاريخ البحث الاجتماعى باسم فضيحة مشروع كاميلوت Camelot ، كان البداية الفعلية لاشعال هذه

القضية ، التى لم يلبث أن زادها اشتعالا ، افتضاح اشتراك بعض المؤسسات الأكاديمية ، وبعض علماء العلوم الاجتماعية ، بخبرتهم البحثية والعلمية ، فى حرب ڤيتنام ، والعمل لحساب المؤسسة العسكرية ، ولحساب وكالة المخابرات الأمريكية.

تصاعد الاهتمام بقضية الشرعية فى البحث الاجتماعى

إذا كان الاهتمام بقضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى قد بلغ ذروته فى الستينات والسبعينات ، فان تتبع تاريخ البحث الاجتماعى فى نموه وتطوره ، وأهم الأحداث التاريخية والمحددات السياسية التى انعكست على توجهاته ، يساعدنا بلا شك على تتبع تصاعد هذه القضية ، ووضعها فى سياقها السياسى قبل أن نضعها فى سياقها العلمى .

من هذا المنطلق يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل تاريخية : المرحلة الأولى ، بدأت ببداية وضوح معالم البحث العلمى الاجتماعى فى منتصف القرن التاسع عشر ، وامتدت حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، لتبدأ منها المرحلة الثانية التى شملت الفترة ما بين الحربين العالميتين وبداية حركات تحرر واستقلال دول العالم الثالث. وبانحسار الاستعمار بصورته التقليدية بدأت المرحلة الثالثة ، التى شهدت منذ منتصف الستينات بالذات تصاعدا فى الاهتمام بقضية الشرعية فى البحث الاجتماعى .

المرحلة الأولى : غياب قضية الشرعية

تخلق البحث الاجتماعى فى أوروبا منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر كرد فعل للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التى فجرتها الثورة الصناعية . ومن ثم كان طبيعيا وقد اتجهت النظريات الاجتماعية إلى مساندة النظام الرأسمالى وتبرير أوضاعه الطبقية فى إطار مفهوم التوازن والتكامل الاجتماعى ،

كان طبيعيا أن يتجه البحث الاجتماعى إلى دراسة الظروف السيئة التى تعيشها طبقة العمال والفئات المحرومة فى المجتمع ، بأمل - من الباحثين - أن تتخذ السلطات المسئوله ، بناء على نتائج هذه البحوث ، الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية التى تكفل استقرار المجتمع والحفاظ على النظام القائم .

فالبحث الاجتماعى - السوسيولوچى بالتحديد - كان يجرى فى المجتمع الغربى من جانب الصفوة العلمية ، بأمل أن تستفيد منه « الصفوة الحاكمة » ، فى اتخاذ الاجراءات التى تراها فى صالح « الطبقة العاملة » و « الطبقات المحرومة » ، بما يكفل استقرار المجتمع . ومن ثم لم يكن هناك وجود لقضية الشرعية . حيث كانت هناك قناعة من جانب القائمين بالبحث الاجتماعى بأن المصالح الحقيقية لهذه الطبقات يحددها لهم من هم « أعلى » منهم اجتماعيا .

وقد وجد هذا الاتجاه الأوتوقراطى نحو مصالح الطبقات والفئات التى يتم بحثها ، مساندة ودعما من تبنى نموذج العلم الطبيعى ، ومن الإيمان بالمفهوم السائد للموضوعية العلمية ، حيث الحقائق الخاصة بأى ظاهرة اجتماعية «موجودة » فى المجتمع وأنها تنتظر فقط أن تكتشف من قبل باحثين غير متحيزين. اما الانحياز الأيديولوچى أو الإنحياز الطبقى فلم يكن محل نقاش إذ ذاك .

وإذا كان البحث الاجتماعى فى المجتمع الغربى إبان تلك المرحلة لم يفجر قضية الشرعية ، أو غيرها من القضايا الأخلاقية حيث جاء متناغما مع مصالح الطبقة البورجوازية الصاعدة ، ومع أهداف النظام الرأسمالى القائم ، فانه كان طبيعيا أيضا الا تثير البحوث الانثروبولوچية فى المجتمعات «البدائية» والمتخلفة ، إبان هذه الحقبة ، أيا من القضايا الأخلاقية ، خاصة وقد أجريت تحت شعار أن المعرفة العلمية بالمجتمعات البدائية تحقق مزيدا من الفهم للمجتمع الغربى ، فى

الوقت الذى جاءت فيه متسقة مع الايديولوچية الاستعمارية السائدة .

مجمل القول أنه تضافرت عدة عوامل فى هذه المرحلة الأولى من تاريخ البحث الاجتماعى لتتسبب فى غياب قضية الشرعية .

فالسلطة من جهة ، لم تكن مدركة لإمكان الاستفادة من المعلومة الاجتماعية ، سواء الاستفادة منها فى دعم سلطاتها داخليا ، أو بسط ودعم نفوذها خارجيا . ومن ثم كان موقف اللامبالاة منها تجاه البحث الاجتماعى ، مكتفية فى التعامل مع العلماء كصفوة لها امتيازها الذى يؤهلها لإجراء بحوث اجتماعية باسم العلم ، دون أدنى تدخل من جانبها .

وعلماء العلوم الاجتماعية من جهة ثانية وقد تمثلوا الايديولوچية الرأسمالية والاستعمارية المهيمنة اذ ذاك ، واتخذوا العلم الطبيعى نموذجا لبحوثهم غفلوا ، أو تغافلوا ، عن الأبعاد السياسية لنشاطهم البحثى ، وما تثيره من قضايا أيدولوچية وأخلاقية .

والمجتمعات والطبقات والفئات التى أجريت فيها أو عنها هذه البحوث من جهة ثالثة ، كانت فى موضع متدنى ، فهى إما مجتمعات متخلفة ، وأما طبقات دنيا . ومن ثم ، ومع غياب الوعى الحقيقى بمصالحها لم تتساءل ، ولم تجد من يتساءل نيابة عنها ، عن العائد الحقيقى عليها من هذه البحوث .

باختصار فان تضافر عوامل عدة شملت ثالوث البحث الاجتماعى – السلطة – الباحث – المجتمع – إبان تلك المرحلة يفسر لنا غياب قضية الشرعية ، بل وأى قضية أخلاقية أخرى لها أبعادها الايديولوچية ، من تراث البحث الاجتماعى فى تلك الحقبة .

المرحلة الثانية : حجب قضية الشرعية

واذا انتقلنا الى المرحلة الثانية فى تاريخ البحث الاجتماعى ، وهى التى تمتد لتشمل الفترة بين الحربين العالميتين ، نجد أن البحث الاجتماعى بدأ يكتسب أبعادا سياسية جعلت التربة مهياة لظهور قضية الشرعية .

فنتيجة لما أحرزه البحث الاجتماعى من تقدم وانتشار ، أدركت السلطة فى المجتمعات الغربية أهمية الاستعانة بالبحث الاجتماعى فى رسم وتنفيذ سياساتها داخليا ، ودعم سيطرتها وبسط نفوذها خارجيا ، إلا أن التوجهات الأيديولوچية لعلماء العلوم الاجتماعية نحو النظام الرأسمالى والفكر الاستعمارى ، فى وقت لم يكن قد ظهر فيه بعد الاتجاه الراديكالى بين علماء علم الاجتماع بالذات ، عمل على حجب قضية الشرعية ، بل وعلى تغييبها « علميا » .

ونظرا للأهمية التى تمثلها هذه المرحلة فى تاريخ البحث الاجتماعى بالنسبة لمناقشتنا لقضية الشرعية فى البحث الاجتماعى ، حيث تمثل بداية مكثفة لاستغلال البحث الاجتماعى من جانب الدول المتقدمة للسيطرة سياسيا واقتصاديا على دول العالم الثالث ، وتمثل فى الوقت ذاته مسايرة من جانب بعض علماء العلوم الاجتماعية لهذه التوجهات ، فأنه يمكننا أن نلقى عليها مزيدا من الأضواء، بعرض الدور الذى لعبه البحث الانثروبولوچى بالذات إبان تلك المرحلة فى بسط ودعم النفوذ الاستعمارى .

لم يعد اكثر الانثروبولوچيين تحمسا لعلم الانثروبولوچيا اليوم ، بقادر على نفى العلاقة اللصيقة بين الانثروبولوچيا الاجتماعية والنظام الاستعمارى والفكر الاستعمارى إبان تلك المرحلة من تاريخ البحث الاجتماعى ، فأقصى ما يستطيع الواحد منهم قوله هو « أن الانثروبولوچيا لم تكن مجرد عون للاستعمار » أما طبيعة هذا العون ومداه فتحدده الوثائق من جهة ، ويحدده التحليل السوسيولوچى

للمضامين السياسية للنظرية والمنهج فى البحث الانثروبولوچى من جهة أخرى .

فقد كشفت الوثائق الدور الذى قام به بعض الانثروبولوچيين ، بل بعض أعلام علم الانثروبولوچيا الاجتماعية فى توجيه بحوثهم لخدمة المصالح الاستعمارية . ويكفى الرجوع إلى الوثائق التى ضمنها أرشيف حكومة السودان إبان الحكم الاستعمارى والتى أكدت انزلاق بعض الانثروبولوچيين إلى العمل لحساب السلطة الاستعمارية . والتى أكدت على :

- أن المعرفة بالجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع أمر لا غنى عنه لإحكام السيطرة الاستعمارية ، وأن هذه المعرفة لابد وأن تكون معرفة علمية تستند الى البحث العلمى الانثروبولوچى .

- أن تدخل الإدارة الاستعمارية أمر لابد منه فعليها أن توجه الانثروبولوچيين لدراسة موضوعات بعينها وتحدد فترة معينة لانجازها ، حرصا على ألا تستغرقهم إهتماماتهم العلمية فتطغى على الهدف الحقيقى من وراء تكليفهم بهذه البحوث .

- أن تحقيق هذا لا يتم إلا عن طريق استخدام الانثروبولوچيين للعمل لحساب الإدارة الاستعمارية سواء بصورة دائمة كموظفين تابعين لها ، فيكلفون باجراء مسح شامل للمجتمع ، على غرار المسح الچيولوچى له . وإما بصورة مؤقته حيث يكلفون ببحث موضوعات محددة .

ومن ثم لم يكن مثيرا للدهشة أن تعرف هذه المرحلة من تاريخ البحث الاجتماعى وظيفة انثروبولوچى الحكومة Government Anthropologist وأن يتورط ، أو بالأحرى يسعد ، بعض الانثروبولوچيين البارزين بالعمل لحساب الحكومات الاستعمارية ، ويقصر بحوثه على تلك التى تخدم مصالحها وأهدافها ،

بل ويعلن صراحة ويحض على ضرورة تعاون علم الانثروبولوچيا مع الادارة الاستعمارية . وأن يتغاضى تماما عن تناول النظام الاستعمارى « كمشكلة » سياسية وتاريخية . هذه الحقيقة الأخيرة تنقلنا إلى الدور غير المباشر فى استغلال الانثروبولوچيا لدعم النظام الاستعمارى والحفاظ على استمراره واختيار الانثروبولوچى للتعايش ، وظيفيا ، فى سلام مع هذا النظام . وإلا فبماذا نفسر - رغم الكم الهائل من البحوث الانثروبولوچية التى أجريت إبان تلك المرحلة والتنوع فى موضوعاتها - فلماذا لم يحظ النظام الاستعمارى فى المجتمعات البدائية باهتمام الانثروبولوچيا ؟ لماذا لم يدخل كأحد أبعاد الدراسة الانثروبولوچية «المتكاملة » لفهم المجتمع المحلى ؟ لماذا لم تبحث علاقات القوة والصراع فى هذه المجتمعات ، رغم أنها تعد مدخلا أساسيا لدراسة أى مجتمع ؟ لماذا استبعد البعد التاريخى ؟ لماذا الحرص على دراسة المجتمع المحلى ، كوحدة قائمة بذاتها؟ لماذا الانتقال مباشرة من دراسة المجتمع المحلى إلى دراسة المجتمع العالمى أو الانسانى دون مرور بحقيقة علاقات القوة بين الدول الأوربية المسيطرة وبين هذه المجتمعات الخاضعة .

مجمل القول أن البحث الانثروبولوچى فى تلك المرحلة ، بانطلاقه من إطار الوظيفية ، وباتخاذه نموذج التوازن ، وبتبنيه لمفهوم التجانس ، وبتغليبه للاتجاه السلوكى على الاتجاه السوسيولوچى ، وباغفاله للبعد التاريخى ، وباعتماده على التفسيرات النفسية ، وباغراقه فى الامبريقية وبعده عن الاهتمام بالنظرية ، ساهم بشكل غير مباشر فى دعم النظام الاستعمارى من جهة بتجاهله ، ومن جهة أخرى بتأكيد دونية أو بدائية المجتمعات الخاضعة له .

هذا التناغم المتكامل بين السلطة (الاستعمارية) من جهة ، وبين بعض الباحثين الانثروبولوچيين من جهة أخرى - والذى كانت أدنى درجاته فى شكل

مسايرة النظام الاستعمارى بعدم بحث حقيقته ، وكانت أعلى درجاته فى شكل مساندة النظام الاستعمارى بتقديم المعلومة الاجتماعية العلمية له - هذا التناغم يفسر لنا لماذا لم تطرح قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى ابان تلك المرحلة ، رغم أنها مرحلة شهدت استغلالا سافرا للبحث الاجتماعى لصالح المستعمِر وعلى حساب المستعمَر ، وفى الوقت ذاته يفسر لنا لماذا كان الاهتمام فى هذه المرحلة بأخلاقيات البحث العلمى قاصرا على تأكيد القيم العلمية ، الموضوعية العلمية ، والحياد العلمى بالذات ، أو تحديد أخلاقيات التعامل بين الباحث والمبحوث ، أما الاخلاقيات التى تحكم علاقة الباحث بالسلطة والتى تحدد التزامه تجاه مجتمعه وتجاه المجتمع العالمى والمجتمع الانسانى ، فلم تعط أى اهتمام فى تلك المرحلة ، بل كان هناك حرص على اضفاء الطابع الفردى على قضية أخلاقيات البحث العلمى ، والتغاضى عن المضامين السياسية والايديولوچية لها .

المرحلة الثالثة : طرح قضية الشرعية

اذا كانت قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى ، وبالذات شرعية علاقة التبعية بين الباحث الاجتماعى وبين السلطة ، ومن ثم شرعية توجيه بحوثه لخدمة مصالحها على حساب مصالح المجتمع وحقوقه ، قد حجبت تماما خلال الفترة السابقة من تاريخ البحث الاجتماعى رغم انغماس البحث الاجتماعى والانثروبولوچى بالذات فى أبشع صور الاستغلال ، فإن المرحلة الثالثة فى تاريخ البحث الاجتماعى ، والتى تمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا ، قد شهدت بداية الاهتمام الفعلى بقضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها السياسى والايديولوچى حيث انطلق علماء العلوم الاجتماعية ، وعلماء علمى الاجتماع والانثروبولچيا بالذات ، بقضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى من

إسار مناقشتها كقضية تتعلق بالالتزام بالمنهج العلمى ، وبالقيم العلمية ، وبالسلوك العلمى أو كقضية تتناول تنظيم العلاقات والتعاملات فى المجتمع العلمى ، أو بين الباحث والمبحوث لتنطلق بها إلى مجال أوسع فتطرحها فى سياقها السياسى تفسح الطريق لكى تصبح قضية الشرعية هى القضية المحورية عند تناول أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى .

وقد تضافرت فى هذه المرحلة عدة عوامل ساعدت على طرح هذه القضية بشكل حاد وبشكل عميق فى الوقت ذاته .

فمن جهة فرضت الفظائع التى ارتكبت فى الحرب العالمية الثانية ، وتسخير إنجازات العلم الطبيعى فى عمليات الإبادة والتدمير ، فرضت طرح قضية المسئولية الاجتماعية Social Responsibility للعالم للنقاش ، ومقولة أن المعرفة العلمية لصالح البشرية للتمحيص . وإذا كان الاهتمام بهذه القضية انصب أساسا على المسئولية الاجتماعية للعالم الطبيعى ، إلا أنه لم يلبث أن اتسع ليشمل المسئولية الاجتماعية للعالم الاجتماعى وليدعمها بفكرة المحاسبة الاجتماعية Social Accountability .

ومن جهة ثانية شهدت هذه المرحلة البداية الفعلية لحركات تحرر دول العالم الثالث وحصولها على إستقلالها ، وبالتالى انحسار الاستعمار فى صورته التقليدية ، ومحاولاته المستميته فى الوقت ذاته للاحتفاظ بنفوذه السياسى وممارسة استغلاله الاقتصادى . وقد واكب ذلك الوضع تقدم فى العلم الاجتماعى، وإدراك لأهمية المعرفة العلمية كمصدر للقوة ولإمكان الاستفادة من نتائج العلم الاجتماعى ، ومن البحوث الاجتماعية ، فى إحداث تغيير مقصود فى المجتمع ، وهو وضع يختلف تماما عنه فى المرحلة السابقة . ومن ثم كان لابد أن تطرح قضية شرعية البحث الاجتماعى من منظور قضية التغيير إلى أين ؟

ولصالح من ؟ باعتبارها لب وجوهر هذه القضية .

ومن جهة ثالثة فان تاريخ العلم الاجتماعى فى تلك المرحلة ، وخاصة منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، تميز بظهور علم اجتماع المعرفة من جهة ، وبداية تبلور الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع من جهة أخرى ، الأمر الذى أدى إلى كشف المضامين السياسية للنظريات السوسيولوچية والانثروپولوچية السائدة ، وتأكيد انحيازها للايديولوچية الرأسمالية ، ومن ثم كان طبيعيا فى ظل هذا الاتجاه النقدى أن تطرح كافة أبعاد العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى للنقاش ، سواء من حيث النظرية ، أو المفهومات ، أو المنهج ، أو نوعية الأسئلة المطروحة ، ومن ثم كان طبيعيا أيضا أن تطرح قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من منظور الانحياز الايديولوچى للباحث ، وعلاقته بالسلطة ، والتزامه تجاه المجتمع .

ومن تضافر هذه العوامل جميعها بدأت الدراسة الجادة لسوسيولوچية علم الاجتماع Sociology of Sociology وبالتالى لسوسيولوچية البحث الاجتماعى Sociology of Social Research ومن ثم جاءت البداية ، فى هذه المرحلة بفضح الدور الذى لعبه البحث الانثروپولوچى فى خدمة النظام الاستعمارى .

وفى غمرة اهتمام علماء الاجتماع والانثروپولوچيا ، منذ بداية الستينات ، ببحث وفضح أبعاد استغلال البحث الانثروپولوچى فى « الماضى » لخدمة الاستعمار بصورته التقليدية ، جاءت فضيحة مشروع كاميلوت ، فى منتصف الستينات ، لتؤكد استغلال البحث الاجتماعى فى « الحاضر » لخدمة الاستعمار فى صورته المعاصرة ، ثم جاء كشف تورط بعض علماء العلوم الاجتماعية فى إجراء بحوث لحساب وكالة المخابرات الامريكية ، واستغلال البعض منهم لوضعهم الوظيفى ، ولإسم المؤسسات الأكاديمية التى يعملون بها ، كغطاء لجمع معلومات

لحساب أجهزة المخابرات ولخدمة عملياتها ، ليوضح أن القضية ليست مجرد ادانة لمارسات بحثية في الماضي ، أو كشف المضامين الامبريالية للنظريات الاجتماعية السائدة في الحاضر ، وانما القضية أخطر من ذلك بكثير، فهي قضية استخدام سلاح العلم الاجتماعي كسلاح عصري يضمن استمرار علاقات القوة، التي تتمثل على المستوى العالمي ، في علاقات السيطرة من جانب الدول المتقدمة والدول الرأسمالية بالذات ، وتتمثل في مستوى الدول النامية في علاقات السيطرة من جانب النظم العسكرية والنظم البوليسية بالتحديد .

ومن ثم شهدت هذه المرحلة تحولا في معالجة قضية أخلاقيات البحث الاجتماعي ، فلم تعد قضية تتعلق بسلوكيات الباحث الفرد ، أو قضية تتعلق بالقيم العلمية ، أو بعلاقة الباحث بالمبحوث ، وإنما أصبحت القضية هي قضية نظام سياسي تطرح في إطاره قضية الشرعية في البحث الاجتماعي ، من منظور أبعاد العلاقة بين السلطة وبين الباحث الاجتماعي من جهة ، وبين البحث الاجتماعي والمجتمع من جهة أخرى .

ومن هنا كان من الطبيعي ألا يترك تحديد ضوابط هذه العلاقة للباحث الفرد ، ولمعاييره وقيمه واخلاقياته ، وإنما كان لابد وأن تأخذ العلوم الاجتماعية المبادرة في طرح هذه الضوابط وتحديدها . وفعلا شهدت فترة السبعينات بالذات نشاطا مكثفا من جانب الروابط العلمية للعلوم الاجتماعية ، وخاصة علم الانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، وعلم السياسة وعلم النفس تبلور هذا النشاط في مجموعة المواثيق الأخلاقية التي تنظم العمل العلمي الاجتماعي ، وتضع محكات لشرعية البحث الاجتماعي .

محوران لمناقشة قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى

سننطلق فى مناقشتنا لقضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من منظور « سوسيولوچيا البحث الاجتماعى » ومن هذا المنظور يأتى تناولنا لقضية الشرعية فى سياقها السياسى ويأتى إدراكنا لها كقضية سياسية وأيديولوچية قبل أن تكون قضية أخلاقية أو أكاديمية . ومن ثم يأتى تناولنا لهذه القضية من محورين :

المحور الأول : وفيه نتناول النشاط البحثى فى حدود الدولة الواحدة ومن ثم نناقش قضية الشرعية فى إطار العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة الحاكمة من جهة ، وبين البحث الاجتماعى والمجتمع من جهة أخرى . بحث العلاقة الأولى يفجر قضية حرية البحث العلمى وضمانات الحفاظ عليها ، وبحث العلاقة الثانية يفجر قضية التزام الباحث وحقوق مجتمعه عليه . وهما فى الواقع وجهان لعملة واحدة .

المحور الثانى : وفيه ننظر إلى النشاط البحثى كنشاط يتعدى حدود الدولة الواحدة ، ومن ثم تطرح قضية الشرعية هنا فى إطار علاقات القوة بين الدول ، وتفجر قضية الانتماء الوطنى للباحث الاجتماعى وتوجيه البحث الاجتماعى لخدمة مصالح وطنه ، فى مقابل انتماء الباحث إلى المجتمع العالمى وتوجيه البحث الاجتماعى لما فيه صالح البشرية ، فالقضية تعالج هنا من منظور دور العالم الاجتماعى " كباحث وكمواطن" من جهة ، ودوره « كباحث وإنسان » من جهة أخرى .

المحور الأول : السلطة السياسية والبحث الاجتماعى

يكشف لنا تحليل العلاقة بين السلطة السياسية وبين البحث الاجتماعى ،

أن طبيعة النظام السياسى للدولة ، وطبيعة المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى يمثلها هذا النظام تحدد طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة السياسية .

فاذا تصورنا النظم السياسية تقع على متصل ، فان النظام الليبرالى يقع على أحد قطبى هذا المتصل بينما يقع النظام الشمولى على القطب الآخر له . وبين هذين القطبين تقع النظم السياسية الأخرى حيث نجد نظام دولة الرفاهية Welfare System يقترب من النظام الليبرالى ، بينما كلما ازدادت معالم الأيديولوچية الاشتراكية فى النظام السياسى ، كلما ازداد اتجاهه نحو قطب النظم الشمولية .

اما النظم السياسية لدول العالم الثالث ، فإنها تتأرجح بين هذين القطبين حيث يقترب بعضها من قطب النظام الشمولى ويقترب البعض الآخر من قطب النظام الليبرالى . بل إن الدولة الواحدة منها ، تتأرجح أحيانا بين هذا القطب أو ذاك ، وفقا لتغير توجهات السلطة الحاكمة بها ، وتغير اتجاه انحيازها او تبعيتها السياسية لإحدى القوتين العظميين . وعموما فان مظلة النظام التسلطى تكاد تغطى غالبية دول العالم الثالث ، بصرف النظر عن توجهاتها السياسية نحو قطب أو آخر .

فى النظم الشمولية لا تثير علاقة البحث الاجتماعى بالسلطة السياسية أى مشكلة أو أى نوع من الحساسية . ففى ظل أيديولوچية تقوم على أساس هيمنة النظام السياسى على كافة النظم الأخرى . وسيطرة الجهاز السياسى على كافة المؤسسات والهيئات ، فإن البحث الاجتماعى مثله فى ذلك مثل أى نشاط آخر يخضع ويقبل هيمنة الدولة وسيطرتها . ويكون أى كسب لبعض الحرية ، أو لمزيد من حرية البحث العلمى الاجتماعى ، هو فى الواقع انعكاس لقدر المرونة

الأيديولوچية التى يسمح بها النظام السياسى . ويمكن أن نأخذ الاتحاد السوفيتى كنموذج للنظام الشمولى . فطوال الحقبة الستالينية التى سادتها مختلف صور القمع الفكرى ، لم تظهر الحاجة إلى البحث الاجتماعى أو قيام علم اجتماع أصلا ، فالمادية التاريخية هى بذاتها علم الاجتماع الماركسى . ومن ثم اكتفى فى هذه المرحلة فى دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة بالتحليلات النظرية الدجماطيقية التى تستند إلى المقولات الأساسية فى المادية التاريخية . وبانتهاء هذه الحقبة وبظهور قدر من التحرر فى مختلف الميادين انعكس ذلك على العلم الاجتماعى ، فكانت بداية ظهور البحث الاجتماعى الذى ينزل إلى الواقع لبحثه ودراسته منطلقا فى ذلك من الأيديولوچية الماركسية وملتزما بها . ففى النظام الشمولى أيديولوچية العالم لابد وأن تسخر لأيديولوچية الدولة . ومن هنا فان ممارسة البحث الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى ، تنطلق فى مجملها من منطلق تبرير النظام الاجتماعى لا تحليله أو نقده ، لذلك فليس من قبيل الصدف ، أنه كلما ازدادت قبضة النظام الشمولى وتطرفه كلما قلت فرص إجراء البحوث الاجتماعية ، وكلما قلت فرص نشر المعلومات العلمية الاجتماعية ، التى قد يتوصل إليها الباحثون ، متى تعارضت مع النظام القائم أو أيديولوچيته .

نخلص من هذا إلى أن علاقة البحث الاجتماعى بالسلطة السياسية فى النظم الشمولية هى علاقة هيمنة من جانب السلطة ، وتبعية وخضوع من جانب البحث الاجتماعى ، إلا أنها فى الواقع ليست علاقة تبعية عضوية أو مادية فحسب ، ولكنها أولا وقبل كل شيء هى علاقة تبعية لنفس الفكر السياسى ولنفس الأيديولوچية السائدة . ومن ثم فقضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى ظل النظام الشمولى ، قضية غير ذات موضوع ، فمن منطلق الأيديولوچية التى يستند إليها هذا النظام ، والتى يؤمن بها علماء العلوم الاجتماعية فى الوقت نفسه، فان النشاط البحثى مثله فى ذلك مثل أى نشاط اجتماعى آخر ، لابد وأن

يكون تحت سيطرة الدولة وهيمنتها . أما مدى هذه السيطرة أو الهيمنة وتدخلها فى حرية البحث العلمى فان الذى يحكمه هو سلاح الايديولوچية ، وهو نفس السلاح الذى يؤمن به الباحث الاجتماعى فى تلك الدول .

وعلى نقيض النظام الشمولى فان النظام الليبرالى يكفل استقلال البحث الاجتماعى عن السلطة ، فمؤسسات البحث الاجتماعى لها استقلالها ، والباحثون غير ملزمين رسميا بأن ينطلقوا فى بحوثهم من توجهات ايديولوچية محددة ، أو أن تفسر نتائجهم فى إطار هذه التوجهات .

إلا أن مزيدا من الدراسة النقدية لعلاقة البحث الاجتماعى بالسلطة وبالنظام السياسى فى المجتمع الليبرالى ، الذى تعد الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا له ، يبين لنا أن هذا الاستقلال ، ما هو إلا استقلال صورى ، يخفى وراءه نوعا من التبعية ، وهى ليست مجرد تبعية فكرية ترجع الى انتماء أيديولوچى واحد ، وإنما هى تبعية ترجع إلى أن نمط العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة فى النظام الليبرالى هو تماما كنمط العلاقة التى تسود فى السوق بين البائع والمشترى ، حيث يكون البائع عادة – إلا فى حالات استثنائية – فى موقف الضعيف الخاضع بينما يكون المشترى فى موقف القوى المسيطر .

فالمؤسسات البحثية لكى تستمر فى ممارسة نشاطها فى مجال البحث الاجتماعى ، لابد من أن تمول ، ولكى تمول ، لابد وأن تنتج نوع السلعة التى تتفق وحاجة الممول ، ومن ثم كان من المنطقى أن يتجه البحث الاجتماعى إلى خدمة مصالح السلطة السياسية ، والنظام السياسى ، والايديولوچية التى يستند اليها هذا النظام .

وقد أوضح عالم الاجتماع الشهير هورفيتز طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعي وبين السلطة فى النظام الليبرالى ، حيث أكد انه فى الوقت الذى يكفل فيه هذا النظام الاستقلال الذاتى للعلم الاجتماعى ، إلا انه فى مقابل أن يظل العلم الاجتماعى ، ومن ثم البحث الاجتماعى محتفظا ، ومحافظا على استقلاله هذا ، فأنه يفقد وضعه ونفوذه أو أهميته فى المجتمع . ومن ثم فالذى يحدث فعلاً، هو قيام نظام للتبادل بين واضعى السياسات ومتخذى القرار من جهة ، وبين علماء العلوم الاجتماعية من جهة أخرى ، حيث يتم تبادل المعلومة العلمية فى مقابل المال . أو بقول آخر يتم التعامل التجارى بينهما حيث يتم التنازل عن المكانة العلمية فى مقابل النفوذ فى هذا النظام يظهر وسطاء أو سماسرة العلم الاجتماعى ، وتقوم المؤسسات البحثية الخاصة بدور الوسيط الذى يحقق مطالب الطرفين – السلطة والعلماء –.ويحافظ فى الوقت ذاته على سمعة كل منهما .

ومن ثم فانه فى ظل هذا النظام الذى يسمح – نظريا – بأن يكون للعلم الاجتماعى وللبحث الاجتماعى استقلاله وذاتيته . ولكن يدفع – عمليا – إلى تنازل العالم الاجتماعى والباحث الاجتماعى عن استقلاله هذا ، فى مقابل المال أو النفوذ ، فأنه من الطبيعى أن يخلق هذا الموقف توترا مستمرا فى الوسط العلمى بين علماء العلوم الاجتماعية ، يدفعهم إلى مناقشة طبيعة علاقة البحث الاجتماعى بالسلطة ، وحدود هذه العلاقة ، ومن ثم طرح قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من كافة أبعادها .

وحيث يقوم النظام السياسى للدولة على اساس نظام تحقيق الرفاهية Wel-fare System كما هو الحال فى انجلترا – فإن قضية شرعية البحث الاجتماعى وبالتحديد العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة لا تأخذ الشكل الحاد الذى تأخذه فى ظل النظام الليبرالى تماما .

فحيث يتجه النظام السياسى للدولة نحو تحقيق الرفاهية ، فى مجتمع يدرك أهمية العلم الاجتماعى ، نجد أن واضعى السياسات بعامة يسعون بحماس إلى الاستفادة من العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى لترشيد مشروعاتهم الموجهة نحو تحقيق المصلحة الاجتماعية Social Interest ومن ثم فى الوقت الذى ينصرف فيه علماء العلوم الاجتماعية عن الاهتمام بالنظريات أو بتحليل الانساق الاجتماعية الكبرى أو تحليل القوى الاجتماعية ، يغلب على العلم الاجتماعى ، ومن ثم على البحث الاجتماعى الطابع التطبيقى ، وتكاد تنحصر وظائفه فى الاهتمام ببحث المشكلات الاجتماعية وتمهيد الطريق للممارسات التى تهدف إلى رسم السياسيات الاجتماعية . ويندفع البحث الاجتماعى إلى ربط مشروعاته ، بل يربطها بدقة مع مشروعات الرفاهية التى خططتها الأجهزة السياسية . فى مثل هذا النظام ، حيث يوجد نوع من الدعم المتبادل بين العلم الاجتماعى وبين النظام السياسى ، وقدر كبير من التفاعل المتبادل بين البحث الاجتماعى وبين التوجهات العلاجية للسياسة العامة ، يحدث نوع من التكامل التام بين الطرف السياسى والطرف العلمى يرحب به ، بل ويحتفى به ، كل منهما .

ومن ثم ففى مثل هذا المناخ ، من الطبيعى ألا يتوقع أن تكون قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى بعدها الخاص بعلاقة البحث الاجتماعى بالسلطة وبالمجتمع محل اهتمام علماء العلوم الاجتماعية .

وإذا انتقلنا إلى نمط آخر من النظم السياسية وهو النظام التسلطى الذى يسود غالبية الدول النامية ، نجد أن طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعى والسلطة تعكس خصائص هذا النظام . فكما أن النظام التسلطى يقع فى منتصف الطريق بين النظام الليبرالى من ناحية والنظام الشمولى من ناحية أخرى ، فإن البحث الاجتماعى فى علاقته بالسلطة يقع فى موقع متوسط ـ أيضا ـ بين البحث

الاجتماعى الذى من حقه الاستقلال عن السلطة ، وبين البحث الاجتماعى الذى عليه أن يخضع تماما للسلطة . ولا يتحدد هذا الاستقلال أو التبعية من منظور أيديولوچى أو عن قناعة أيديولوچية ، كما هو الحال فى النظم الليبرالية أو الشمولية ، وإنما يحدده مدى وعى السلطة بامكانية الاستفادة من نتائج البحث الاجتماعى من جهة ، ومدى هيمنة الطابع البوليسى على النظام السياسى من جهة أخرى . وهذا يفسر لنا لماذا لا تظهر عادة فى دول العالم الثالث اهتمام من جانب السلطة بالبحث الاجتماعى إلا فى حالتين :

الحالة الاولى : متى أمكن الاستفادة منه فى تأييد النظام القائم ، وتبرير سياساته أو إرساء دعائمه ومن ثم تعمل السلطة الحاكمة على دعمه وتشجيعه .

الحالة الثانية : متى شرع فى بحث موضوعات أو قضايا ، يؤدى بحثها الى كشف تناقضات النظام القائم أو الخلل الحقيقى فيه ، ومن ثم تعمل على قمعه والحيلولة دون بحث هذه الموضوعات أو القضايا ، وعادة تتولى هذه المهمة أجهزتها البوليسية أو مؤسساتها ذات الطابع البوليسى .

ومن ثم ، ففى ظل الظروف السياسية للدولة النامية ، التى يميزها بجانب الطابع التسلطى لنظامها السياسى ، وعدم استقرارها على ايديولوچية معينة ، وتبعيتها السياسية والاقتصادية لاحدى القوتين العظميين ، تصبح قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى قضية على جانب عظيم من الأهمية ، حيث تطرح بدورها قضية التزام الباحث الاجتماعى تجاه السلطة فى مقابل التزامه تجاه المجتمع ، ومن ثم تطرح قضية الانتماء الوظيفى للباحث فى مقابل انتمائه الاكاديمى ، وقضية دور الباحث كموظف وكتابع ، ومن ثم دوره كمبرر للأوضاع الاجتماعية القائمة ، فى مقابل دوره كباحث وكعالم ، ومن ثم دوره كناقد

لتلك الأوضاع .

المحور الثانى : *القوى السياسية الخارجية والبحث الاجتماعى*

نتناول قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى هنا ، بالنظر إلى البحث الاجتماعى كنشاط يتخطى حدود الدولة الواحدة . ونحن لا نعنى هنا البحوث الاجتماعية المقارنة ، والتى هى فى الواقع حجر الزاوية فى إرساء دعائم العلم الاجتماعى كعلم عالمى ، وإنما نعنى بالذات نمط البحوث الاجتماعية الذى تجريه الدول المتقدمة فى الدول النامية ، والذى يثير قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى أعنف صورها ، وهى شرعية استغلال البحث الاجتماعى للتدخل فى شئون دولة أخرى ، لإحكام السيطرة عليها أو لاستغلالها ، أو لتكريس تبعيتها سياسيا واقتصاديا .

فاذا نظرنا بشىء من التجريد إلى تاريخ البحث الاجتماعى فى الدول النامية منذ بدايته المبكرة ، على أيدى الباحثين الأجانب من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وحتى اليوم ، نجد أنه ارتبط بشكل أو بآخر بتطور صور الاستعمار والتدخل الأجنبى وبمحاولات السيطرة على المجتمعات «البدائية» أو « المتخلفة » و« دول العالم النامى » والحفاظ على تبعيتها . بل إننا لا نكون مغالين إذا قررنا أنه قد واكب تطور صور الاستعمار وأشكاله تغير فى صور استغلال البحث الاجتماعى وتوجيهه لبسط نفوذ الاستعمار وخدمة المصالح الامبريالية . وفى هذا الصدد يمكن أن نميز فى تاريخ الدول النامية بين مرحلتين متميزتين :

مرحلة الاحتلال : وفيها استغل البحث الاجتماعى ، والانثروبولوجى على وجـــــه التحديد ، من جانب المستعمر الأجنبى ، لدعم نفوذه وإحكام سيطرته . وكما قام الاستعمار فى تلك المرحلة على التواجد المادى للمستعمر فى الدول النامية ،

ممثلا فى أبسط صورة فى تواجده العسكرى ، فان البحث الاجتماعى قام فى تلك المرحلة أيضا على أساس تواجد الباحث الأجنبى بها .

مرحلة الاستقلال : وفيها استمر استغلال البحث الاجتماعى ، وتجميع المعلومات تحت مظلة أو قناع البحث الاجتماعى من أجل التنمية ، بهدف الحفاظ على استمرار التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الدول . وهنا نجد أنه كما تغير شكل الاستعمار من الشكل التقليدى الذى يقوم على التواجد الفعلى للمستعمر ، إلى شكله الحديث الذى يستعيض عن تواجده بالاعتماد على صفوة سياسية تابعة ، فان نفس هذه الفلسفة انعكست على كيفية استغلاله للبحث الاجتماعى حيث يستعيض عن تواجد الباحث الأجنبى بالاعتماد على صفوة من علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين من مواطنى الدول النامية ، حيث يلعبون بالنسبة له نفس الدور الذى لعبه فى الماضى الإخبارى الوطنى Infor-mant بالنسبة للأنثروبولوجى الأجنبى .

هذا النمط من أنماط البحث الاجتماعى يفجر قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى أعنف صورها ، ويطرح أبشع صور استغلال المعلومة الاجتماعية العلمية .

فاذا كان المحور الأول يتناول القضية من حيث شرعية قبول الباحث الاجتماعى للعمل لحساب السلطة أو أجهزتها بما يخدم مصالحها ، وبصرف النظر عن الإضرار بحقوق المجتمع وبحقوق المواطنين . فإن المحور الثانى يتناول قضية شرعية قبول الباحث الاجتماعى للعمل لحساب السلطة أو أجهزتها بما يحقق مصالح دولته ، وبصرف النظر عن الإضرار بمصالح دولة أخرى ، كما يتناول أيضا شرعية قبول الباحث « الوطنى » أن يعمل لحساب حكومة أجنبية أو أجهزتها ، وبصرف النظر عن الإضرار بمصالح وطنه .

البحث الاجتماعى من اجل من ؟ يمثل جوهر قضية الشرعية

سواء انطلقنا فى تناولنا لقضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من المحور الأول ، أو من المحور الثانى ، فأننا نجد أن القضية يجمع خيوطها معا سؤال بسيط ، يغفل أو يتغافل غالبية الباحثين عن الإجابة عليه وهو :

البحث الاجتماعى من اجل من ؟

فى إطار المحور الأول يصبح السؤال هو : هل البحث الاجتماعى من أجل خدمة مصالح السلطة أو النخبة ، أو الطبقة الحاكمة ؟ أم هو من أجل خدمة مصالح المجتمع بعامة أو بالتحديد خدمة مصالح القطاعات العريضة فيه ؟ ومن ثم تصبح القضية قضية تتعلق بحقوق المجتمع ، وبحقوق المواطن ، ويصبح محك الشرعية فى تصورنا هو مدى مساهمة البحث الاجتماعى فى الكشف عن الخلل فى الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الذى يحول دون حصول المجتمع على حقوقه الاجتماعية : حقه فى التنمية ، حقه فى العدالة الاجتماعية ، حقه فى الديمقراطية ، حقه فى الاستقلال وعدم التبعية .

فشرعية البحث الاجتماعى ، فى إطار هذا المحور ، ترتبط بمدى ارتباطه بمصالح المجتمع ممثلة فى مصالح القطاعات العريضة فيه ، وبمدى نفوره من أن يوظف لخدمة مصالح السلطة متى تعارضت ومصالح هذه القطاعات ، وبمدى حرصه على ألا يستغل لخدمة مصالح الطبقة المستغلة فى المجتمع ، على حساب مصالح الطبقات المستغلة فيه .

وفى إطار المحور الثانى يصبح السؤال هو : هل البحث الاجتماعى من أجل خدمة مصالح الدولة على حساب مصالح دولة أو دول أخرى ؟ أَم أنه من أجل تحقيق مصالح المجتمع الإنسانى ؟ . ومن ثم تصبح القضية هى قضية

تتعلق بحقوق المجتمع الدولى ، بحقوق المجتمع الانسانى ، وبحقوق الانسان . ويصبح محك الشرعية فى تصورنا هو مدى التزام البحث الاجتماعى بالحفاظ على هذه الحقوق . من هذا المنطلق تأتى إدانة البحوث الاجتماعية التى تستهدف التدخل فى شئون دولة أخرى . أو التى توجه للحفاظ على استمرار علاقات السيادة والتبعية بين الدول . أو التى تستتبع مزيدا من حرمان الانسان من حقوقه فى الدول النامية لحساب مزيد من استمتاع الانسان بحقوقه فى الدول المتقدمة .

مجمل القول أن قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى ، هى قضية الالتزام بحقوق المجتمع وحقوق الانسان . الالتزام بحقوق المجتمع تستلزم انطلاق البحث من ايديولوجية تنحاز إلى الطبقات أو الفئات العريضة فى المجتمع ، والالتزام بحقوق الانسان يستلزم التزام البحث الاجتماعى بكل ما من شأنه الحفاظ على كرامة الانسان Dignity وذاتيته وخصوصيته .

ومن هذا المنطلق ، تتحدد قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من خلال محاولة الإجابة على السؤال المطروح وهو من أجل من تجرى البحوث الاجتماعية ؟ من هم المستهدفون من هذه البحوث ؟ هذا السؤال يثير بدوره مجموعة من التساؤلات المترابطة والتى يسلم كل منهما للآخر ، والتى من خلال الاجابة عليها يمكن التوصل إلى محكات للشرعية ، فى ممارسة البحث الاجتماعى ، أكثر تحديدا . هذه التساؤلات تدور حول :

١ - لحساب من يجرى البحث الاجتماعى ؟ من الذى يقوم بتمويله ؟ ومن الذى يقوم برعايته ؟ ومن الذى يتولى إجراءه ؟

٢ - ما هى الموضوعات أو القضايا التى يهتم ببحثها ؟ وما هو منظوره وما هو منهجه فى بحثها ؟

السؤال الأول يثير جوهر قضية الشرعية من خلال احتوائه على قضيتين على جانب كبير من الأهمية : قضية تمويل البحث الاجتماعى من جهة ، وقضية تبعية أو استغلال المؤسسات البحثية الاجتماعية من جهة أخرى .

القضية الأولى تربط بين شرعية البحث الاجتماعى ، وبين طبيعة المصالح الحقيقية التى تمثلها الجهة الممولة للبحث ، ومدى تناقض هذه المصالح مع حقوق المجتمع ومصالحه . من هذا المنطلق يأتى الحذر من البحوث الاجتماعية التى تتولى جهات أجنبية تمويلها فى الدول النامية ، ويتزايد الشك فى الهدف من وراء اجرائها ، ومن هنا أيضا تأتى إدانة مشروعات البحوث الاجتماعية التى تجرى لحساب المؤسسة العسكرية أو البوليسية ، أو التى تجريها هذه المؤسسات تحت غطاء المؤسسات الاكاديمية ، أو من خلال توظيف بعض علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين لاجرائها لحسابها . وتكون هذه الادانة ، إدانة قاطعة متى أجريت فى مجتمع آخر أو فى دولة أخرى ، غير تلك التى تنتمى اليها هذه المؤسسة اذ يمثل البحث الاجتماعى فى هذه الحالة اعتداءً صريحا على حقوق المجتمع ، وتهديدا فعليا لمصالحه الحقيقية ، ومن ثم يفقد البحث الاجتماعى شرعيته سواء أجرى بموافقة واعية من جانب السلطة الحاكمة أو بموافقة غير واعية منها بالاهداف الحقيقية من وراء إجرائه بل إن وصمة التعاون مع المؤسسات العسكرية والبوليسية تدمغ علماء العلوم الاجتماعية ، حتى لو أجروا بحوثهم فى نطاق الدولة التى ينتمون ، أو تنتمى ، إليها هذه المؤسسات ، طالما كانت هذه البحوث موجهة فى النهاية نحو فرض مزيد من القهر السياسى والاجتماعى . وتكاد تنحصر شرعية التعاون مع هذه المؤسسات متى كان هناك تهديد حقيقى لاستقلال الدولة أو أمنها ، ومع هذا يظل المحك الوحيد لشرعية التعاون مع المؤسسات العسكرية أو البوليسية ، هو ألا يترتب على هذا التعاون خرق لحقوق المجتمع أو حقوق الانسان . وهو محك بالغ الصعوبة حيث يتناقض

وطبيعة وظيفة هذه المؤسسات . وكيفية أدائها لهذه الوظيفة . فهى قد تعتدى على حقوق الانسان تحت مظلة حماية حقوق المجتمع ، وقد تهدر حقوق المجتمع ، تحت شعار حماية حقوق الانسان .

مما لا شك فيه أن قضية تمويل البحث الاجتماعى ، قضية تفجر العديد من القضايا التى تصب فى قضية الشرعية بشكل أو بآخر ، وتزداد حدة هذه القضية متى تولت مسئولية إجراء البحوث الاجتماعية المؤسسات البحثية الخاصة ، التى يمثل تحقيق الربح المادى الهدف الوحيد أو الأساسى من وراء قيامها . فهى تبيع المعلومة العلمية الاجتماعية لمن لديهم القدرة على شرائها . وهؤلاء بالطبع ليسوا هم جماهير الشعب العاملة ، أو فئاته وطبقاته الكادحة ، وإنما هم افراد الطبقة أو النخبة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا .

هنا لابد وأن نتساءل ما مدى شرعية مثل هذه البحوث ؟ ألا يستغل البحث الاجتماعى هنا لتحقيق مزيد من السيطرة والاستغلال والتحكم Manipulation من جانب القلة تجاه الكثرة ؟ ألا يمثل هذا استغلالا للبحث الاجتماعى للاعتداء بشكل غير مباشر على المجتمع ؟

هذا التساؤل يستتبع بدوره تساؤلنا عن دور مراكز البحث القومية ، ومدى قدرتها على توجيه البحث الاجتماعى لتحقيق المصالح الحقيقية للمجتمع بعامة ، وللقطاعات العريضة بخاصة ، ومدى قدرتها على الحفاظ على حرية البحث العلمى، وعلى ذاتيتها واستقلالها . فى الوقت الذى تتبع فيه وظيفيا السلطة الحاكمة وتعتمد ماليا على تمويلها . هذا ينقلنا الى السؤال الثانى ، الذى يحتوى على شقين :

هنا نعالج قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى من منطلق طبيعة الموضوعات التى يتصدى لها البحث الاجتماعى ومدى التصاقها بالقضايا الحقيقية للمجتمع ، أو اغترابها عنها ، ومن منطلق المنظور والمنهجية التى تتناول بها هذه الموضوعات أو القضايا .

فاذا أخذنا محكا لشرعية البحث الاجتماعى ، توجهه نحو الحفاظ على حقوق المجتمع ممثلة أساسا فى الحق فى الديمقراطية ، الحق فى العدالة الاجتماعية ، الحق فى التنمية والحق فى الاستقلال وعدم التبعية ، فانه يحق لنا التساؤل عن مدى شرعية توجه البحث الاجتماعى إلى بحث الموضوعات التى إما يأتى اختيارها انطلاقا من أيديولوجية تكرس السيطرة السياسية ، والاستغلال الاقتصادى ، والتبعية الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وإما يأتى اختيارها عن عجز علمى يفشل فى اختيار الموضوعات التى من شأنها الكشف عن الخلل الحقيقى فى أبنية المجتمع ، ومن ثم كشف المعوقات الفعلية التى تحول دون ممارسة المجتمع لحقوقه ، فتكون النتيجة الانصراف إلى بحث الموضوعات الهامشية ، أو تهميش القضايا الأساسية .

وما مدى شرعية تبنى مفهومات السلطة دون إخضاعها للبحث النقدى ، الذى يكشف عن المصالح الحقيقية التى تتستر وراء هذه المفاهيم ؟ وما مدى شرعية البحث الاجتماعى الذى ينطلق من مفهوم السلطة للانحراف أو التطرف ، ليدرس ظواهر هى أبعد ما تكون عن الانحراف أو التطرف ؟ وما مدى شرعية البحث الاجتماعى الذى يتبنى مفهوم السلطة للاستقرار ليتغاضى عن التناقضات الحقيقية التى يخفيها هذا الاستقرار .

لا يكفى أن يتصدى البحث الاجتماعى للقضايا الحقيقية للمجتمع التى

تتناول مصالح المجتمع ، ومصالح الطبقات العريضة فيه ، وأن ينطلق فى دراستها من مفهومات لا تعكس تبعية ثقافية أو تبعية للسلطة ، لكى تتأكد للبحث الاجتماعى شرعيته بل لابد وأن يلحق ذلك تساؤلنا عن كيفية بحث هذه القضايا حتى نلقى مزيدا من الأضواء على قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى .

هنا لابد من أن تطرح مجموعة من التساؤلات تتناول مدى شرعية البحوث الاجتماعية التى تتبنى مدخلا جزئيا – لا شموليا – يكون من شأنه جذب الاهتمام إلى جزئيات القضية أو قشور المشكلة وصرف الانتباه عن جوهر القضية أو لب المشكلة ؟ ما المغزى من اقتصار البحوث الاجتماعية على بحث الطرف الأضعف فى علاقات القوة وإغفال الطرف الأقوى ، أو التركيز على الخاضعين وإغفال المسيطرين .

لماذا هذا الاهتمام ببحث الفقراء وإغفال بحث الطبقة أو الشريحة الاقتصادية المتسببة فى ازدياد الفوارق الاقتصادية ؟ لماذا نهتم ببحث العمل ونغفل بحث أصحاب العمل والمديرين ؟ لماذا الاهتمام ببحث قيم الجماهير وتدنيها، ونغفل الاهتمام ببحث قيم القادة ؟ لماذا هذا الاغراق فى الاهتمام ببحث الفرد ، واغفال بحث الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وطبقات المجتمع وشرائحه؟ لماذا نركز الضوء على وجه واحد من المشكلة ونغفل الوجه الآخر ؟ لماذا الاهتمام بشكل أو ظاهر المشكلة واغفال جوهر المشكلة ولبها ؟ لماذا نقف عند مستوى وصف الظاهرة أو المشكلة ونحجم عن تشخيصها وطرح الحلول لمواجهتها ؟

كل هذه التساؤلات المتعلقة بمنهج بحوثنا الاجتماعية تنطلق من قناعتنا بتوظيف البحوث الاجتماعية ، فى الدول النامية بخاصة ، لمساندة المجتمع النامى فى اكتساب حقوقه المشروعة ، بجانب حقه فى الاستقلال وعدم التبعية ، يأتى

حقه فى الديمقراطية ، حقه فى العدالة الاجتماعية ، وحقه فى التنمية . ومن ثم فاذا عجزت البحوث الاجتماعية عن تحقيق وظيفتها هذه – سواء عن عجز أو عن جهل أو عن قصور فى الرؤية – فانها تفقد مقومات شرعيتها ، وتفقد شرعيتها تماما متى استغلت بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب القوى الخارجية أو الداخلية للحيلولة دون اكتساب المجتمع لهذه الحقوق .

ومتى ربطنا بين شرعية البحث الاجتماعى وبين حقوق المجتمع ، اتضح لنا أن قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى هى أولا وقبل كل شىء قضية علاقة السلطة بالبحث الاجتماعى .

وأن وضع الخطوط العريضة لأخلاقيات البحث الاجتماعى يستلزم فى جوهره تحديد مدى وحدود العلاقة بين السلطة من جهة ، وبين علماء العلوم الاجتماعية والممارسين لمهنة البحث الاجتماعى ، أو الحاملين لرسالة البحث الاجتماعى من جهة أخرى ، بحيث يتحقق التوازن فى هذه العلاقة ، فلا يغترب العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى عن السياسات الاجتماعية وعملية ترشيد القرار ، وفى الوقت ذاته لا يندمج أو يلتحم تماما بالسلطة بحيث يفقد استقلاله وذاتيته ، ومن ثم حريته ووجوده وكيانه ورؤيته النقدية للأوضاع القائمة .

من هذا المنطلق جاءت كتابات علماء الاجتماع بالذات لتشرح طبيعة هذه العلاقة وتبعاتها ، ثم جاءت المواثيق الاخلاقية لروابط العلوم الاجتماعية لتضع ضوابط قيام هذه العلاقة واستمرارها .

ومن ثم كان من الطبيعى أن تنطلق هذه الكتابات وتبدأ تلك المواثيق من تحديد التوجهات الخلقية التى يمكن أن يستند اليها كأساس للحكم على شرعية النشاط البحثى . إلى من يكون ولاء الباحث وانتمائه ؟ هل هو للسلطة أو لنخب

القوة ؟ أم هو للدولة أو للوطن ؟ أم هو للمجتمع الإنسانى ؟ ومن ثم هل يتخذ شعار الصالح العام أم شعار المصلحة القومية أم شعار مصلحة الإنسانية محكا لهذه الشرعية ؟

إن التفرقة بين هذه المستويات الثلاثة للانتماء تعد على جانب عظيم من الأهمية وخاصة متى تناول البحث الاجتماعى قضايا حساسة ، أى إما أنها قضايا تتناول مصالح السلطة وجماعات القوة فى مقابل مصالح المجتمع أو الوطن ، وإما أنها قضايا تتناول مصالح الوطن فى مقابل مصالح المجتمع الإنسانى .

هنا يكون التساؤل واضحا تماما : هل يفقد البحث الاجتماعى شرعيته متى استغل من جانب السلطة لإقرار سياسات أو اتخاذ قرارات لصالحها وفى غير صالح المجتمع أو الوطن ؟ هل يفقد البحث الاجتماعى شرعيته متى استغل من جانب الدولة لتحقيق مصلحة الوطن ولو كان ذلك على حساب مصالح المجتمع الإنسانى ؟

ماهى الضمانات التى تكفل الحفاظ على الحرية العلمية ؟ ومن ثم تضمن عدم انزلاق علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين فى ممارسات بحثية مشبوهة ، تستغل أو يمكن أن تستغل ، إما للإضرار بمصالح مجتمعاتهم ، وإما للإضرار بمصالح المجتمع البشرى . كيف نتغلب على حقيقة افتقار الكثير من الباحثين إلى الجمع بين دور الباحث ودور المثقف ، بحيث قد يستدرجون عن غير وعى إلى هذا النوع من البحوث ؟

إذا استعرضنا بعض المواثيق الأخلاقية ، التى شهدت فترة السبعينات بالذات نشاطا مكثفا لوضع نصوصها ، والتى تنظم ضمن ما تنظم علاقة الباحث

الاجتماعى بالسلطة . نجد أنها وضعت ضمانات لعدم انحراف هذه العلاقة نحو الإضرار بمصالح المجتمع أو خرق حقوق المجتمع وحقوق الانسان . فبجانب تأكيدها في أكثر من موضع على انتماء الباحث ، أولا وأخيرا ، إلى المجتمع العلمى وإلى ضرورة الحفاظ على حرية البحث العلمى واستقلاله . فقد طرحت الضمانات العلمية التى من شأنها تحقيق ذلك ، وكان من أهمها النص صراحة على عدم شرعية اجراء بحوث سرية Clandestine and Secret Research أو الاشتراك فى مثل هذه البحوث .

فقد نص على ذلك فى أكثر من موضع الميثاق الأخلاقى للرابطة الأمريكية الانثروبولوجية The American Anthropological Association سواء عند تناوله لعلاقة الانثروبولوچى بالمجتمعات التى يقوم بدراستها ، أو عند تحديد مسئوليته ازاء الجمهور أو التزاماته تجاه علم الانثربولوچيا أو مسئوليته أمام حكومته أو الحكومة المضيفة له .

فتنص إحدى مواد هذا الميثاق على أنه بمقتضى الموقف العام للرابطة من البحوث السرية ، فإنه لا يحق أن تقدم أى تقارير ، لمن يجرى البحث تحت رعايتهم Sponsors مالم تكن هذه التقارير متاحة أيضا للجمهور العام ، بل وللمجتمع الذى تمت دراسته أيضا . وفى موضع آخر يذهب الميثاق إلى أن الانثروبولوچى مسئول أمام الجمهور وأمام كل من يفترض إمكانية استفادته من جهوده المهنية .. ومن ثم عليه ألا يقدم ما يتوصل إليه من نتائج بصفة سرية إلى البعض ، بينما يحجبها عن البعض الآخر .. عليه ألا يقوم ببحوث سرية أو يجرى أى بحث يكون من شأنه ألا يسمح باستخلاص النتائج بحرية وبنشرها علانية . بل ينبغى عليه أن يتجنب حتى مظهر « أو شبهة » العمل ببحث سرى وذلك بأن يفصح تماماً وبحرية عن أهداف بحثه وعن القائم برعايته .. عليه ألا يدخل فى أى

اتفاقات سرية مع الراعى للبحث » فى علاقاته بحكومته وبالحكومات المضيفة . وأنه لن يطلب منه أى تنازل عن مسئولياته المهنية واخلاقياته المهنية كشرط للسماح له بمواصلة بحثه . وبالتحديد لا بحوث سرية ، لا تقارير سرية أو أى موافقة بإعطاء المعلومات أو على استخلاصها بأية صورة من الصور » .

وفى نفس هذا الاتجاه جاء الميثاق الاخلاقى للرابطة السوسيولوچية American Sociological Association سواء فى نصوصه التى تتناول البحث السوسيولوجى فى داخل الدولة أو بين الدول .

فقد أكد على أنه لا ينبغى على علماء الاجتماع أن يستخدموا دورهم كباحثين أو كمستشارين كغطاء لجمع معلومات أو استخبارات لأى حكومة من الحكومات . ينبغى على علماء الاجتماع ألا يقوموا بدور التابعين أو الوكلاء لأى منظمة أو حكومة دون أن يفصحوا عن دورهم هذا .

وفى نفس هذا الاتجاه جاء أيضا ميثاق رابطة العلوم السياسية الأمريكية American Political Science Association حيث اهتم بالذات بتحذير الهيئات الممولة للبحوث من اتخاذ البحوث كغطاء لأنشطتهم الخاصة لجمع الاستخبارات Intelligence Activities وأكد على أن البحوث السياسية التى تجرى بدعم من الحكومة ينبغى ألا تحجب نتائجها عن الجمهور .

والواقع أن مزيدا من التحليل لما صدر حتى اليوم من مواثيق أخلاقية ، تنظم سلوكيات البحث الاجتماعى ، ومزيدا من التحليل للكتابات التى تناولت هذه المواثيق ، أو التى عرضت للصور الفاضحة لاستغلال البحث الاجتماعى – أو للصور المستترة لاستغلاله من جانب بعض الهيئات الأجنبيه التى تتخفى تحت شعار البحث الاجتماعى من أجل التنمية – يضعنا كباحثين اجتماعيين أمام

مسئولياتنا تجاه المجتمع . هذه المسئولية التى لا تقف عند حد البحث العلمى للحفاظ على حقوق المجتمع بالتصدى لبحث قضاياه ومشكلاته الحقيقية ، وتشخيص الخلل فى أبنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والذى يحول دون المجتمع ودون اكتسابه أو ممارسته لهذه الحقوق ، بل يتعدى ذلك إلى التصدى لمحاولات استغلال البحث الاجتماعى كأداة أو وسيلة لسلب المجتمع حقوقه الاجتماعية ، حقه فى عدم التبعية ، حقه فى التنمية ، حقه فى العدالة الاجتماعية، وحقه فى الديمقراطية .

الوعىْ بالمسئولية الاجتماعية مطلب اساسى

فالقضية اذن ليست قضية افتقار إلى مواثيق أخلاقية ، أو قضية ترشيد لسلوك الباحث ، أو قضية محاسبة اجتماعية Social Accountability ، وإنما القضية هى قضية وعى بالمسئولية الاجتماعية Social Responsibility من جهة ، وإتاحة الضمانات والحصانات التى تكفل القيام بهذه المسئولية من جهة أخرى .

ومن ثم يصبح التحدى المطروح أمامنا هو إثارة الوعى بين المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى بمسئوليتهم الاجتماعية ، وفى الوقت ذاته إثارة الوعى بحاجتهم إلى نوع من الحصانة يكفل حرية الباحث ، ومن ثم حرية البحث العلمى.

هذا النوع من التحدى يختلف فى الدولة النامية عنه فى الدولة المتقدمة ، فبينما يواجه الباحث الاجتماعى فى الدول المتقدمة – غير الاشتراكية – مسئولية تحدى استغلال البحث من جانب النخب المسيطرة سياسيا واقتصاديا ، والواعية والمدركة لامكانات البحث الاجتماعى كمصدر للقوة والسيطرة ، فى مناخ من الحرية يكفل مشروعية هذا التحدى ، فإن الباحث فى الدول النامية عليه أن يواجه أحد تحديين ، تحدى تدخل السلطة بالحد من حرية البحث الاجتماعى ، وتحدى

موقفها السلبى من البحث الاجتماعى . بل هو غالبا ما يواجه التحديين معا ، حيث تحد السلطة من حرية البحث الاجتماعى متى تطرق إلى بحث القضايا التى تمثل فى تصورها تهديدا للاستقرار أو للسلام الاجتماعى أو لمقدسات المجتمع وقيمه الراسخة - وهى عادة القضايا التى تتناول السياسة أو الدين أو الجنس - وفيما عدا ذلك فهى تقف موقف اللامبالى أو غير الواعى بإمكانية الاعتماد ، أو الاستفادة ، من البحث العلمى الاجتماعى فى مواجهة القضايا القومية وترشيد السياسات الاجتماعية . فموقف السلطة فى الدولة النامية من البحث الاجتماعى لا يعكس إدراكها ووعيها بجدوى البحث الاجتماعى ، أو بأهمية العلوم الاجتماعية كمصدر للقوة والسيطرة ، بقدر ما يعكس تخوفها أو خشيتها من تطرق البحث العلمى إلى اثارة قضايا معينة قد يكون فى إثارتها تهديد لمصالحها وإذا لم يكن الأمر كذلك فبماذا نفسر ندرة معاهد ومراكز البحث الاجتماعى فى الدول النامية بل وعدم وجودها فى بعض هذه الدول ؟ بماذا نفسر انقطاع الصلة - أو عدم وجودها - أصلا بين البحث الاجتماعى « الذى تموله الدولة » وبين السياسات الاجتماعية لها ؟ بين ما يطرحه علماء العلوم الاجتماعية فى مؤتمراتهم - بل وفى المؤتمرات التى تدعوهم السلطة إلى عقدها لبحث بعض قضايا المجتمع ومشكلاته ، وبين ما تضعه من سياسات أو تتخذه من قرارت لمواجهتها ؟ لماذا توكل عادة إلى أجهزتها البوليسية أو شبه البوليسية - لا إلى هيئة أكاديمية - سلطة الموافقة على اجراء البحوث العلمية الاجتماعية ؟

فى هذا المناخ الذى يتميز بوضع قيود على حرية البحث العلمى الاجتماعى ، مع جهل أو تجاهل لوظيفته الاجتماعية ، وافتقار لضمانات وحصانات تكفل حرية المشتغلين بالبحث الاجتماعى ، تصبح المسئولية الاجتماعية للباحث الاجتماعى مسئولية مضاعفة متى قورنت بمسئولية نظيره فى الدول المتقدمة . فهو فى الوقت الذى تقع عليه مسئولية إثارة الوعى بأهمية البحث

الاجتماعى ، بل أصلا بأهمية إدخال البعد الاجتماعى فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وأهمية التنبه إلى العائد الاجتماعى عند طرح الحلول البديلة لأى قضية أو مشكلة قومية ، فإن عليه فى الوقت ذاته مسئولية الحفاظ على حرية البحث العلمى ، والمطالبة بالضمانات التى تكفل للباحث الاجتماعى حريته . ولا تقف مسئوليته الاجتماعية عند هذا الحد بل تشمل مسئولية توجيه البحث الاجتماعى نحو تحقيق حقوق المجتمع وحقوق الإنسان أو الحفاظ عليها أو دعمها، والتصدى لأى محاولة لاستغلال البحث الاجتماعى بما يتعارض وهذه الحقوق ، سواء كان ذلك من جانب جماعات القوة والنفوذ بالدولة النامية أو من جانب الدول الأجنبيه والقوى المسيطرة فيها .

الوعى بهذا النوع من المسئولية الاجتماعية والتصدى لها ، يستلزم نمطا معينا من علماء العلوم الاجتماعية ، لا نمط العالم المنغلق تماما على تخصصه العلمى ، أو نمط الباحث الحرفى ، أو نمط عالم العلوم الاجتماعية الذى يقيم جدارا سميكا بين دوره كباحث ودوره كمثقف ، وإنما نمط علماء العلوم الاجتماعية الواعين بأن دورهم كباحثين وكعلماء لا يكتمل مالم يتزاوج أو يقترن بدورهم كمثقفين ، وكمثقفين ملتزمين بالحفاظ على حقوق المجتمع وحقوق الانسان وأن المعرفة العلمية والبحث العلمى هما وسيلتهم وأداتهم لتحقيق ذلك .

ولكن حتى لا يجرفنا التفاؤل فنتصور أن خيوط الشرعية فى البحث الاجتماعى . تتجمع فى أيدى علماء العلوم الاجتماعية وباحثيها - الواعين بدورهم كعلماء وكمثقفين ، والمدركين لحق المجتمع فى أن تبحث قضاياه وترشد سياساته بالبحث العلمى - فأننا يجب أن نعى أن قيامهم بمسئولياتهم الاجتماعية التى تحقق للبحث الاجتماعى شرعيته سيظل محدودا مالم يحصلوا على نوع من الحصانة العلمية التى تبعد عنهم شبح تدخل السلطة ، أو احتمال تدخلها أو

الخشية من تدخلها . دون تحقيق ذلك ، ستظل حالة غياب الوعى بالمسئولية الاجتماعية لدى العديد من الباحثين الاجتماعيين ، وستستمر حالة الفصام التى يعيشها ويعانيها العديد من علماء العلوم الاجتماعية المثقفين ، الفصام بين انفعالهم بالقضايا الحقيقية لمجتمعهم ، وإدراكهم لكنهها ، وبين انصرافهم فى بحوثهم الى بحث قضايا هامشية أو تهميش القضايا الأساسية .

دراسة عن :

موضوع مبدأ السرية فى البحوث العلمية الاجتماعية « غير المادية » (حدودها ودواعيها)

سيد عويس

تتضمن الدراسة الحالية ما يلى :

- المقدمة .
- العلوم المادية والعلوم غير المادية فى الميزان .
- مبدأ السرية وموقف الباحث العلمى الاجتماعى :
  - من الأفراد .
  - من الجماعات .
  - من المجتمع .
- الدعوة الى صياغة قسم يمارس الباحثون العلميون الاجتماعيون المصريون اجراء بحوثهم ودراساتهم على هديه .

المقدمة

كل ما كتب فى الدراسة الحالية مسئول عنه الكاتب وحده . وهو لم يأت من فراغ ، ولكنه حصيلة دراسات علمية وعملية مارسها الكاتب كباحث علمى اجتماعى منذ سنوات طويلة .

وكل ماكتب فى الدراسة الحالية موضوع لمناقشة السادة الزميلات والزملاء. فالهدف بل هدف الأهداف ، هو الوصول الى تحقيق ما نصبو إليه من نصوص يضمها « ميثاق » أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

العلوم المادية والعلوم غير المادية فى الميزان

اقصد بالعلوم المادية علوم الميكانيكا والبيولوچيا والفيزياء والكيمياء ... الخ . أما العلوم غير المادية فأننى أقصد بها العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع أى بأنواعها العديدة مثل علم التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم الانثروبولوچيا الإنسانية ... الخ . وإذ أتحدث عن هذا الموضوع فأننى اعرض بعض الآراء المتعلقة به فى ضوء خبراتى منذ عام ١٩٣٩ وحتى الآن . وعلى الرغم من أن هذه الخبرات محدودة فهى خبرات نظرية وهى تتضمن أيضا خبرات واقعية . ولا أهدف من عرض هذه الآراء فرضها على الآخرين ، ولكنى أعرضها لكى تناقش فلعل فى ضوء مناقشتها أن يتم الوصول إلى ما يفيد وييسر السير قدما فى سبيل دعم العلم وتثبيت أركانه بعامة والعلوم الاجتماعية بخاصة . فالمعروف أن العلوم الأخيرة قد دخلت فى جدل وحوار لدعم ميادينها ومجالاتها وإبراز إمكانية معالجتها مسائل المجتمع بمنظور العلم إثراء للمعرفة وتعميقا للفهم الإنسانى . والمعروف أن العلوم المادية قد يسرت الاكتشافات والمخترعات العلمية التى أدت بدورها إلى مشاكل اجتماعية جديدة أو إلى تعقيد المشاكل القديمة كالبطالة والجرائم والفقر والأمراض والتعصب العنصرى والأمراض العقلية والحروب . ولكن يلاحظ أن التطبيق العلمى المادى لا ينتج الشر المطلق . ومن ثم فإنه من العدل أن نذكر له آثاره الايجابية ومآثره . ولن نستطيع أن نفعل ذلك . لأن السجل حافل . ويكفى أن نذكر ما لاحظه « فرانسيس بيكون » منذ حوالى أربعة قرون إذ يقول :

« من الخير أن نلاحظ مدى قوة الاكتشافات وتأثيرها ونتائجها ، ويبدو هذا جليا فى ثلاثة أمور لم يعرفها الأقدمون . ولئن كان أصلها حديثا فانه يبدو غامضا . وهذه الأمور هى : الطباعة والبارود والمغناطيس (البوصلة) .إن هذه

الأمور قد غيرت وجه الأشياء وأحوالها فى كل مكان فى العالم . وكان تأثير الأمر الأول فى المؤلفات ، وتأثير الأمر الثانى فى الحروب ، أما تأثير الأمر الثالث فقد كان فى الملاحة . ومن ثم حدثت تغييرات لا تعد ولا تحصى . حتى أنه لم تكن قوة أية إمبراطورية ولا طائفة أو مذهب ، ولا إمكانية تأثير النجوم ، ولم يكن تأثير كل أولئك كذلك فى الشئون الانسانية يبدو أعظم من قوة هذه المخترعات الميكانيكية وتأثيرها » .

ونكتفى بما يلاحظه أى شخص عادى من تأثير البخار وتأثير الكهرباء ، فضلا عن تأثير الذرة والالكترونات على الطبيعة وعلى شئون الناس فى كل بقعة من البقاع فى وقتنا الحاضر ، وما يرجى من تأثير كل ذلك فى المستقبل .. مستقبل الطبيعة ومستقبل الناس . ومستقبل الناس فى مجتمع كالمجتمع المصرى المعاصر هو ما فى ذلك من شك فى التنمية ، أقصد تنمية هذا المجتمع حتى يستطيع أن يواجه مشاكله المادية وغير المادية على السواء . ونحن نلاحظ أن التنمية لكى تنجح لابد أن تتضافر العلوم المادية وغير المادية . وذلك لأن ارتباط العلوم المادية (علوم الميكانيكا والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء .. مثلا) بالعلوم غير المادية (علوم التاريخ والاجتماع والنفس والاقتصاد والانثروبولوجيا الانسانية مثلا) فى التطبيق (التنمية) يرفض الحواجز بين هذه الاقسام ويبرز أهمية التكامل فيما بينها وخاصة فى مجالات التنمية الشاملة . والأمثلة كثيرة لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يخطط لها على أسس من العلوم المادية والأصول التكنولوجية السليمة ثم تتردى فى مهاوى الفشل لأن الضوابط الاجتماعية لم تؤخذ فى الاعتبار .

والملاحظ ، فضلا عما سبق ، أن الانسان فى ضوء المنهج العلمى قد استطاع أن يعرف الكثير عن نفسه فى ميادين علوم النفس والاجتماع

والاقتصاد وغيرها (وكلها علوم غير مادية) ، وقد استطاع فى مجالات هذه العلوم أن يغير اتجاهات الناس وأن يعالجهم وأن يتحكم فى تصرفاتهم وأن يتسلط على معاشهم . وقد نجح فى كل ذلك نجاحا مرموقا . واننى أرى أن تحقيق هذا النجاح سيستمر حتما إذا استمر اتجاه أهداف البحوث العلمية فى مجالات العلوم غير المادية إلى الأهداف التطبيقية عن طريق الوصول إلى صورة كاملة عن المجتمع والحياة الاجتماعية ككل فى ضوء وضوح رؤية نظرى يؤمن بالتغيير إلى الآفضل .

مبدأ السرية وموقف الباحث العلمى الاجتماعى

يقصد بمفهوم « مبدأ السرية » فى هذه الدراسة القواعد الأساسية التى يقوم عليها ولا يخرج عنها . وهو فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى حرص الباحث العلمى الاجتماعى أى المتخصص فى مهنة البحث العلمى الاجتماعى على الاحتفاظ بالخبرة التى يكون مصدرها من يجرى بحوثه عليهم سواء كانوا افرادا أو جماعات أو كان المصدر المجتمع المحلى أو القومى . أى أن يحتفظ الباحث العلمى الاجتماعى بالمعلومات التى يحصل عليها من هذه المصادر فى طى الكتمان . وبخاصة تلك الخبرة التى يعتبرها عملاؤه (مفردات العينة مثلا) منأسرارهم .

- ومن حيث الأفراد نلاحظ أن الخبرة التى من هذا القبيل تختلف من شخص إلى آخر . فأسرار الزوج تختلف عن أسرار الزوجة . وأسرار الذين فى سن الشباب تختلف عن أسرار الذين فى سن الرجولة . وأسرار الذين يعيشون فى ظل مناخ ثقافى اجتماعى معين ، فى الريف مثلا ، تختلف عن أسرار الذين يعيشون فى ظل مناخ ثقافى اجتماعى آخر ، فى المدينة مثلا .

أى أن الاسرار تختلف حسب الأشخاص باختلاف أعمارهم وأدوارهم الاجتماعية ومكانتهم الاجتماعية ، فضلا عن اختلاف أجهزة قيمهم الثقافية . وفى هذا الضوء يمكن أن نقول انه ليس كل خبرة من هذا القبيل بالضرورة أن تكون أسرارا . فما يكون عند شخص سرا قد لا يكون عند أخر .

والاحتفاظ بأسرار عملاء الباحث العلمى الاجتماعى يكون بالضرورة لمصلحة العملاء والباحث والبحث جميعا .

وقد يحصل الباحث العلمى الاجتماعى (وبخاصة إذا استخدم منهج دراسة الحالة) على بعض المعلومات عن العميل لا يكون العميل مصدرها وإن اعتبرها من قبيل المعلومات السرية . وفى هذه الحالة على الباحث العلمى الاجتماعى أن يعاملها معاملة المعلومات التى يكون العميل نفسه مصدرها .

وقد نجد استثناء من هذا المبدأ « مبدأ السرية » فى بعض الحالات أى عندما يكون الأطفال والأحداث الجانحون موضوع بحث الباحث العلمى الاجتماعى . ويضاف إلى هؤلاء المرضى بأمراض ذهانية أو بأمراض معدية.

وتقدير تداول الخبرات التى تعتبر سرية مع غير المتخصصين يرجع بالضرورة إلى الباحث العلمى الاجتماعى المسئول . على أن يكون هذا التقدير فى ضوء الدراسة الموضوعية لحالة كل عميل من هؤلاء العملاء ، وأن يهدف أولا وقبل كل شىء إلى مصلحة العميل (اذا استخدم منهج دراسة الحالة مثلا) بصفة خاصة ، وإلى الصالح العام أى إلى صالح مهنة البحث العلمى الاجتماعى بصفة عامة .

- ومن حيث الجماعات التى يقوم ببحثها الباحث العلمى الاجتماعى ، فإننا

نلاحظ أعضاء المجتمع لا يعيشون فى فراغ ، أى انه لا يوجد فرد أو شخص لا يعيش فى علاقات اجتماعية دائمة . أنه أى الفرد ، أقصد الشخص يوجد أول ما يوجد فى جماعة ، أى فى أسرة ، أسرته الطبيعية ، أقصد الاسرة التى ولد فيها اسرة أبيه وأمه واخوته واخواته . أو أسرته البديلة . وهو يشب وينمو فى جماعات أخرى ، فى جماعة اللعب أو فى جماعة المدرسة أو فى جماعة العمل أو فى جماعة من الجماعات الرياضية أو جماعات الترويح أو الترفيه أو فى غير ذلك من الجماعات .

والباحث العلمى الاجتماعى إذا قام ببحث جماعة من الجماعات لابد وأن يأخذ فى اعتباره مبدأ السرية أى أن يحتفظ بالخبرة التى تكون مصدرها الجماعة التى تكون موضوع اجراء بحثه . وهدف الباحث العلمى الاجتماعى الذى هو هدف الأهداف أن يبحث دائما عن الحقائق فى محيط الجماعة وهو يعمل فى ضوء استخدام أدوات بحثه (صحيفة استبيان أو ملاحظة بالمشاركة أو تطبيق قياس علمى أو حتى مجرد مقابلة اعضاء الجماعة كأفراد أو كجماعات) فى ضوء هذه الحقائق .

والباحث العلمى الاجتماعى إذ يحتفظ بسرية المعلومات التى يدلى بها أعضاء الجماعة بصفة فردية أو عن طريق الجماعة نفسها ، فانه يستخدمها دائما فى صالح الأعضاء وفى صالح الجماعة سواء كانت هذه الجماعة كبيرة (جماعة اثنية « ثقافية » + جماعة القوات المسلحة مثلا) أو صغيرة (جماعة تجريبية من الأحداث الجانحين مثلا) .

- ومن حيث المجتمع فانه من المعروف أن المجتمعات الانسانية مجتمعات شتى. وهى أيضا عديدة . فهى صغيرة وهى كبيرة وهى بدائية وهى مجتمعات تعيش فى مستوى حضارى معين ، وهى مجتمعات قومية وهى مجتمعـــات

محلية ...

ومن المجتمعات الانسانية ما يعيش أعضاؤها فى تخلف ، ومنها ما يعيش أعضاؤها فى ثورة اجتماعية عارمة .

واستخدام الباحث العلمى الاجتماعى أداة أو أكثر من أدوات البحث التى يجمع المعلومات عن أى من هذه المجتمعات عن طريقها يؤكد عليه اتباع مبدأ السرية وهو يجرى بحثا من البحوث فى نطاق مجتمع من هذه المجتمعات . فقد يتحتم عليه أن يخفى اسم المجتمع الذى قام ببحثه وأن لا يذكر معلما من المعالم التى تدل على وجوده فى منطقة ما . إن نتائج هذه البحوث تكون بالضرورة ملكا للمجتمع ولاعضائه الذين نجح الباحث العلمى الاجتماعى فى كسب ثقتهم . واذاعة النتائج الصحيحة لا يمكن أن تحدث إلا بعد مرور زمن كاف حتى لا يفيد منها من لا يجب أن يفيد منها حتى لا يستخدمها ضد الصالح العام لمجتمع البحث بخاصة والمجتمع القومى بعامة .

الدعوة إلى صياغة قسم يمارس الباحثون العلميون الاجتماعيون المصريون إجراء بحوثهم ودراساتهم على هديه

أرجو أن يتأكد القارىء من أن المقصود من هذه الدعوة أمران هما :

أولا – حصانة مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

ثانيا – حصانة العاملين العلميين المصريين فى مهنة البحث العلمى .

والملاحظ أن صياغة هذا القسم ليست بدعة فقد وجد القسم فى محيط الأطباء منذ أكثر من ٢٠٠٠ عام ، ويعمل فى ضوئه أصحاب مهنة المحاماة ومهنة علم النفس الطبى ، وهو يؤكد على تطبيق «مبدأ السرية» (موضوع الدراسة الحالية) لصالح المريض فى حالة مجال الطب ولصالح المتهم فى مجال مهنة المحاماة

ولصالح المريض النفسى أو العقلى فى مجال الطب النفسى . والملاحظ أن مهنة البحث العلمى الاجتماعى إذ تؤكد على الاحتفاظ بالخبرة التى يكون مصدرها من يجرى بحوثه عليهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو كان المصدر المجتمع المحلى القومى . فان هذه المهنة يجب أن يكون رائدها صيانة المجتمع ككل وذلك بمحاولة فهمه بقصد تغييره إلى الأفضل دون المساس بمصلحة هذا المجتمع فى الحاضر أو فى المستقبل .

والاحتفاظ بمصلحة المجتمع هو فى حقيقة الأمر حصانة للمهنة واعتراف بها .. وذلك يؤكد ضرورة توفير حصانة للعاملين العمليين الذين يعملون فى ميادينها أو مجالاتها . ولا يعنى الحرص على توفير هذه الحصانة أن يتميز هؤلاء العاملون عن غيرهم من أعضاء المجتمع . بل إنه يعتبر فى جوهره تعبيرا عن حرص المجتمع على توفير المناخ الثقافى الاجتماعى الصالح لكى يؤدوا أعمالهم وواجباتهم العلمية ، ويشعروا بالأمن والأمان والاستقرار المادى والنفسى والاجتماعى .

موقف الباحث من الجماهير ومن السلطة
ورقة عمل « للمناقشة »

عبد الباسط عبد المعطى

ـ معذرة لا مقدمة ـ

تعمدت ألا أكتب مصادر . فالتحليلات الواردة فى الصفحات التالية ، مستندة إلى مشاهدات واقعية لحالات محددة للمارسات ونشاطات لباحثين محددين . رأيت من الأفضل – الآن – ألا أشير اليهم – فليس الهدف كشف أسماء أو إدانة اشخاص ، فالهدف أهم من هذا وأعمق . وهو كيف نواجه توجهات مشينة بالبحث وبالباحثين ، وضارة بحاضر ومستقبل الوطن والمنتجين الحقيقيين . علنا نوفق فى وضع أساس لتحرير البحوث الاجتماعية .

هدف هذه الورقة هو إثارة بعض القضايا التى تساعد فى الإجابة على سؤالين محددين هما : فى جانب من يجب أن يقف الباحث ، فى جانب الجماهير أو فى جانب السلطة أم فى جانبيهما معا ؟ وأيا كان الاختيار ، ماهى قواعد ممارسة العلاقة أو العلاقات المترتبة على هذا الاختيار ؟ ولأن الإجابة تسعى إلى تصور مرغوب للاختيار وللعلاقة ، فان البدء بتوصيف ممارسات أنماط العلاقات القائمة بين الباحثين وكل من الجماهير والسلطة ، ثم تفسير هذه الأنماط وممارستها الفكرية والقيمية والمصلحية والسلوكية يساعد فى صياغة أدق وأعمق لهذا الاختيار ولهذه العلاقة .

تتطلب الإجابة على هذين السؤالين بلورة بعض المفاهيم والقضايا الأساسية، قصد المساهمة فى تصور العلاقة ، وتوضيح أبعادها سواء فى واقعها وأنماطها الحالية ، أو فى مستقبلها المرغوب والممكن .

لمبررات تنظيمية لن تأتى بترتيب المفهومات كما يوحى به عنوان الورقة . فالبدء سيكون بالجماهير ، ثم السلطة ، وأخيرا الباحث .

١ - الجماهير

رغم تحفظنا على اصطلاح « مجتمع » فاننا قد نضطر إلى استخدامه لأن معظم المفاهيم الشائعة حوله قصدته معنى ذهنيا مجردا أخفت به كثيرا من تضاريس وتناقضات مكوناته بجانب استخدامه فى بعض الاحيان كبديل للدولة ، كتاريخ وجغرافيا ، وليس كسلطة تعكس أوضاع القوى الطبقية . وبدون الدخول فى تفصيلات قد تأخذ الانتباه بعيدا عن مناقشة الجوهر يتصور أن الجماهير هم المنتجون الحقيقيون الذين يملكون جهدهم ونشاطهم العضلى والعقلى ويسهمون به فى الانتاج الاجتماعى . ويقصد بالانتاج الاجتماعى كل إسهام فعلى فى صيرورة المجتمع ، يوفر لهذه الصيرورة متطلبات تجددها واستمراريتها . الجماهير وفق جهودهم هذه مبعدون عن المشاركة العادلة فى الثروة وفى السلطة وواقعون تحت تأثير اساليب استغلال مختلفة ومتجدده ، وتمارس عليهم أساليب قهر وقمع بدنى وأيديولوجى ، بالذات فى المجتمعات الطبقية ، لتفتيت وحدة وجودهم وتحديد شروط اعادة انتاج هذا الوجود وتزييف وعيهم الطبقى .

٢ - سلطة الدولة

يقصد بها استيلاء طبقة أو عدة شرائح طبقية ، من خلال رموزها على مصادر القوة والهيمنة وحرمان باقى الطبقات الاجتماعية منها . ولهذا يقال ان وجود الدولة دليل على سطوة مجموعة على حقوق باقى المجموعات ومصادرتها ، حتى لا تشارك فى إدارة الثروة وإدارة شئون المجتمع . وسلطة الدولة من خلال سيطرتها هذه تتغلغل عبر كل المؤسسات والتنظيمات ، إما بوضع رموزها الطبقية

فيها ، أو بوضع حلفائها ووكلائها فى هذه المؤسسات ، فينسحب هذا على معظم الجامعات فى مصر وغيرها من المؤسسات . وهى تستخدم اساليب متعددة ومتجددة لاعادة الانتاج الموسع للطبقات وتستخدم المؤسسة التعليمية من المدرسة وإلى الجامعة فى هذا الصدد . كما تمارس وظيفتها السياسية والأيديولوجية لاحتضان أيديولوچيتها وتفتيت أيديولوچيات الطبقات الأخرى وتزييف وعيها بمصالحها . وهى تستخدم الاعلام ومايشابهه من مؤسسات فى هذا الصدد . وعندما تضع سلطة الدولة الطبقات المبعدة عن المشاركة فى السلطة ، فى اعتبارها ، فان هذا لا يكون إلا فى ضوء القوة والوزن النسبيين لهذه الطبقات ، واللذين يعكسهما تنظيمات هذه الطبقات ووعيها وحركتها المجتمعية .

٣ - *الباحـــث*

إن تصور من هو الباحث وإن اشتمل عند أحد مستوياته إلمامه بدقائق تخصصه ومتابعة ما يجد فيه ، ومحاولة الإبداع النظرى والمنهجى ان استطاع ، والالتزام بعدد من القيم الأساسية كالأمانة والدقة والوضوح والاتساق .. الخ ، فإن التصور وإن ضم هذا البعد التكنوقراطى أو شبه التكنوقراطى ، يتجاوز هذا الدور إلى اعتبار الباحث مثقفا ، وهو هكذا بالفعل لدى عدد من الباحثين . ويمكن أن يثار هذا السؤال : أى مثقف نقصد ؟ عند مستوى عام جداً من التحليل يكون المثقف هو الحائز على رؤية شمولية ، تاريخية ومعاصرة ، ذات آفاق مستقبلية ، رؤية تدرك ؛ العلاقات والترابطات بين الفكر والعمل ، وبين العقل واليد وتتضمن وظيفة اجتماعية للعلم . وبدءا من هذه الوظيفة الاجتماعية للعلم وللبحث العلمى يفترق الباحثون المثقفون ويتوزعون وفق انحيازاتهم واختياراتهم الاجتماعية التى تستند بدرجة أو بأخرى إلى ايديولوچيات محددة . يصاحب هذه الاختيارات انتماءات وتحالفات داخلية وخارجية ، شخصية ومهنية وطبقية ، تكتيكية

واستراتيچية ، تفرض ممارسات نظرية وأيديولوچية وقيمية تعليمية وبحثية واجتماعية . ويتفاوت اتساق هذه الممارسات بين باحث وآخر فى ضوء محددات وجوده الفردى ، المهنى والطبقى . فنجد باحثا اختار جانب السلطة والأوضاع القائمة ، وآخر اختار جانب الطبقات الحاملة لامكانية تغيير الأوضاع القائمة . ونجد ثالثا متأرجحا بين هذا وذاك ، مواقفه مزيج من البرجماتية والميكيافيلية . ويفسر هذا بجانب ما سبق أن الباحثين الذين وفدوا من أصول طبقية متشابهة ، أو حتى واحدة ، ريفية أو حضرية ، يأخذون مواقف متغايرة ، لأنهم نتيجة لممارساتهم المهنية وما يرتبط بها من مصالح وتحالفات ، يقتربون من البورجوازية الصغيرة بتكوينها الهجين وأجنحتها المتنافسة أيديولوجيا ، التى تجد فيها الجناح اليمينى واليسارى وماسك العصا من وسطها منتج ومبرر المواقف والرؤى المتبدلة بين حقبة وأخرى وبين سلطة وأخرى .

صور علاقة الباحث بالجماهير وبالسلطة

تتأثر كل محاولات طرح مسألة علاقة الباحث بالجماهير والسلطة ، كما تتأثر الاختيارات والممارسات الفعلية لهذه العلاقة ، بحالة ومستوى الوعى الاجتماعى العام والنوعى لدارسى هذه العلاقة وممارسيها . حالة الوعى هذه ذات مستويات نفسية ترتبط باتجاهات الباحث وقيمه ورغباته وأيديولوچيته ترتبط بمصالح الباحث ومصالح طبقته التى ينتمى أو يتطلع إلى الانتماء إليها ، وعلمية ترتبط بتنظيمات العلم ودوره طبقيا ومجتمعيا ، كل هذه المستويات تأتى نتاجا لعوامل كثيرة تنتجها بنية المجتمع ، خاصة أبعادها الانتاجية والطبقية والسياسية والأيديولوجية من خلال تأثيرها على الوجود والوعى الاجتماعيين للباحث .

فى ضوء هذا التحديد العام يمكن وصف بعض صور علاقة الباحث بالجماهير والسلطة كما هى ممارسة فى الواقع المصرى . وهى صور يمكن

تصنيفها إلى ثلاثة رئيسية تتفرع عنها عدة صور أخرى هى مزيج من هذه الصورة أو تلك أو منها جميعا . تسير الصورة الأولى إلى اختيار جانب السلطة ، وإلى ضرورة « تجسير » العلاقة معها . حيثيات هذه العلاقة والدعوة إليها أن ثمة خصوصية للسلطة فى مصر فهى التى تملك الخيوط وأنها هى التى تملك كل إمكانات التغيير وتقدر على صناعته لو أرادت ، وأنها ليست محملة بمضمونات طبقية فى كل الأحوال والحقب والظروف . وعليه فانه يمكن التعامل معها ، لتصحيح وعيها بالقضايا الوطنية مما ييسر ترشيد قراراتها وتعديل بعض توجهاتها . يأتى أصحاب هذه العلاقة بأمثلة من التاريخين البعيد والقريب ويبرزون بالذات تعامل الباحث المثقف مع السلطة الناصرية . اذا دققنا فى هذا الاختيار ، نجد أنه اختيار لموقف الأقوى ، دون تمحيص لطبيعة السلطة وخصائصها فى المرحلة المحددة . فالسلطة القوية ذات التوجهات الوطنية فى مرحلة التحرر الوطنى تحتاج لدعم واع من الباحث والمثقف – فى حين أن السلطة القوية ذات التوجهات التى تدعم الهيمنة للخارج والتبعية له ، تحتاج لموقف ينفى هذه السلطة. وإذا دققنا مرة ثانية فى هذا الاختيار نجد أنه اختيار للظرف الآنى يكشف الوعى النوعى والعام لدى الباحث ، الوعى بالتاريخ والوعى بالمستقبل من المبررات وراء هذا الاختيار . إن التغيير لن يأتى إلا من أعلى وإن تاريخ ثورات الجماهير على حكامها قد توقف . وأما عن أمثلة الباحثين المثقفين الذين تعاملوا مع السلطة فى فترات محددة ، خاصة فى المرحلة الناصرية ، فمنهم من كان يجلس فى المقاعد الأمامية فى « الاتحاد الاشتراكى » ثم أضحى من طلائع الحاضر ، تنظيرا وتبريرا وممارسة ، فى المؤسسات والشركات والبنوك . إن جدية هذا الاختيار وجدواه تختبرهما رؤية ممارسى هذه العلاقة ، للتفاعل مع الجماهير ، وعلاقتهم بها . حقيقى أنهم يتحدثون عن حقوق وحاجات للجماهير ، لكنه حديث يكاد لا يختلف عن حديث السلطة إلا فى الصياغة والمفردات اللغوية والأناقة الأكاديمية .

وهو غالبا حديث موجه إلى الخاصة من الباحثين ، وحينا إلى بعض رموز السلطة فى المواقع العلمية والثقافية ، وأحيانا لا يفهمه التكنوقراطيون منهم .

تتحدد الصورة الثانية للعلاقة بأخذ موقف وسط ، بين السلطة والجماهير ، حده الأول أخذ موقف الحياد بينهما ، وحده الثانى القيام بدور الوسيط بينهما . أنصار الحد الأول يجعلون من الباحث تكنوقراطيا مجردا عليه الالمام بأبعاد تخصصه وعليه عرض نتائج بحوثه على شكل محايد ؟ أو أن يلتزم بعدد من القيم العلمية . يرفض هؤلاء على المستوى البحثى الارتباط بأية رؤية نظرية ، ويفضلون الدراسات الامبريقية . انهم يجعلون من الباحث إنسانا مجردا . فالإنسان الباحث كالانسان الاقتصادى والإنسان الصناعى ....الخ ، كلها مفهومات بجانب تقنينها للواقع ترتبط كلها بوعى زائف لدى الباحث ، وتنبع جميعا من أيديولوجية رابضة خلف اتجاه فى البحث سائد فى المدرسة الغربية . إن التدقيق فى مثل هذا الموقف إجمالا يوضح أنه بوعى وهذا محتمل – وبلا وعى – مع قدر من التحفظ – يخدم مصالح السلطات القائمة . فتجزئة الواقع وتقنينه ، والاستغراق فى بيانات تفصيلية لا تحمل رؤية ولا توضح الترابطات والاختلالات الهيكلية فى المجتمع تحافظ فى التحليل الأخير على الأوضاع وتسهم فى تزييف الوعى بها وبعواملها البنائية الجوهرية . إن جدية مثل هذا الموقف وجدواه تختبرهما الممارسات الفعلية لأنصاره ، مع الطلاب ومع الباحثين المساعدين ، خاصة جامعى البيانات والتى توضح أنهم أكثر ارتباطا بمصالحهم المادية والمهنية ، حركتهم على قدر هذه المصالح . ولعل المتتبع لبحوثهم النظرية والميدانية يكشف عن الحذر الشديد عند تحديد موقف أو تقديم تعليق حتى على الأعمال المنقولة عن المكتبة الغربية فهم يرفعون لافتة الحياد حتى مع الكتابات الأجنبيه ، فيكرسون الرواية – النقل – ويتجاهلون الرأى ، وهذا من ناحية أخرى يؤثر فى الفهم النقدى للأعمال والأوضاع معا .

وأما حد الوساطة بين الجماهير والسلطة ، فالباحث ينصب نفسه فيها بديلا عن الجماهير ، ورغم أن كثرة من الباحثين يعلقون كثيرا من سلبياتهم على انحسار الديموقراطية وانعدامها ، فهو يريد أن يكون وكيلا عن الجماهير بدلا من أن يطالب بمشاركتهم . إن الموقف فى إجماله يعنى أن إحدى عينى الباحث على السلطة ، والأخرى على الجماهير ، وغالبا ما نجد هؤلاء من أنصار التوفيق النظرى والأيديولوچى والحلول الوسطى التى تكون محملة بامكانات الاتجاه نحو اليمين أو اليسار . إن التدقيق فى هذا الموقف . قيميا وسياسيا . يجعل الباحث أقرب إلى السلطة منه إلى الجماهير . فالباحث موظف لدى السلطة ، تواجهه برموزها ، وبالتالى تفرض تأثيرها عليه أكثر ، فتكون فرص استجابته لها أكثر .

وأما الصورة الثالثة فترى أن التوجه يجب أن يكون نحو الجماهير ، همومها وحاجتها وتطلعاتها ، وحالة وعيه وتجد فى طلب تفسير للأوضاع البنائية ، وتتطلع إلى تغييرات فى البنية لصالح المنتجين . هذه العلاقة هى أقل من سابقتيها من حيث الأنصار وحتى الأنصار الذين يطالبون بها ويقتربون منها بالممارسة بدرجة أو بأخرى ، نلاحظ أنهم لم يطوروا أدوات نظرية ومنهجية تقربهم من الجماهير أكثر .

فلا يزال معظمهم يستخدم الأدوات التى تنظر إلى المبحوث على أنه أقل فهما للواقع ، فيلزم الاحتياط بأخذ موقف حذر منه . فاجراءات الثبات واخفاء شخصية الباحث عن المبحوث فى الملاحظة بالمشاركة مثلا تشير إلى وجود نظرة متعالية من الباحث . على أن الأهم فى هذه العلاقة أنها لا تزال حتى الآن فى إطار دراسة موضوعات تهم الجماهير ، ولم تتطور بعد إلى مشاركة اجتماعية للجماهير . ان مثل هذا النمط من العلاقة يتطلب باحثا راديكاليا ، بحاجة إلى تنظيم راديكالى علمى وسياسى ينظم حركة الباحث والجماهير ، ويفتح قنوات

التفاعل والمشاركة المتفاعلة والفاعلة - بينهما لتصحيح الوعى بالواقع . ولعل من أخطر المهام المطروحة على أنصار هذه العلاقة ما قصدها السؤال التالى : إذا كانت سلطة الدولة ، والطبقات المسيطرة عموما تسعى إلى تزييف وعى المنتجين من خلال التعليم والاعلام ، فكيف يتسنى للباحث هنا تجاوز القشرة المزيفة لوعى المبحوثين ، للحصول على بيانات أكثر صدقا ؟ إن مثل هذا التساؤل يتطلب جهدا فى المناهج والأدوات تسهم أولا فى تجاوز الوعى المزيف وتعتمد ثانيا على مبدأ ألا تجمع بيانات إلا فى ضوء ارادة واعية للمبحوث وليس الالتفاف حوله .

هذه هى الصور الرئيسية الثلاثة ، والتى تشير إلى أن الاتجاه العام من قبل الباحث هو نحو السلطة ، يتم ذلك بكيفية مباشرة أو غير مباشرة . وإذا كانت هناك صور قد أتت مزيجا من هذه الصورة أو تلك أو من الصور السابقة جميعا - ثمة ممارسات تكشف عن أنماط أكثر انتشارا من غيرها ، وهى رغم وجود درجة أو أخرى من التباين بينها تكاد تدعم سلطة الدولة والأوضاع القائمة ، حتى وان تم هذا لدى بعض الباحثين بلا وعى حقيقى .

١ - لعل أخطر هذه الانماط ، والذى بدأ ينتشر منذ السبعينات نمط يحاكى المضمون الطبقى لسلطة الدولة ، فى تصرفاتها وقيمها .

* فهو يتعامل مع البحث العلمى كسلعة ، لا يدقق فيمن يشترى ، بيت خبرة أو شركة استثمار أو جامعة أجنبيه أو حتى أجهزة الاستخبارات الأجنبية .

* يستهلك العلم ولا يسهم فى إنتاجه . فكل ما يعرفه هو « تجميع العلم » وإعادة انتاجه فى ضوء ما اقتبس عن المدرسة الغربية الرأسمالية .

* الاعتماد على النشاط العلمى الطفيلى . وهو نشاط شبيه فى القيمة والتوجه بما تأتيه الشرائح البنكية والتجارية التابعة . يتجلى هذا فى الترجمات المسروقة

عن المكتبة الأجنبيه وتلفيق مصادر التأليف والبحث .

* استغلال الطلاب والباحثين الشباب ويأخذ هذا صورا كثيرة منها فرض كتب بعينها على الطلاب ، رسائل دكتوراه تقرر فى الفرقة الأولى ، كتاب فى التنمية مثلا يقرر فى مادة المدخل ، فرض أكثر من كتاب للمقرر الواحد . التعاقد على بحوث أجنبيه وتشغيل الباحثين الشباب بأجور أدنى من أجورهم المتعاقد عليها .

* محاربة الاتجاهات النقدية فى العلوم الاجتماعية ويأخذ هذا صورا منهـــــا ، محاصرة أنصار هذه الاتجاهات والتعتيم على أعمالهم ومحاصرة انتشارها . هذا النمط هو ظل لأوضاع المسيطرين فى البنية الاجتماعية ويفيد من السياق العام الذى يكرسه هؤلاء المسيرون . وهو اتجاه فى التحليل الأخير ضد صيرورة المجتمع وضد التاريخ .

٢ - نمط آخر من العلاقة بالسلطة ، يعلن على مستوى خطابه الشفاهى أن انحيازه للجماهير ، مع أن ممارساته تقترب، بدرجة أو بأخرى من النمط السابق . فهو يتباكى على انحسار الديموقراطية مع أنه لم يقدم عملا واحدا حاسبته السلطة عليه ، أو فتشت الرقابة فيه .

وهو يطالب بالديمقراطية وينزعج من أى نقد يوجه لعمله سواء من تلاميذه أو حتى زملائه .

يوافقك على إدانة البحوث الاجنبيه المشبوهة ، وهو ضليع فى الافادة منها، ومستشار فى التخطيط لها .

٣ - نمط ثالث يتكيف متطوعا مع توجيهات السلطة المعلنة ، يقيس نشاطاته وأعماله فى ضوء هذه التوجهات ، مع أن السلطة لم تعرف به أو تطلب منه هذا .

وهو غالبا ما يحمى نفسه بلافتة الحياد العلمى .

٤ – تكشف معظم ممارسات الباحثين عن وجود تناقض بين أنماط الالتزام والصراع بين متطلباتها ، والذى غالبا ما يحسم لصالحه الفردى وليس الجماعى ولصالحه الخاص وليس العام . فاذا كان من الضرورى أن يلتزم الباحث بمصالحه الشخصية ، ومصالح جماعته المهنية ، ومصالح طبقته ، ومصالح الوطن ، فان معظم الممارسات تميل إلى صالح البعدين الأولين ، مصالحه الشخصية ومصالح جماعته المهنية ، هذه الجماعة التى غالبا ما تكون متناقضة ، وموزعة إلى مجموعات صغيرة هى غالبا مجموعات مصالح آنية ومادية .

ماهى صورة العلاقة المرغوبة

ما سيقدم تحت هذا العنوان هو أفكار عامة وتساؤلات أتصور أن الحوار حولها فى اجتماعاتنا هو الأكثر كفاءة وقدرة على بلورتها والاجابة عليها . وفى هذا الاتجاه ، يمكن أن يطرح السؤال التالى : لو أن باحثا اختار السلطة ، واختار جانب المسيطرين عموما ماذا يكون حكمه ؟

يمكن أن تتعدد الآراء بتعدد المواقف الايديولوجية والطبقية . فالبعض يرى أن هذا من صميم حق الباحث وحريته فى الاختيار شرط أن يعلن عن موقفه هذا، ولا يضلل الآخرين بشأنه لأن هذا من صميم الموضوعية فى العلوم الاجتماعية . فى حين أن بعضا آخرا يمكن أن يرى من مبدأ أساسى أنه يجب **أولا** أن تحدد هوية السلطة ، خاصة توجهاتها الوطنية ، وأن تحدد **ثانيا** طبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها الوطن ، وأن تحدد **ثالثا** موقف السلطة من الجماهير . بعد هذا يمكن أن نحكم على موقف هذا الباحث . فاذا كانت السلطة تكرس هيمنة الخارج وتضر بالاستغلال الوطنى ، وإذا كانت السلطة تحاصر الانتاج وتجهض كل فرص الاعتماد على الذات ، وإذا كانت السلطة تحاصر

الجماهير ، وتحرمها من إشباع حاجاتها ، وتحول دون مشاركتها ، فان كل هذا فى التحليل الأخير يؤثر فى وجود المجتمع وصيرورته ومستقبله . هنا هل يحق أن تضحى بالعام والجوهرى مقابل قيمة حرية الباحث ؟ وبالطبع يمكن أن تقلب صيغة السؤال : فلو أن السلطة وطنية وتدافع ، وتعمل بالفعل من أجل مصالح المنتجين ، فى حين أن باحثا ما يرى فى هذه السلطة إضرارا بمصالح طبقته وتناقضا مع اختياراته الاجتماعية وايديولوچيته هنا يكون السؤال : ما حكم الباحث الذى ينتقد مثل هذا النمط من السلطة ؟ يمكن أن تتفرع صياغات أخرى عن صيغتى هذين السؤالين ، لكنها جميعا تدور فى فلك سؤال رئيسى وهام : ما هى حدود حرية الباحث ؟ وإذا اتفقنا على هذه الحدود ، من يراقب الباحث ؟ ومن يحميه ؟

إن الاجابة على التساؤلين الأخيرين توحى بفكرة أن مواجهة الأنماط القيمية الضارة التى بدأت تنتشر بين أوساط المشتغلين بالعلوم الاجتماعية بجانب عدد من الممارسات المغلوطة علميا ووطنيا ، بحاجة إلى مواجهة مهنية ، تتمثل فى وجود جماعة مهنية تضع ميثاقا أخلاقيا للعمل العلمى ، وتكون هى وحدها المسئولة عن مساءلة الباحثين ومحاسبتهم ويمكن أن تحمى الباحثين إذا تطلب الأمر هذه الحماية .

اخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى

صلاح عبد المتعال

(١)

ازمة الاخلاقيات

لم ينج البحث العلمى فى المجال الانسانى من أن يصاب بأزمة الأخلاقيات وذلك كغيره من المجالات السلوكية والتنظيمية ، والتى تشخص العلل والأمراض الاجتماعية فيها بأنها أزمة اخلاقية ، وأن صدر ذلك من عامة الناس وبسطائهم ، فانه يقال بشكل أكثر تعقيدا من خاصة الناس وصفوتهم ، دون أن تحدد الاجابات عن الكيفية والعلية ، وإن حدث ، فآراء متناثرة بل ومتناقضة ، وذلك من حيث كون هذه الأزمة سببا ونتيجة لمقدمات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية .

ومما لاشك فيه أن الحقيقة التى تمر بها مجتمعاتنا قد زلزلت الأحداث السياسية والاقتصادية من كيانها وتقلبت فيها الأمور واهتزت بل انقلبت فيها مقننات السلوك ومعايير القيم والاخلاق .

نماذج من الازمة

ان الانحدار الذى اصاب الأخلاقيات فى مجال البحث العلمى الاجتماعى الانسانى لا ينفصم عن الانحدار العام الذى اصاب قطاعات عريضة من المجتمع. بل ان الانحدار الذى اصاب أخلاقيات البحث العلمى هو تردى لأخلاقيات بعض من يقومون به ، فهناك من يلوون الحقائق ويحرفون النتائج لمرض فى أنفسهم وترضية لأصحاب نفوذ أو سلطان ، ليس ذلك فحسب ، بل يطوعون مؤسساتهم

لخدمة الأنظمة وأصحاب الفضل عليهم .

وهناك من تدنى جهدهم فى الأداء والعمل مستبدلين العمل الذهنى المضنى بجهود حركية وخدمات للرؤساء وذوى النفوذ ، ما دام ذلك يحقق لهم الترقى فى السلم العلمى بأعمال سطحية تافهة .

وهناك من الكبار من يستحوذون على الجهد العلمى للصغار وينسبونه بالمشاركة إلى أنفسهم دون أن يضعوا حرفا واحدا أو استشارة علمية على الأقل، يحدث ذلك ما دام فى أيديهم المصير العلمى لمن دونهم فى الدرجة العلمية . وهناك من هجر الصدق والامانة فى خطوات البحث العلمى واجراءاته المتبعة وكذلك فى تقريره للنتائج وتفسيرها لحاجة فى انفسهم[1] .

وهناك من خان العهد ولم يحافظ على اسرار المفحوصين ، وهناك من جند نفسه لتجميع البيانات وتقديم التفسيرات لمشروعات بحوث الغرباء نظير دراهم معدودة ، باسم المشروعات الأجنبية الممولة .

قمة الازمة الاخلاقية

وإذا كان الضبط التجريبى محدود المجال خاصة فى العلوم الانسانية له التزاماته الأخلاقية فان اخطر الأمور التى عايشناها هو موقف الباحث أو العالم المنفذ أى صاحب المسئولية التنفيذية ، وذلك عندما يصدر ويمارس قراراته الخاطئة فى التجارب الجماهيرية الكبرى[2] سواء فى أمور المشاركة السياسية أو صياغته التشريعية أو فى التنظيم الاقتصادى ، وقد يحدث ذلك الخطأ لتدنى كفايته العلمية أو لقصور لديه فى المعلومات ، ولكن أشد الخطرين عندما يفعل ذلك الخطأ وهو على دراية به ، ترضية لحاكم أو خدمة لسلطان ، والواقع أن مثل هذا النموذج قد تخلى عن مسئوليته وامانته نحو المجتمع ، وكم من ثمن باهظ دفعته

كثير من شعوب العالم النامى من كد كفاحها فتعثرت مسيرتها نتيجة تواطؤ المستبدين من الحكام والادعياء من العلماء ، ولذلك لا يكفى أن يكون العالم أو الباحث راسخا فى تخصصه وكفى ، بل ان تخليه عن مسئولياته الأخلاقية مكرها أو راضيا هو تحطيم لمنجزات العلم ومردود البحوث فى المجتمع .

(٢)

الفكر - الدين - الاخلاق

الفكر والاخلاق

ومن ثم لا تنفصم المشكلات الأخلاقية عن قضايا البحث العلمى ، ومثلما تواجه عملية البحث فى العلوم الاجتماعية المعايير العلمية فان عليها أن تواجه بنفس القدر ، بل أشد ، المعايير الأخلاقية .

وتتداخل كل من هذه المعايير – العلمية والأخلاقية – فى نسيج ثقافى واحد ، حيث يضفى كل على الآخر خصائصه ومزاياه حتى يصعب التمييز بين المعايير العلمية والأخلاقية ، لا من حيث الشكل بل من حيث المضمون ، ويتضح ذلك بدءا من فكرة اختيار المشكلة أو موضوع البحث والتى تستند غالبا إلى احكام قيمية ، إلى الشروط العلمية والأخلاقية ، ، فى استخدام الادوات والمقاييس وكذلك إلى مناهج وفنون المعالجة والتفسير .

وإذا اختزلنا مفاهيم العلم والمعرفة والبحث فى كلمة الفكر التى تحتوى على ذلك كله ، فإنه على هدى ما سبق يمكن القول بأن الفكر والخلق يشكلان نسقا واحدا إذ لا يتحقق الالتزام الاخلاقى باستقامة الفكر وتحرره والسعى نحو الحقيقة ، وهذا هو الخلق الأول للفكر ، وأيضا يحتوى الفكر على خلق ويحتوى الخلق على فكر [٣] ، بمعنى أن أمانة الفكر لاداء وظيفته أو رسالته الصحيحة هو

خلق فى حد ذاته .

الدين والاخلاق

وإذا اتفقنا أنه لا مكان للاخلاق بدون عقيدة ، أى الايمان الراسخ بالحقيقة الأخلاقية كحقيقة قائمة تسمو على اهواء الفرد ورغباته ومصالحه ، فان التربة الخصبة التى تنمو بها الاخلاق هى تربة الايمان بالله ، حيث دأبت الاديان منذ بدء الخليقة على صقل الحاسة الفطرية لدى الانسان نحو الاخلاق وكان ختام ذلك بقول محمد صلى الله عليه وسلم « انما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق » فالوظيفة المحورية للدين هى ارساء قواعد الاخلاق .

وإذا كان الدين الاسلامى خاتم الرسالات السماوية قد افاض فى تمجيد الاخلاق والفكر والعلم وجعل من التوحيد بالله أسمى درجات العقيدة ، فهل يهدينا هذا الدين بمنهج يعالج فيه قضايا الفكر والاخلاق ومشكلات البحث العلمى والأخلاقيات الضابطة أو الحاكمة له ، خاصة فى مجال بحوث المجتمع والانسان الذى حمله الله المسئولية والامانة دون سائر الكائنات .

(٣)

اخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الاسلامى

وحدة البناء الخلقى

لا تنفصل أخلاقيات البحث العلمى عن الأخلاقيات التى يلتزم بها الانسان فى ضروب السلوك الأخرى ، إذ أن أيا من هذه الأخلاقيات يرتكز على فكرة الالزام [٤] . وبغير ذلك تنعدم المسئولية وتهدر العدالة وتعم الفوضى فى جوانب وتضيع هيبة القانون ويستخف بمبادىء الاخلاق .

وتوجد بالضرورة إذن وحدة للبناء الخلقى [٥] تربط بين الالزام بين أخلاقيات البحث العلمى وأخلاقيات السوق والمعاملات والأسرة والصداقة والزمالة .. كما تحوُل وحدة البناء الخلقى من الانفصام الخلقى بين النظر والواقع أى بين الدعوة إلى الأخلاقيات وعدم الالتزام بها .

« كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون »

ولكن لا تمنع وحدة البناء الخلقى بشكل عام أن يتفرع عنها حسب المجال الاجتماعى نسق فرعى أو مجموعة متساندة من الأخلاقيات ذات العلاقة بطبيعة هذا المجال مثلما نلاحظ التنوع الكائن فى الأخلاقيات المهنية والأنشطة الاقتصادية وكذلك الرياضية . ويقتضى بالنسبة لأى نسق اخلاقى الا يعتريه تناقض من مكوناته كأن يكون ثمة صواب فى جانب وفساد فى جانب آخر[٦] ، ويتضح ذلك عندما نقارن بين دعاة البحث العلمى الذين يؤمنون به كرسالة وبين من يتخذونه مجرد احتراف فقط ، وسنجد فارقا بالضرورة بين الطائفتين فى سعة الخيال العلمى والايمان بالبحث ، وانتقاء موضوعه حسب الحاجة الاجتماعية ، والايمان بروح الفريق ، والمثابرة ، والامانة ، والنزاهة والحوار الموضوعى ، والصدق والاتساق مع النفس ، والموقف ازاء المصالح الطبقية والسياسية ، وكذلك النظرة إلى المستقبل .

خصائص المنهج الاسلامى

ان ارتباط الفكر بالخلق ، والخلق بالعقيدة والايمان ، يجعل من السعى نحو العلم والمعرفة والنظر والتأمل والبحث نسكا من مناسك العبادة والتقرب إلى الله ، ولذلك يتميز المنهج الاسلامى بأنه منهج ايمانى يتحرى الرشد فى المعرفة ، فهى حق الهى وهبه الله للانسان يرتبط بنعمة الفكر والعقل ، ويحقق التوازن الوجدانى

والنفسي في رحاب الايمان بالله ، وينظم أمور الحياة والعلاقات مع الآخرين فى نطاق المعاملات .

ويتميز المنهج الاسلامى بأنه منهج قيمى اخلاقى له صفة الثبات والصلاحية لكل انسان ، فالاخلاق التى أرساها اخلاق أساسية انسانية [٧] لا تتصف بالنسبية فالاخلاق الوضعية التى قد تجمّل الظلم وتكرس الاضطهاد بمسميات براقة مسمومة (لا حرية لأعداء الشعب) لصالح طبقة مسيطرة أو حاكم مستبد ، إلى درجة اضفاء طابع المشروعية على الرشوة باسم الهدايا والمجاملات ، والفسوق باسم الحرية الشخصية ، والاختلاس والسرقة باسم الشطارة والفهلوة والتجسس والغدر باسم المصلحة العليا للوطن .

كما يقدم المنهج الاسلامى الحل لأزمة الفكر أو العقل حيث يشيد منارة فكرية ترشد العلاقة بين الانسان والبيئة ، والانسان والكون ، والانسان والانسان ، وبينه وبين خالق هذه الأمور جميعا . ومن ثم يكون هذا المنهج الاسلامى موجّها إلى الانسان وموجها له فى نفس الوقت إذ يتيح له فرصة ادراك موقعه بين الناس والبيئة والكون ، وذلك بأن وهبه القدرة على استقراء الواقع واستنباط الحقيقة من الوجود ، وازدياد المعرفة بالخالق وحل المشكلات الكامنة بين الانسان والبيئة البشرية والكونية . وهذا هو العلم النافع الذى يحرص عليه المنهج الاسلامى .

« اللهم انى اسألك علما نافعا » حديث شريف

« اللهم انى اعوذ بك من علم لا ينفع » حديث شريف

حيث أن المعرفة غير النافعة تؤدى إلى الاضرار بالنفس وبالآخرين [٨] .

وينطلق المنهج الاسلامى من منهج القرآن ، إذ أن أساسه الايمان بالله وجوهره العلم ، ولم يفاضل هذا المنهج بين علوم دين وعلوم دنيا ، بل أوصى بهما

حيث جمّل علوم الكون فى آية واحدة [9] :

« الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا الوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف الوانها وغرابيب سود ومن الناس والدواب والأنعام مختلف الوانه كذلك انما يخشى الله من عباده العلماء » فاطر ٢٧ .

وقد جعل هذا المنهج لمجالس العلم المقام الأول عن مجالس عبادة التطوع واعتبر أن السعى للعلم والبحث عن المعرفة فى جوهره عبادة .

« فمن خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع »

حديث شريف

« ومن سلك طريقا يبتغى فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنة »

حديث شريف

ولذلك كان طلب العلم فريضة على كل مسلم .

وليس العلم مجرد تحصيل لمعلومات فقط ، بل هو القدرة على اعمال الفكر استنادا إلى واقع مشهود أو مسلم به فيأمر بالسير فى الأرض سعيا وراء المعرفة.

« أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها » الحج ٤١ .

ويأمر بنزاهة الفكر لتحصيل العلم أى بالاستقراء والاستنباط وينهى عن التفكير بالظن والهوى « ان الظن لا يغنى من الحق شيئا » النجم ٢٨ ، « ارأيت من اتخذ الهه هواه ..» الجاثية ٢٣ .

وإذا كان أساس المنهج الاسلامى الايمان بالله ، فلا ايمان بغير

اقتنـــــاع [١٠] فالايمان يعتمد على اليقين ولا يجوز الأخذ فيه بالظن ، وقد قرن هذا المنهج ، الاقتناع الفكرى بحرية الفكر ، « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى .. » البقرة ٢٥٦ ولن يتحقق اليقين الا باعمال الفكر واستيعاب السنن والقوانين الكونية والاجتماعية ، ولا يتأتى ذلك الا بالبحث فيها وعنها ، ويطالب هذا المنهج الباحثين عن الحقيقة بالدليل والبرهان « قل هاتوا برهانكم ان كنتــم صادقين .. » وإذا كان المنهج القرآنى قد توسع فى ضرب الامثال ، فذلك ليستثير العقل وينشطه ويتيح الفرصة لتعلم القياس والاجتهاد فى مستحدثات الأمور .

المنهج الاسلامى والانحراف الفكرى

وإذا كان المنهج الاسلامي يفتح المجال لتنشيط الفكر والعقل ، فانه من خلال القواعد الأخلاقية التى ارساها ودعمها ، يتصدى لمعوقات هذا التنشيط ويدفع عنه الميل إلى الانحراف [١١] ، وقد يكون الفرق بين الخير والشر هو الفكر الذى تضبطه وتحكمه الاخلاق ، والفكر الخاوى من الاخلاق .

وقد عزز المنهج الاسلامى الدعوة إلى توخى الامانة فى العلم [١٢] وعدم الخيانة فيه ، وتتسع هذه الخيانة لتشتمل على السرقات العلمية واسناد الباحث لنفسه ما ليس لديه أو أن يسند إلى العلم مقولات لا تتصل بالواقع أو الحقيقة أو أن يشوه الحقائق ذاتها عندما يرجح رأيا على آخر لهوى فى نفسه ، أو أن يبدى رأيا أو فتوى بغير علم ، ولذلك اشترط لمن يقوم على تفسير القرآن الاحاطة بتسعة عشر علما أو مبحثا ولا يؤذن بالاجتهاد الا حيث لا يوجد نص أو اجماع .

والآيات التى وردت لتحصن العلم والفكر [١٣] من الأهواء كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر :

« ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير » لقمان ٢٠

« ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس .. » النجم ٢٢

ومن الاحاديث الشريفة :

« تناصحوا في العلم فان خيانة العلم أشد من خيانة المال [١٤] »

« من أُفتى بغير علم كان اثمه على من افتاه »

« من أشار على اخيه بأمر يعلم أن الرشد فى غيره فقد خان »

« ولا يزال المرء علما ما طلب العلم فإذا ظن انه علم فقد جهل »

ويؤكد المنهج الاسلامى على أهمية الاخلاص [١٥] فى بدء المرحلة العلمية شأن أى عمل ينوى الانسان القيام به ، وذلك حتى يضفى على هذا العمل مسحة من عبادة وتقرب إلى الله .

« انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى ..» حديث شريف

ولا يمكن للبحث العلمى والعلم أن يؤتى أكله الا إذا اقترنت نتائج العلم بالعمل والسلوك .

« تعلموا فإذا علمتم فاعملوا » حديث شريف

(٤)

اختبار المنهج الاسلامى

كان النجاح حليف هذا المنهج بهد أن تمت ممارسته فى المجتمع الاسلامى منذ صدر الاسلام وعصر التنوير العلمى حتى قفل باب الاجتهاد ، فقد كان الالتزام الاخلاقى الذى يحتذيه الباحث أو العالم فى حياته ومعاملاته هو فى

جوهره نفس الالتزام الذى يقتدى به فى خط سيره العلمى .

حماية التراث الاسلامى

وقد كان لهذه الممارسات شأن كبير فى حماية التراث الاسلامى الصحيح من الزيف والتحريف فضلا عن اتباع نفس القواعد الأخلاقية فى البحوث والعلوم الطبيعية التى انبثقت من عبقرية هذا المنهج وقد تفرد هذا المنهج عن غيره ، على مدى التاريخ العلمى للبشرية ، فى ارساء قواعد علوم التحديث التى ليس لها نظير فى دلائل الاثبات فى السند وتحديد درجة الصدق فى الرواية الشفاهية للاحاديث النبوية الشريفة .

قواعد المنهج

وأهم ما يميز هذا المنهج هو تعزيزه لاستعمال العقل من خلفية مشتركة لعلمائه وباحثيه ، قوامها القرآن وصحيح الأحاديث إلى السنة ، وتمرس العلماء وعلى رأسهم الشافعى [١٦] على استخدام الاستقراءلإثبات الاجماع لقبول خبر أحاديث الاحاد ، وكان يمارس هذا الاستقراء باجراء الاستقصاء على مستوى جميع الأمصار ، ولم يكن يترك عالما الا أدخله فى الاحصاء ، مما يكمل به استقراء الواقع ، وإذا أضاف هذا المنهج إلى القرآن والسنة حجة الاجماع ، فانه قد تكامل بالاجتهاد عندما لا يوجد نص أو اجماع .

وإذ يتكامل هذا المنهج بارساء قواعد وأصول تهدى إلى معرفة دلائل الشريعة ، فقد انتفع بهذه القواعد لتأصيل قواعد سائر العلوم الدينية الطبيعية لأن أصحابها اقتدوا بأصول الفقه من حيث تحرى دلالة النصوص والاستقراء الصحيح واستعمال أداة القياس التى فتحت ابواب الاجتهاد فى كل المجالات .

اثره فى العلوم التطبيقية

ولن نصادف عالما من العلماء والفلاسفة الرواد فى عصر النهضة الفكرى الاسلامى ، الا وكان متسلحا بالقواعد الكلية لاصول الفقه فأفادهم ذلك فى العلوم التطبيقية والكونية فضلا عن الفلسفة الاسلامية وعلم الكلام ، وخير الدلائل على ذلك اعمال الكندى وجابر بن حيان ، والفخر الرازى وابن الهيثم والبيرونى وابن سينا وابن طفيل وابن رشد ، ولن نضيف جديدا إلى شهادة بعض علماء المنهج الآوربى عن مدى تاثير المنهج الاسلامى فى فكرهم واستخدامهم التجربة ومناهج الاستدلال العقلى من استقراء واستنباط وترتيب النتائج على ملاحظات الأشياء وامتحان النتائج بتجريب حتى يستقر [١٧] .

معايير المنهج الاخلاقية

ان قوام هذا المنهج الاسلامى القائم على الاستقراء كما حث عليه القرآن الكريم ، يعتمد فى المقام الأول على مقاييس اخلاقية وردت فى القرآن والسنة فى آيات وأحاديث أشرنا إلى بعضها سلفا ، ولكن يجدر أن نشير إلى الحديث القائل: بأن العلماء ورثة الأنبياء « فانهم لا يكونون كذلك الا بتوفر شروط الكفاية وأداء الامانة العلمية ، ورفضهم لتقليد السابقين عليهم أو التاثر بالأصنام التى اشار اليها (بيكون) » . فقد كان المنهج الاسلامى أسبق منه وأوسع فى التحذير من هذه الأصنام ، ويمكن أن نسوق ما ندد له (الشافعى) فى خطبة الرسالة بالجوانب السلبية فى استعمال العقل والتى بلورها الغزإلى فى قوله « كثرة أغاليط النظار » وهى التصديق بالمألوفات ، والمسموعات فى الصبا ، والاستإذ ، وأهل البلد المشهورين بالفضل [١٨] .

وإذا تراءى أن اساليب القياس والاستدلال الاستقرائى والاستنباطى هى

طرائق ومناهج للتفكير والاجتهاد والتفسير فان خصائصها تقوم على ضبط واستقامة التفكير لتحرى الصدق والعدل والحق ، ومن ثم نجد أن جوهر القياس والاستقراء والاستنباط مستندا إلى معايير قيمية وأخلاقية وبذلك تكون مراعاة هذه المعايير والاهتداء بها من صميم أخلاقيات البحث العلمى .

اخلاقيات القياس

وإذا كان القياس أداة عقلية فان شروط استعمالها كما أوردها الشافعى تشير إلى أن هذه الشروط فى أغلبها معايير أخلاقية من حيث دلالتها والالتزام بها .

فكانت أهم هذه الشروط [١٩] هو العلم بالكتاب والسنة فان لم يجد فبالاجماع وان لم يجد فبالقياس .

وفصّل فى شروط المجتهد أو القائس أن يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف واجماع الناس واختلافهم ولسان العرب – وحتى نضمن استخلاص النتائج الصحيحة من القياس والاستقراء لابد أن يكون المجتهد صحيح العقل – حتى يفرق بين المشتبه – ولا يعجل بالقول دون التثبت وهو (القفز إلى النتائج) – كما يجب الا يمتنع عن الاستماع لمن خالفه – وعليه فى ذلك بلوغ غاية جهده (أى أن يكون مثابرا) وأن تكون درايته العملية مصاحبة لمعرفته النظرية فيقول ، فاما ما تم عقله ولم يكن عالما بما وصفنا فليس له أن يقول أيضا بقياس ، كما لا يحل لفقيه عاقل أن يقول فى ثمن درهم ولا خبرة له بسوق – ومن كان عالما بما وصفنا بالحفظ لا بطريقة المعرفة فليس له أن يقول أيضا بقياس ، لأنه قد يذهب عليه عقل المعانى – ولذلك لو كان حافظا مقصرا عن علم لسان العرب ، لم يكن له أن يقيس من قبل نقص عقله عن الآلة التى يحوز بها القياس .

وقد استخدم رواد النهضة الفكرية من علماء المسلمين تعبيرات أصول الفقه وطرائقه عند استعراض تجاربهم ، فابن الهيثم مثلا الذى استخدم القياس والاستقراء ، استعمل كلمة (المعنى) كاستخدام الشافعى لها فى التعبير عن (العلة) ، واستعمل لفظ الاعتبار بمعنى الاستنباط ، فى مجال الأخلاقيات العلمية حيث لا يريد أن ينخدع بهوى نفسه (ونجعل غرضنا فى جميع ما نستقرؤه استعمال العدل لا اتباع الهوى) فلعلنا ننتهى بهذا الطريق إلى الحق الذى يثلج الصدر ، ونصل بالتدريج والتطلف إلى الغاية التى يقع عندها اليقين ، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التى يزول معها الخلاف وتنحسم مواد الشبهات ، ثم يردف متحفظا على تجربته باخلاق التقى والورع (وما نحن مما هو فى طبيعة الانسان من كدر البشرية براء) .

هوامش

١ – أنظر ، الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية ، (بالانجليزية) . القضايا الأخلاقية فى العلوم الاجتماعية ، مادة أخلاقيات .

٢ – حسن عيسى ، الالتزامات الأخلاقية للباحثين فى العلوم الاجتماعية . مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود ، عدد ٦٥ ، ١٩٨١، ص ص ٥٩٨ – ٦١٩ .

٣ – عبد الحليم محمد ، خواطر حول أزمة الخلق المسلم المعاصر ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد ٢/١ ابريل ١٩٧٥ ، ص ص ٤١ – ٧٤ .

٤ – محمد عبد الله دراز ، دستور الاخلاق فى القرآن ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٢ – ٢٧ .

٥ – عبد الحليم محمد ، المرجع السابق .

٦ – ———— ، نفس المرجع .

٧ – مصطفى كامل وصفى ، الفكرة الأخلاقية بين القانون والشريعة ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد (١٠) ابريل/يونيو ١٩٧٧ ، ص ص ١٢١ – ١٣٤ .

٨ – عبدالحليم الجندى ، القرآن والمنهج العلمى المعاصر ، دار المعرف ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

٩ – كارم السيد غنيم ، قضية العلم والمعرفة عند المسلمين ، المسلم المعاصر ، عدد ٣٩ مايو/ يونيو ١٩٨٤ ، ص ص ٤١ – ٨٦ .

١٠ – عبد الحليم الجندى ، المرجع السابق ص ٣٥ ، انظر أيضا : ابراهيم مدكور ، فى الفكر الاسلامى ، سميركو للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

١١ – عبد الحليم محمد ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٢ – كارم السيد غنيم ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٣ – عبد الحليم الجندى ، نفس المرجع ، ص ص ٤٧ – ٤٩ .

١٤ – كارم السيد غنيم ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٥ – ———— ، نفس المرجع ، نفس الصفحات .

١٦ – عبد الحليم الجندى ، نفس المرجع ، وانظر أيضا :

عبد المتعال الصعيدى ، المجددون فى الاسلام من القرن الأول إلى الرابع عشر الهجرى ، مكتبة الآداب ، ص ص ٩٢ – ٩٧ .

١٧ – عبد الحليم الجندى ، نفس المرجع ، ص ص ١٠٥ . ١٠٦ .

١٨ – ———— ، نفس المرجع ، ص ٢٢١ .

١٩ – ———— ، نفس المرجع ، ص ص ٨٢ – ٨٣ .

٢٠ – ———— ، نفس المرجع ، ص ١٤١ .

* انظر أيضا – سيد قطب ، دراسات اسلامية ، دار الشروق – الطبعة الخامسة – التربية الخلقية كوسيلة لتحقيق التكامل الاجتماعى ، ص ص ٤٨ – ٦١ .

* انظر أيضا ، رشدى فكار ، لمحات عن منهجية الحوار والتحدى الاعجازى للاسلام فى هذا العصر ، مكتبة وهبة .

نحو مؤتمر اخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى
بعض مشكلات الرسائل الجامعية

محمد الجوهرى

مقدمــــة

تستهدف هذه الورقة الحديث عن جزئية صغيرة تتصل بأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ، هى تلك المتصلة بالرسائل العلمية المقدمة لنيل درجة جامعية.

وما أن نبدأ التعمق فى هذه الجزئية الصغيرة حتى يتضح لنا بجلاء أن كل المشكلات التى تتردد على هذا المستوى الصغير إن هى إلا صدى او انعكـــاس للمشكلات والعيوب والآفات التى يعانى منها المجتمع الكبير الذى ينتمى إليـــه اطراف تلك الرسالة : طلابا ، وأساتذة ، ومؤسسات تضم الجميع .

فالأخلاقيات الجديدة التى تتصف بقدر غير قليل من المرونة – ولا نقول الانهيار – قد تترك بصماتها على الطالب الباحث فى صورة انتهازية ، وعدم أمانة ، وتعجل فى إنهاء العمل والحصول على الدرجة المنشودة .

والاوضاع الاجتماعية الجديدة التى تعلى من قيمة المال ، بصرف النظر عن مصدره وتدفع أهل وأصحاب الثقافة إلى الصفوف الخلفية ، ونظام عام لا يتدخل للدفاع عن قيمة ولا لصون أى فكر .. كل ذلك ينعكس فى تردى ظروف معيشة الأستاذ المشرف ، بما يؤثر فى كثير من الحالات (وليس فى الجميع والحمد لله) على أداء هذا الأستاذ لوظيفته الاشرافية والتوجيهية ، وعلى دوره كقدوة ورائد .

ومجتمع يعانى من كل مظاهر الاختلال ، ليس آخرها ازدياد العجز فى

الموازنة ، والخوف القاتل من كل تذمر او تلويح بالتذمر ، يرى أن رسالته الاولى هى تلبية احتياجات الناس المعيشية اليومية (بكل ما يشوب تلك التلبية من قصور واضطراب) ، ولا يستطيع مسئول أن يجد الوقت او الطاقة او الموارد ليرفع رأسه كى يفكر فيما وراء تلك الاسعافات الاولية اليومية من تخطيط للمستقبل واستشراف للأحلام وممارسة الخيال .

أننا لا نريد مع ذلك أن نستطرد فى تتبع هذه العلاقة ، فهى بالنسبة لمن يدرسون المجتمع ليست فى حاجة إلى إثبات ، ولكنى ربما استهدفت من وراء تلك الاشارة نوعا من الدفاع الخفى عن أبناء ذلك المجتمع الاكاديمى ومؤسساته التى اضطرتها ظروف وتطورات طاغية إلى هذا التدهور الحاد . وان كنا لا نبرىء أنفسنا مع ذلك كأفراد ، لأنه المفروض أننا ربابنة هذه السفينة الاخلاقية التى تبحر فى هذا البحر الهائج ، علينا أن نتشبث بها ، ونثبت عليها ، حتى بعد أن يفارقها الجميع ، وذلك شأن كل ربان .

***

ورغبة فى تركيز الضوء على مكونات المشكلة ، وتحليل عناصرها بشكل سليم ، رأيت أن افرد الكلام على ثلاث فئات من المشكلات :

- مشكلات من جانب الطالب .
- مشكلات من جانب الأستاذ المشرف .
- ومشكلات من جانب المؤسسة العلمية التى تضم الطرفين وتنظم تفاعلهما مع بعضهما البعض ، وتفاعلهما مع المجتمع الذى يعيشان فيه .

اولا - مشكلات من جهة الطالب

أشرت إلى أن الطالب معد الرسالة هو من بين هذه الأطراف الثلاثة

أكثرها جميعا خضوعا وأشدها تأثرا بالمناخ الاخلاقى العام المتردى الذى يسود المجتمع المصرى فى مرحلته الراهنة ، والذى يمكن وصفه العام بالانتهازية وسيطرة القيم المتخلفة لعقلية التجارة .

واذا تأملنا بعد هذا المكونات العلمية للطالب الذى يأتى طالبا للتسجيل للدراسة العليا فسوف نجد لديه هبوطا معيبا فى الأداء اللغوى بشكل عام ، أى فى التعبير باللغة القومية وباللغات الأجنبية أيضا . وهذه المشكلة ليست الجامعة وحدها مسئولة ، ولا هى حتى المسئول الرئيسى . لأنها ثمرة النظام التعليمى الممتد من المرحلة الابتدائية وصولا إلى الجامعة .

وتجربتنا فى مواجهة هذه المشكلة محدودة وقاصرة ، ولا تستطيع بطبيعة الحال أن تمتد إلى تعديل نظام التعليم العام . ولكننا نلجأ إلى تكليف الطالب (خاصة المعيدين منهم) بقراءات خاصة واضافية ، وتوجيهه إلى اعمال أدبية معينة لمحاولة استكمال هذا النقص ، الذى ترتب على خلل فى عملية تعليمه على امتداد عقد ونصف من الزمان .

وربما كانت إمكانيات معالجة تخلف المستوى فى اللغات الأجنبية أيسر ، حيث توجد مراكز متخصصة لذلك ، كما توجد إمكانيات مالية لدى الجامعات أمام على تعليم معيديها فى تلك الدورات ، وحتى اجتياز المستوى الذى يؤهل للقبول بالجامعات الأمريكية ، او تنظيم دورات لغوية لذلك الغرض ، حسب الأحوال .

يرتبط القصور اللغوى العام قصور فى المعلومات المتخصصة عن موضوعات العلم بشكل عام وعن قضايا ميدان التخصص بالذات ، وكذلك هبوط مستوى الدراية بمناهج البحث الذى يهبط بمستوى الرسالة . ولكن الأخطر من

ذلك أن يؤدى تدهور المستوى العلمى لبعض طلاب الدراسات العليا إلى الاعتماد على الآخرين فى كتابة الرسالة لهم ، فذاعت بيننا ظاهرة استكتاب الآخرين للرسائل الجامعية فى ميدان علم الاجتماع فى مصر .. وهذه قمة الكارثة . وكانت هذه الظاهرة حتى عهد قريب تقتصر على طائفة معلومة من الطلاب غير المصريين . ولكن الثراء الانفتاحى الأخير فتح هذا الباب أيضا أمام بعض المصريين . وما لم نتدارك هذا الخطر الداهم ، فنحن اذن فى قلب الكارثة .

ويمكن لتلافى ذلك النقص المعيب في معلومات الطالب ، والتأكد من كتابته للعمل بنفسه ، اللجوء إلى عدد من الإجراءات . من ذلك إعادة نظام الامتحان الشامل (شفويا وتحريريا) قبل السماح للطالب بمناقشة رسالته . وهذا النظام معمول به فى أغلب الكليات العملية ، وبشكل مختلف فى كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان .

وهناك طريق آخر يكفل لنا الاطمئنان إلى المستوى العلمى للطالب قبل منحه الدرجة العلمية ، وهو وضع عدد من الضوابط على عملية المناقشة بدءا من الجهة التى تعين المشرفين ، ثم تعديل عدد المشرفين ، ثم تغيير جو المناقشة نفسه ، على نحو ما سيرد الحديث تفصيلا فيما بعد . (انظر الفقرة ثالثا من هذه الورقة) .

ونعتقد أن أحد العوامل الهامة المسئولة عن بعض المشكلات التى يعانى منه الطالب هو عدم تفرغه للدراسة . كما أن عملية إجراء البحث أصبحت تتطلب نفقات كبيرة للصرف منها على طبع الاستمارات (إن وجدت) ، وعلى الانتقالات ، وعلى الاقامة فى مجتمع البحث ، وعمليات الحساب الآلى بعد ذلك ، ثم أخيرا طبع البحث واعداده للمناقشة . وعلينا أن نتساءل : كيف يتم تمويل ذلك ، أليس قصور التمويل لدى الطالب مسئولا عن بعض المرونة الاخلاقية فى جمع المادة

من الميدان ، او قضاء المدة المطلوبة فيه .. الخ . وأن تلك المرونة قد تتحول مع الوقت ، بعد أن يكثر السكوت عليها ، إلى عرف جديد ، وتهبط مرة أخرى بالجميع إلى هوة سحيقة من « فبركة » البيانات ، وإنجازالبحث الميدانى داخل البيوت او على المقاهى .. (اننى أحاول أن اخفف كلماتى) .

وفى رأينا أن سببا أساسيا من أسباب ذلك هو عدم تفرغ الطالب تفرغا كاملا للبحث العلمى ، فهو إما عامل فى مجال خارج الجامعة يستنفذ كل وقته (يكفى المواصلات وحدها) ، او معيد بالجامعة ، قد يكلفه قسمه او كليته بأعمال معاونة تستنفذ قدرا كبيرا من وقته .

والمعيد قادر على الحصول على التفرغ دون عقبات كثيرة ، لأن الأصل فيه أنه طالب بحث . ولكن المشكلة الحقيقية هى بالنسبة للغالبية ممن يعملون خارج الجامعة . ولا مناص من ربط الموافقة على التسجيل للدراسات العليا بتفرغ الطالب للدراسة تفرغا كاملا ، كما تشترط ذلك كثير من الكليات العملية .

وقد يرد البعض على ذلك بأن أحد المصانع او أن وزارة التموين لاشأن لها بدراسة طالب لدرجة علمية فى الاجتماع ، فكيف نطالبها بأن تعطية راتبه كل شهر دون أن يخدمها سواء بالعمل ، او بنتائج وخبرات البحث فيما بعد .

وحل ذلك أن تتدخل الدولة فتضيف إلى مكرماتها مكرمة جديدة ، بتخصيص عدد من منح التفرغ لطلاب الدراسات العليا فى حدود معقولة (مثلا ٥٠ جنيها شهريا لطالب الماجستير لمدة ثلاث سنوات ، و ١٠٠ جنيه شهريا لطالب الدكتوراه لنفس المدة) . وبذلك نضمن اولا ألا يقبل على تلك المنح سوى الزاهد المناضل ، لأنها تنطوى على تضحية مالية ، ولا نطالب جهة العمل فوق ما تطيق. ويشترط فى جميع الأحوال أن تساهم الجامعة ، أو النقابة ، أو وزارة

الشئون الاجتماعية بتحمل نفقات إجراء البحث وإعداد التقرير النهائى .

وتثير بعض الرسائل الجامعية فى علمنا مشكلة أمانة النقل والتزام القواعد العلمية فى الاقتباس . وفى بعض الأحيان يتم تقويم تلك الأخطار عن طريق المشرف على الرسالة وربما عن طريق لجنة الحكم على الرسالة . ولكن الأمر يظل فى حاجة إلى تعميم تلك القواعد ونشرها على جمهور الباحثين والدارسين . كما أن ملاحظات لجنة الحكم أثناء المناقشة تذهب فى الغالب الأعم أدراج الرياح ، ومن الطلاب من لا يعيرها أدنى التفات ، حتى اثناء المناقشة . ولابد من وسيلة تضمن بها لجنة الحكم التزام الطالب التزاما دقيقا بتنفيذ كل ماوجه إليه من ملاحظات وتصويبات .

ثانيا - المشكلات من جانب الأستاذ

لا شك أن تردى أحوال الأستاذ الاجتماعية والمادية والنفسية بوجه عام يعد عاملا من عوامل هبوط مستوى أدائه العلمى ، بافتراض قوة معلوماته العلمية ، وتوفر النية لديه للاشراف والعطاء . يتجلى ذلك فى أنه يصبح عليه أن يكتب كثيرا (مذكرات وكتبا مدرسية) ، ويدرس كثيرا ، وبالتإلى ينتقل كثيرا بين الجامعات ، وفى جميع الأحوال يقل تحصيله واطلاعه على الجديد .

وقد يلجئه تردى أحواله المادية إلى اقتناص فرص الإعارة كلما لاحت أمامه لا يفكر فى طالب ، ولا فى رسالة علمية عليه أن يؤديها نحو البلد الذى علمه يرد إليه بعض فضله عليه . فيزيد من ضياع الطالب ، الذى يعانى اصلا كثيرا من المشكلات على نحو ما اوضحنا . وربما يرق قلب الأستاذ فينشط قبيل السفر ، وبعد أن يتأكد لديه خبر السفر السعيد ، ويعمد إلى «تشطيب» مجموعة من الرسائل ، فينهى خلال بضع اسابيع عددا من الرسائل يفوق ما أنجزه خلال

سنوات بأكملها . ويسجل عامود الاجتماعيات فى كبرى الصحف المصرية نبأ عقد ثلاث مناقشات فى علم الاجتماع بإحدى الكليات الإقليمية فى صباح وظهيرة يوم واحد . فأين المراجعة المدققة لمخطوط الرسالة ، وأين القراءة الفاحصة من جانب لجنة الحكم ، وأين الأخلاق وأين العلم وسط هذا «الاوكازيون» .

ويمكن القول على وجه العموم أن إشراف كثير من الأساتذة على طلابهم ضعيف بالفعل ، بل أنه يكاد ينعدم أحيانا (وللأسف فان فاقد الشيء لا يعطيه) ، حيث يعود ذلك التقصير فى أغلب الأحيان إلى ضعف المشرف نفسه علميا .

ومن أخطر أسباب الضعف العلمى عدم اطلاع الأستاذ على أحدث الاتجاهات والمدارس ، ولنتأمل كم سنة قضاها الأستاذ فى إعارة تنزل بمستواه العلمى ، وكم أسبوعا قضاها فى جامعة أجنبية محترمة .. لكى نحكم بأنفسنا على مدى الضعف وتردى المستوى .

ربما يقول البعض أن حل ذلك يتسنى عن طريق تحديد عدد الرسائل التى يجوز للأستاذ الواحد أن يشرف عليها . وذلك للأسف شرط قائم فعلا فى النظم واللوائح الحالية ، ولكنه لا يطبق بحزم ، فوق أنه فى رأيى ليس كفيلا وحده – إن طبق – بحل المشكلة . فالمشكلة تتعلق برغبة الأستاذ الحقة فى العطاء ، وقدرته اولا وأخيرا على هذا العطاء .

واعتقادى أن تنشيط الصلات العلمية للأستاذ والاهتمام بتيسير اطلاعه على الجديد من المراجع والدوريات وتيسير خروجه إلى الجامعات الاجنبية فى إجازات قصيرة او طويلة حسب الأحوال ، كل ذلك كفيل – إن حسنت النية – بأن ينعش حماسه العلمى ، وينمى قدرته على العطاء .

ومع ذلك لن نعدم زميلا نعرض عليه السفر فى مهمة علمية إلى إحدى

الجامعات الامريكية المحترمة لمدة عام ، فنجد واحدا يعتذر لأنه وقع بالفعل عقدا مع جامعة عربية ، ونجد الزميل الآخر - الاحتياطى - يسافر على تلك المنحة ليقضى منها أقل من أربعة اشهر ، ليقفل بعدها راجعا إلى القاهرة للاعداد للإعارة التى يوجد فيها الآن (حالات واقعية) .

لذلك أدرك وأنا اقترح هذا الحل أنه لن يؤدى اوتوماتيكيا إلى القضاء على المشكلة ، ولكنه يمكن أن يفتح باب التحسن أمام من يريد .

أما تربية الحس الاخلاقى وتنمية الرغبة فى العطاء ودعم مشاعر الأبوة لدى المشرف ، فتلك أمور لن تحققها إلا القدوة الصالحة والعلاج الذى ينفذ على مدى زمنى طويل ، تحت إشراف ورعاية الاجهزة المهنية المختصة .

ويمكن أن نذكر من أهم المشكلات - على جانب الأستاذ - كثرة عدد الطلاب الباحثين بالنسبة للأستاذ الواحد . ولا يمثل هذا الوضع مشكلة بالنسبة لكل الأساتذة وإنما بالطبع بالنسبة لمن يريد منهم الاشراف الفعلى . وقد لجأت كثير من أقسام كليات الآداب إلى تنظيم « سمينارات » لطلاب الماجستير والدكتوراه بالقسم يدعى إليه كافة أعضاء هيئة التدريس بالقسم وبعض الأساتذة من خارج القسم أيضا (عندما تتصل الرسالة التى سيدور الحديث عنها بتخصصهم الدقيق ، كما يدعى إلى سمينار الدراسات العليا كافة طلاب القسم المسجلون بالدراسات العليا . فيتحقق بذلك نوع من جماعية الاشراف ، وشحذ لهمم أعضاء هيئة التدريس ليشاركوا بإعمال العقل فى الموضوع المطروح ، وفرصة ليتعلم الطلاب من بعضهم ، او بالأدق من أخطاء بعضهم) .

ومن المشكلات التى يمكن أن تكون عاملا فى هبوط او فتور الحماس او التساهل المعيب أن اسم الأستاذ المشرف لا يرتبط بالرسالة التى تجاز على يديه

ولا تكون له أية حقوق مادية او أدبية على الرسالة ، فينفرد الطالب بكل تلك الحقوق بعد المناقشة . ولا يوجد ما يلزم بذكر اسم الأستاذ ، كما لا تحسب له فى الإنتاج العلمى (والأوضاع جد مختلفة عنها بالنسبة لفروع العلم الأخرى فى مصر وخارج مصر ، خاصة فى قطاعات الدراسات غير الانسانية) . ويجب أن نعلم أن الدوائر الجامعية فى العالم كله تعطى للمشرف حقوقا أدبية فى الرسائل التى يشرف عليها ليست محل بحث او مناقشة ، كما أن تلك الحقوق الأدبية قد تترتب عليها فى بعض الأحوال حقوق مادية معينة . وذلك فى رأيى قد يغرى الأساتذة بالعطاء الكثير الجاد لطلابه الباحثين .

كذلك تفشت اليوم ظاهرة الأستاذ الذى يشرف على رسائل فى غير تخصصه ، ولا أبالغ إن قلت أن من أهم الاخطاء التى تقع فيها بعض الاقسام الجامعية إسناد الاشراف على بعض الرسائل إلى أستاذ فى غير تخصصه .

وهذه النقطة ترتبط بتاريخ علم الاجتماع فى بلادنا ، حيث كان قدامى الاستاذقلة فى بادىء الأمر ، وكانوا مضطرين إلى ذلك اضطرارا . ولكن مع زيادة اعداد الاستاذوتنوع تخصصاتهم ، لم تعد هناك ضرورة تفرض ذلك ، وأصبح حدوثه دليلا على اهمال او انحراف فى أداء الواجب .

وربما يزيد هذه النقطة أيضا أن يشرف الأستاذ على رسالة فى غير تخصصه ، فى الوقت الذى يوجد فيه من لديه الكفاءة من زملائه والتخصص العميق الذى يؤهله للقيام بذلك . ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل أننا عند تشكيل لجنة المناقشة ، نفاجأ بالابتعاد عن دعوة الأستاذ المتخصص ، حتى لا ينكشف المستور !! .

وإذا تغاضينا عن الجانب الانحرافى للظاهرة فى بعض تلك المواقف ،

وافترضنا حسن النية فى بعض الحالات ، فسوف نجد أن حل تلك المشكلة ممكن التحقيق عن طريق تحديد تخصصات الأستاذية على مستوى الاقسام والكليات . وهى مهمة تصدى لها المجلس الأعلى للجامعات ، وناقشتها أمانته الفنية على مدى سنوات طويلة ، منذ الغاء نظام كراسى الأستاذية . حيث برزت الحاجة اولا إلى صون التخصصات وابرازها وتنميتها ، ودعم التخصصات التى هرب او ينفر منها أعضاء هيئة التدريس ، ومراعاة واحترام حدود كل تخصص وامكانات تفاعله مع باقى التخصصات . والنظام – كما قلت – قيد الدراسة ، ولكن خطوة جريئة وحاسمة من القائمين على أمانة المجلس الأعلى كفيلة ببدء الخطوات العملية نحو تحديد تخصصات الأستاذية .

وعندما يتحقق ذلك ، وهو أمر ليس بالمستحيل ، سوف ترتبط الرسالة بتخصص معين ، ومن ثم بأستاذ معين ، ولا يصبح هناك مجال للآراء الشخصية او التحيزات او الانحرافات .

إن المشكلة من جانب الأستاذ لا يمكن أن تعالج بمزيد من اللوائح دون تربية الضمير العلمى والمهنى ، والتنشئة السليمة على أسس قواعد أخلاقية قديمة جديدة . ويكفى أن ننبه إلى خطورة المشكلة بالقول بأننا كنا نشكو منذ خمس أو ست سنوات مضت من أن بعض الأساتذة المناقشين يحضرون إلى المناقشة دون أن يقرأوا الرسالة التى سيناقشوها .. واليوم اصبحنا – وياللكارثة – نشكو من أن بعض المشرفين يجيزون رسائل للمناقشة دون أن يقرءوها . ولا تعليق .

ثالثا - المشكلات من جانب المؤسسة الاكاديمية

اود أن اقرر من البداية أن هذا النوع من المشكلات هو – من وجهة النظر الأخلاقية – يكاد يكون أهونها وأقلها خطرا . وأذكر من هذا النوع على سبيل المثال : ضعف المقابل المادى الذى تقدمه المؤسسة الأكاديمية (الجامعة مثلا)

للإشراف والمشاركة فى لجان الحكم على الرسائل ... الخ .

كما أن الجامعات تستطيع أن تتخذ خطوات أكثر دقة وأكثر حداثة لمراجعة وفحص أحوال الطلاب المسجلين للدراسات العليا منذ سنوات طويلة ، بحيث كثيرا مانجد طاليا مقيدا بإحدى الكليات لأكثر من عشر سنوات ولا حل لذلك الا التصفية الدقيقة عن طريق المتابعة المستمرة لتلك السجلات ، من خلال اخطار الادارة للمشرف ، وكتابة المشرف إلى الطلاب المسجلين معه ، ورفعه تقارير دورية عن كل طالب كل فترة زمنية (ربما ستة أشهر او كل سنة) . وربما كانت أخطر نواحى القصور التى يمكن أن تؤخذ على الجامعة الخلل المعيب فى المكتبات الجامعية ، فهى فى حاجة إلى تحديث ، خاصة فى ميدان علم الاجتماع ، وبالذات بالنسبة للدوريات الهامة العالمية .

ولابد أن نذكر للأمانة أن اللوائح الجامعية المصرية حاليا تحوى إجراءات للتسجيل والمتابعة ممتازة – على الورق – وتنطوى أغلبها على حكمة عميقة ودلالات معقولة . ولكنها لا تنفذ ، وتحول بعضها إلى اتخاذ الطابع الشكلى الذى أفرغها من مضمونها ، وحولها إلى عملية « سد خانات » : موافقة مجلس القسم على تسجيل الرسالة ، ثم موافقة مجلس الكلية . ونفس الموافقة فى حالة تشكيل لجان الحكم .. الخ .

ومع بدء سيطرة الطابع الشكلى على كل عمليات الدراسات العليا ، بدأت الشكلية تسيطر – فى بعض الجامعات – على عملية المناقشة ذاتها .

فالوضع القائم حاليا أن المشرف هو الجهة الوحيدة التى تقرر أن الرسالة أصبحت صالحة للمناقشة ؟ ولا معقب عليه فى ذلك . ثم يتقدم المشرف مع هذا البيان ببيان آخر يحوى اقتراحا بتشكيل لجنة المناقشة . وعملية اختيار أعضاء

لجان الحكم لا تخضع لأى اعتبارات موضوعية ، او تكاد لا تخضع فى أغلب الحالات . فلا اعتبار لعنصر التخصص ، وإنما الاعتبار الغالب هو العلاقة الشخصية بين المشرف والطالب ، واعتبارات المجاملات بين الاستاذالمناقشين وتسيطر هذه المجاملات على عملية النقد والتقويم على حساب التقويم الموضوعى للبحث .

أما التقدير نفسه فتتدخل فيه الآن عوامل غير موضوعية فى أكثر الحالات . بدليل أن غالبية الرسائل تجاز فى جامعاتنا بالتقدير الأعلى . (ناهيك عن رسائل الماجستير التى تجاز بدرجة امتياز مع التوصية بطبعها على نفقة الجامعة وتبادلها مع الجامعات الأجنبية . وتلك فى رأيى مخالفة لائحية ، ولكنها تحدث) .

وإذا نظرنا فى التقارير التى تكتب عن الرسالة ، سواء التقارير الفردية او التقرير الجماعى عن سير المناقشة والذى ينتهى إلى اقتراح التقدير المطلوب . انها لا تكاد تستغرق ثوان من الاستاذ، وتكاد لا تحوى مضمونا ما ، وهى ليست أكثر من بيان بفصول الرسالة وكلمات مديح معادة اتخذت شكل الكليشيهات . ألا ينبغى أن تحوى تلك التقارير تلخيصا لأهم الانتقادات والملاحظات والتعديلات التى اقترحها أعضاء لجنة الحكم أثناء المناقشة ؟ وإذا كان ذلك العبء كبيرا على المشرف ألا يصح أن نكلف « سكرتيرا » هو موظف بالدراسات العليا بالكلية يحضر المناقشة ويلخص أهم الملاحظات والآراء ، وهو ما كان يحدث فى الماضى القريب فى جامعاتنا العريقة .

ومن الممكن أن يقدم الطالب رسالة للمناقشة فى صورة اولية ، ثم توجه إليه الملاحظات أثناء المناقشة ، ويكلف بعدها بإجراء التعديلات والتصويبات ، ويقوم أعضاء لجنة الحكم باعتماد إجراء تلك التعديلات التى طالبوا بها بالتوقيع على كل نسخة ، وبعدها يمكن أن تطبع الرسالة على نطاق واسع او تحفظ

بوسائل الحفظ الممكنة كما سنشير فيما بعد .

وجدير بالذكر أن جامعة عين شمس قد اتخذت هذا الإجراء وتطبقه فعلا ، ولكنه تحول فى النهاية إلى روتين وإلى طقس شكلى أفرغته الممارسة من كل مضمون ، ولعل ذلك يوضح لنا بجلاء أن أزمتنا ليست فى اللوائح والإجراءات اساسا ، بقدر ما هى أزمة فى تطبيق روح هذه اللوائح ، والالتزام الجاد العميق والأمين بها .

ولعلاج مظاهر الانحراف او الخطأ فى تشكيل لجان الحكم يمكن اقتراح أن ينتهى دور المشرف عند تقديم الرسالة للحكم ، حيث يقر بصلاحيتها للمناقشة ولا يتدخل فى عملية اقتراح لجنة الحكم . وتتولى تعيين لجان الحكم على الرسائل هيئة تنظيمية معينة ، لتكن اللجنة الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى ، او لجنة للدراسات العليا فى علم الاجتماع تضم رؤساء الأقسام فى الجامعات المختلفة . وعلينا على أى حال أن نفكر فى تأسيس ودعم جهاز تنظيمى رقابى من هذا المستوى تكون له صلاحيات أخرى سوف يرد الحديث عنها ، ويمكن ان يعمل على اضعاف دور المجاملات والاعتبارات الشخصية فى إفساد العمل العلمى .

ولكى نحقق نفس الهدف يمكن أن تتخذ الجامعات قرارا بزيادة عدد أعضاء لجان الحكم فيصبح ثلاثة لمناقشة الماجستير (بالقيود المفروضة حاليا) ، ويزيد بالنسبة للجان الحكم على الدكتوراه إلى خمسة أساتذة .

ويمكن أن يؤخذ على المؤسسات الاكاديمية عدم الاهتمام بتسجيل عناوين ومستخلصات الرسائل التى أجيزت والرسائل الجارية فى كل جامعة ، او فى كل ميدان ، وأثر ذلك على تكرار البحوث ، بافتراض حسن النية . وقد حاولت بعض الهيئات (مثل مؤسسة الأهرام) أن تصدر سجلا للأبحاث والرسائل التى تمت فى

الجامعات المصرية وصلت بها إلى عام ١٩٧٠ ، وهو أيضا سجل ناقص لا يصور حقيقة البحث العلمى فى الجامعات المصرية . كما أن هناك جهودا ومبادرات خاصة أخرى (كالمتابعات التى يجريها الكتاب السنوى لعلم الاجتماع منذ بدء صدوره للرسائل المسجلة والمجازة بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية بالجامعات المصرية) . وكلها محاولات قاصرة تحتاج إلى تقنين واستكمال وتدعيم .

وهناك الكثير الذى يمكن أن يقال عن أساليب حفظ الرسائل بعد اجازتها وطريقة اتاحتها للباحثين ، وإمكانيات الإفادة منها ، وحدود النقل عنها والتصوير منها .. الخ . بعض تلك العيوب والأخطاء تحجب الفائدة عمن يريد الإفادة من التراث السابق ، وبعضها يحجب العمل من الانتفاع به فى رسم السياسة وفى التطبيق ، فما ينعكس على الباحث الجاد يضعف أمله فى قيمة العلم وعدم إيمانه بالعلم سبيلا لرسم السياسة الرشيدة . وجانب من تلك العيوب يبيح النقل غير المشروع والاعتماد غير السوى على جهود الآخرين . (وقد دفعتنا ظاهرة النقل والسرقات أحيانا التى تفشت مؤخرا إلى اصدار قرار للمكتبة المركزية بجامعة القاهرة بوقف تصوير أى صفحات مهما كان عددها من أى رسالة من رسائل كلية الآداب المحفوظة بالمكتبة المركزية . ولكن هل هذا هو العلاج الناجح ؟) .

وعلاجا لبعض تلك المشكلات اوصى المؤتمر الأخير لتطوير الدراسة بقطاع الآداب والعلوم والدراسات الانسانية بالمجلس الأعلى للجامعات بإجراء يستهدف مواجهة مشكلة نقص الاحصائيات وييسر اطلاع جمهور الباحثين على جهود من سبقوهم ، كما ييسر لمؤسسات الدولة الوصول إلى الرسائل ويفتح الباب أمام الانتفاع بها. ومؤدى التوصية إنشاء جهاز مستقل يتبع المجلس الأعلى للجامعات يكون مسئولا عن إصدار سجل بالأبحاث التى تسجلها والتى تجيزها الجامعات

المصرية وأن تقوم الجامعات بتزويد هذا الجهاز بالبيانات التالية :

١ - عنوان البحث .

٢ - اسم الأستاذ المشرف .

٣ - تاريخ الإجازة والتقدير الممنوح .

٤ - ملخص واف بالبحث ومنهجه .

٥ - نسخة من الرسالة بعد مناقشتها وإجازتها .

ثم يقوم هذا الجهاز بتصوير الرسالة على ميكروفيلم ، وتخزن هذه المعلومات بإحدى وسائل التخزين الحديث ، على أن يصدر هذا الجهاز كل عام مجلدا يحتوى على هذه المعلومات ، ويقوم بتوزيعه على الجامعات والكليات وأجهزة الدولة المهتمة بالبيانات الاحصائية للإفادة منها (*) .

خاتمـــــة

استهدفنا من عرض تلك المشكلات والقضايا فى مجال الرسائل الجامعية أن ندعم الدعوة إلى ضرورة وضع قواعد تنظم سلوك أبناء هذه المهنة فى البحث، والتدريس والتأليف ، وتقديم المشورة .

وهذا الميثاق الأخلاقى ليس شيئا جديدا على ساحة العلم فى البلاد المتقدمة، وقد آن الآوان لكى يكون لدينا ميثاقا ينظم حياتنا العلمية وفق قواعد أخلاقية ، هدفها أن تخدم العلم والمجتمع فى النهاية . والشرط الأساسى لمثل هذا الميثاق أن تنبثق قواعده من الممارسة اليومية ومن الدراية الحقيقية والمتابعة الأمينة للمشكلات التى تواجه ابناء المهنة فى ممارستهم لتلك الأنشطة المتنوعة .

(*) عقد هذا المؤتمر بكلية آداب القاهرة فى يومى ٢٧ - ٢٨ ابريل ١٩٨٥ ، والتوصية بناء على اقتراح تضمنته الورقة التالية :

سيد حنفى حسنين ، مشكلات فى قطاع الدراسات العليا ، قدمت للمؤتمر ونوقشت فيه (نسخة على الآلة الناسخة) .

ويبقى أن نتساءل : ثم ماذا بعد أن يتم وضع مشروع هذا الميثاق ؟ لابد فى رأيى أن يتم إقراره بواسطة القاعدة العريضة من المشتغلين بهذا العلم فى اطار تنظيم اكاديمى مهنى يجمعهم (كالجمعية المصرية لعلم الاجتماع) ، ومع العلم بأن هذا التصور يقصر الميثاق على أسرة علم الاجتماع . ولم يحل مشكلة أبناء العلوم الانسانية والاجتماعية الأخرى ، وربما كان أقربها إلينا المشتغلون بالخدمة الاجتماعية ، الذين ينغمسون فى التعامل مع العملاء وطالبى الخدمة أكثر منا .

وإذا كانت مواد هذا الميثاق الأخلاقى سوف تنبثق من الممارسة اليومية كما قلنا (وكما فعلت على سبيل المثال الجمعية الأمريكية لعلم النفس) فلابد ان تظل تلك القواعد جامدة لا تمس ، بل يمكن النص فى ديباجتها مثلا على ضرورة مراجعتها كل خمس سنوات على الأكثر للإضافة والحذف والتعديل .. الخ .

ولن تنتهى المشكلة بوضع الميثاق الأخلاقى واقراره ، ذلك أن الميثاق مالم تتوفر له الأجهزة التى تسهر على اتباعه وتضبط التزام العاملين والباحثين به ، أصبح حبرا على ورق ، شأنه شأن كثير من المواد الممتازة التى يتضمنها قانون تنظيم الجامعات الحالى ولائحته التنفيذية ، ولا تجد سبيلها إلى النور أبدا ، أو تحولت قيودها وضوابطها إلى شكليات اصبح التحايل عليها أيسر الأشياء وأهونها .

وأنا لا أقول أنه يتحتم علينا أن نبدأ بالتفكير فى أجهزة الضبط وفى مؤسسات الرقابة والرعاية والتوجيه ، ونهمل التفكير فى محتوى الميثاق الأخلاقى ، ولكننى أشدد عل ضرورة أن يتم التفكير فى الاتجاهين على التوازى ، فهذا هو ما تفرضه طبائع الأمور .

ولعل من المسائل الجديرة بالبحث هنا تحديد الجهة المختصة بالبحث فى تلك المشكلات المثارة عند حدوث تجاوزات او مخالفات لما سيتم إقراره من ضوابط ومعايير . إن بعض النقابات العريقة - كنقابة الأطباء ونقابة المحامين - تتصدى منذ أمد بعيد لما يجرى من مخالفات من أعضائها فى ممارستهم للمهنة وبذلك تتم المحاسبة من داخل الهيئة ، وليس من خارجها . ومع إدراكى أن الأمر يختلف بالنسبة للبحث العلمى ، إلا أننا يجب مع ذلك أن نفكر فى اللجنة او المستوى العلمى المسئول عن التصدى لما قد يطرأ من مخالفات او ما يحدث من تقصير . ويمكن أن أذكر هنا بأن هناك هيئات علمية ذات تكوين رفيع المستوى ، وذات مسئوليات ضخمة فى الميدان يمكن أن تكون مؤهلة لممارسة هذه المهمة ، كاللجنة العلمية الدائمة للترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات ، او لجنة علم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة او غيرها من هيئات قد تمارس ذلك بتشكيلها الحالى ، او بعد أن تعتمد كلجنة مختصة بهذه المهمة داخل نقابة الاجتماعيين او غير ذلك من أفكار يمكن أن تكون محلا للحوار والمناقشة (*) .

لقد حاولت أن أمس بعض المشكلات التى تتصل بالاخلاقيات والقواعد العرفية وبعض المشكلات التى قد لا تبدو كذلك فى الظاهر ، كتلك المتصلة بظروف المعيشة ، او ضعف المستوى العلمى ، او ظروف مناقشات الرسائل الجامعية .. الخ ، وكان رأيى الواضح أن هذا الضعف والقصور الناشىء من عوامل غير علمية هو الذى يقود ، وهو الذى يبرر كثيرا من المرونة اللا أخلاقية فى بادىء الأمر ، لتتحول تلك المرونة إلى قاعدة فى النهاية ، ويضرب الجميع بالأخلاقيات عرض الحائط .

(*) انظر كلمتى الافتتاحية للعدد الرابع من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، ابريل ، ١٩٨٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، صفحة ١٦ .

ويلاحظ القارىء أن اللوائح والنظم الجامعية الحالية تنطوى على كثير من القواعد والتنظيمات الكفيلة بالتصدى لكثير من الانحرافات والعيوب والنقائص الأخلاقية ولكنها مع ذلك قد لا تطبق إطلاقا ، أو لا تطبق بالجدية المطلوبة ، بحيث تتحول فى النهاية إلى تغطية قانونية للانحراف .

إن الضعف العلمى والضعف الأخلاقى فى رأيى حليفان مخلصان ، وعلينا أن نأخذهما فى الاعتبار معا عند أى محاولة للإصلاح ، علمية كانت أم أخلاقية .

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث

مصطفى سويف

مقدمة

هذا البحث يحد نفسه بالبعد العلمى للأخلاقيات ، وبمشكلة معينة على هذا البعد ، وهى الكفاءة العلمية المتوفرة للباحث .

وقد جرى العرف على اعتبار الكفاءة مثيرة للمسئولية الأخلاقية عند ممارسة العلاج النفسى (هكذا الحال فى الدستور الأخلاقى لعلماء النفس الصادر عن جمعية علم النفس الأمريكية) . وقلما يتحدث عن الكفاءة كمشكلة أخلاقية عند ممارسة البحث العلمى .

إلا أن المنطلق فى هذا المقال هو أن الظروف التى يعيش ويعمل فى ظلها علماء دول العالم الثالث تقضى بأن الكفاءة التى يجرى بها العالم بحوثه تنطوى على مسئولية أخلاقية .

الكفاءة العلمية مسألة أخلاقية : لماذا ؟

١ - تنشأ المسئولية الأخلاقية المترتبة على كفاءة الباحث فى اجراء بحوثه العلمية بمجرد أن يعى ذاته كعالم ، وبالتالى يخطو الخطوة الأولى نحو العضوية فى مجتمع العلماء (سواء بالتقدم بطلب العضوية فى جمعية علمية تحدد هويته ، أو بادعاء الحق فى التعبير عن فكرة من خلال أحد المنابر العلمية كالدوريات أو جلسات المؤتمرات ، أو بالالتحاق عضوا عاملا فى هيئات أو مراكز البحوث ، أو بالالتحاق باحدى وظائف هيئات التدريس فى الجامعات ، أو بالتقدم للحصول على إحدى المنح العلمية ... الخ) .

عندئذ تنشأ مسئوليتان (كلاهما ذات طبيعة أخلاقية) :

الأولى : نحو عالم التخصص بوجه خاص ، ونحو مجتمع العلماء بوجه عام .

الثانية : نحو المجتمع الذى يدفع الأجر ، أجر النشاط العلمى (حيث أنه يكاد يكون من المحال فى العصر الحديث أن يتفرغ الباحث للبحث العلمى على نفقته الخاصة) ولا يعنى هذا أنه لا وجود فى العصر الحديث للعناصر الذاتية التى تقرب بين النشاط العلمى وبين الهواية خاصة عند العلماء النابهين ، حيث يتوفر عنصر الامتاع ، وعنصر التلقائية فى ممارسة هؤلاء العلماء لنشاطهم ، فهذا موجود ، وسيظل موجودا .

٢ - والمقصود بالمسئولية الأخلاقية ، الالتزام بقواعد السلوك المكتوبة والمتفاهم عليها ، داخل الجماعة التى يكتسب الشخص العضوية فيها .

ويمكن اعتبار هذا التعريف حدا أدنى للتعريف الإجرائى المطلوب فى حالتنا التى نحن بصددها . بدليل أن عدم الالتزام بهذه القواعد يستتبع سلسلة من الجزاءات أقصاها الطرد من الجماعة .

٣ - تتضاعف المسئولية الأخلاقية المترتبة على الكفاءة فى حالة علماء الدول النامية ، للأسباب الآتية :

أ - لأن هذه الدول تحتاج ، بشدة إلى التطبيقات العلمية «المناسبة» [١] .
وهذه فى حالة العلوم السلوكية ، قلما تصدر إلا عن العلماء الوطنيين .

---

(١) Relevant

ب - لأن هذه الدول لا تستطيع أن تتحمل نسبة «الفاقد» من الأموال فى «بحوث قليلة الجدوى» التى يمكن أن تتحملها الدول المتقدمة . أو بعبارة أخرى أن هامش الفاقد من هذا القبيل فى الدول النامية كلما اتسع ، كانت عواقبه وخيمة .

جـ - ولأن أبناء هذه المجتمعات محتاجون لأن يؤمنوا بالعلم لترشيد مستقبل أوطانهم ، ومن بين العناصر اللازمة لدعم هذا الاحتياج ، أن يغلب على سيرة العلم والعلماء صفة الأخلاقية .

الأخطار المحدقة بكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث

١ - فى رأينا أن الخطر الأساسى الذى يتهدد كفاءة العلماء فى العالم الثالث مترتب على ما يمكن تسميته ب «اللامحاسبة» [1] . ونعنى هنا بمفهوم الخطر الأساسى ، ذلك الخطر الذى تتولد عنه أخطار أخرى . ففى التجمعات العلمية ، كما تقوم فى المجتمعات المتقدمة (جمعيات علم النفس الوطنية فى المجتمعات الاوروبية والأمريكية مثلا) يوجد رأى عام متيقظ وناقد ، كما توجد تقاليد ديمقراطية فعلا تضمن ظهور النقد ، كما تضمن الرد على النقد ، وتضمن كذلك استمرار الجدل العلمى فى القضايا ذات الأهمية العلمية (مثال : موضوع بحوث سيرل بيرت) وتضمن فى الوقت نفسه أن يجرى هذا كله على مستوى بعيد عن الإسفاف (كالتشكيك فى الوطنية ، أو التكفير ، أو التهديد بالعدوان بصور مختلفة) . ومن خلال هذا المنظور تبدو المؤسسة العلمية ، كما استقرت فى الدول المتقدمة ، بناء يحمل بداخله «آليات المحاسبة الذاتية» ومن ثم «التصحيح الذاتى»

(١) Non-Accountability

وهو مالانجد له نظيرا فى المؤسسة العلمية كما تقوم فى الدول النامية ، هذا إذا قامت أصلا.

٢ – امام هذا الوضع للعلم والعلماء فى الدول النامية ، لابد من إثـــــارة سؤالين هامين :

أ – ماذا يتهدد الكفاءة العلمية للعلماء فى الدول النامية ؟

ب – كيف يقع هذا التهديد ؟

٣ – يتهدد الكفاءة العلمية لعلماء الدول النامية ثلاث عمليات بالغة الأذى ، لأنهــا تتم ، عادة بصورة مرهقة ومتدرجة . هذه العمليات هى :

أ – التضليل : الذى يتعرضون له فى مراحل حياتهم العلمية المختلفة (وهم فى دور التكوين ، ثم وهم فى مراحل نضجهم التالية) تحت دعاوى مختلفة . ويقع عليهم هذا التضليل من هيئات ومن أشخاص مختلفين فى الدول المتقدمة ، ويجند لهذا التضليل أحيانا أبناء دول نامية أخرى .

ب – الاستسهال : ويقع منهم . وربما بدا غير مقصود ، ولكنه لا يلبث أن يصبح مقصودا . يساعد على ذلك عدة عوامل ، نذكر منها :

– الضعف الشديد فى كل ما من شأنه رعاية النشاط والنمو العلمـى فى الدول النامية ، كالانفاق علــى المكتبات العامــة ، والمؤتمـرات العلمية ، ونشر الدوريات المتخصصة .. الخ .

– والمشقة التى تنطوى عليها عملية تعلم الجديد فى حد ذاتها، خاصة إذا كان الجديد أسلوبا أو طريقة لجمع المعلومات أو لتحليلها .

ولذلك يتهرب البعـض عامدين .

- استعداد جمهور «المتعاطفين» للانبهار بكل ماهو تافه أو قيم فى إنجازاتهم ، دون تمييز أو حس نقدى ، وبالتإلى فهم يكيلون لهـم التشجيع غالبا على غير أساس موضوعى .

جـ - الذبول أو التآكل [1] : نتيجة لعدم وجود عناصر الشحذ المتواصـل بفعل المردود المناسب [2] ، حيث أن ظروف الحياة الاجتماعية فى الدول النامية قلما تسمح بتكوين تجمعات علمية حقيقية ويشعر الباحث فى هذه الدول بأن بضاعته الحقيقية غير مطلوبة .

٤ - أما كيف يقع التهديد على كفاءة العلماء فى دول العالم الثالث ، فأهـم مالاحظناه من عمليات فى هذا الصدد ، ثلاث هى :

أ - التشكيك فى قيمة مواصلة السير فى هذا الطريق الذى يسير فيه الباحث . (سواء طريق مشكلة البحث التى يتناولها ، أو فى المجال الذى يركز اهتمامه فيه ، أو المنهج الذى ينتهجه) وغالبا ما يحدث ذلك من مصادر أجنبيه . وفى هذه الحالة يكون التشكيك شديد الفعالية لأن المسلمة الأولى التى يبدأ منها كثير من علماء الدول النامية هى أن علماء الدول المتقدمة علماء ممتازون دائما . ومع ذلك فقد يحدث التشكيك بفعل قوى محلية ، وغالبا ما يكون ذلك من زملاء التخصص الذين تنظم حياتهم البحثية على اساس محاور أجنبية .

---

(١) Atrophy

(٢) Feed Back

ب - المحاولات الإيجابية لسحب اهتمام الباحث من مجال اختاره لنفســـه ، وإغرائه بالسير فى طرق أخرى (وذلك بمحاولة إشراكه فى مشروعات بحثية لها آفاقها الخاصة) . ويستعان على ذلك عادة بكثير من الإغراءات المادية ، ما بين المنح ، والاسفار ، وغيرها من العوامل المشتتة .

ج - عملية تقع من العلماء أنفسهم ، ومتى بدأت فالغالب أنها لا تتوقف . وتتلخص هذه العملية فى اصطناع تراخيص زائفة للتحلل من أكثر عدد من ضوابط البحث العلمى ، وضوابط التخاطب ، وضوابط التعاون العلمى . (مثال على ذلك : رأينا أساتذة يدعون أمام تلامذتهم أن مستواهم يجعلهم فوق المساءلة فيما يتعلق بتوثيق دعاواهم بإرجاعها إلى المراجع بدقة . ولنا أن نتصور ماذا يحدث لمستوى الكفاءة العلمية لدى مجموعة علماء التخصص إذا ساد هذا النموذج من السلوك العلمى كقدوة) .

أمام كل هذه الاخطار المحدقة بكفاءة العلماء فى الدول النامية ، يصبح أمرا طبيعيا أن نتوقع منهم قدرا عاليا من اليقظة والتنبه لقيمة كفاءتهم البحثية ، سواء بالنسبة لمستقبل البحث فى تخصصاتهم ، أو بالنسبة للسياقات الاجتماعية التى يعملون من خلالها . وبالتالى نتوقع منهم الحرص الدائب على صيانة هذه الكفـاءة ، والعمل على الارتفاع بمستواها كلما أمكن ذلك .

ويتأكد من جديد ، أن الاستثمار الأمثل لهذه الكفاءة ، مسئولية أخلاقية ، تقع ، أساسا وإن لم يكن كلية ، على عاتق العلماء افرادا وتنظيمات .

مواضع المسئولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث

١- اختيار « المشكلة » موضوع البحث

فى المجتمعات المتقدمة يجيز الباحثون لأنفسهم حريات كثيرة فى اختيار المشكلات التى يتناولونها بالبحث . وقد يكون الأساس فى اختيار المشكلة كونها مرتبطة بصورة ما بالمجال الذى ينال منحا بحثية من إحدى المؤسسات . وقد يكون الأساس هو ارتباطها بصورة ما بمشروعات الأستاذ البحثية ، وقد يكون ذلك الأساس مجرد طرافتها .

أما فى المجتمعات النامية فثمة مسئولية أخلاقية ملقاة على عاتق العلماء ، مؤداها أن المشكلات التى يختارونها لبحوثهم يجب ، أولا وقبل كل شىء أن تكون مشكلات لها وزن أو دلالة بعبارة أخرى أن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمى أو الاجتماعى . ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون مشكلة البحث ذات مرام تطبيقية نفعية واضحة ومباشرة ، كما أشاعت بعض الدوائر فى مجتمعنا المصرى فى وقت من الأوقات . ولا يعنى الالتزام بأن يكون اسم المشكلة أو عنوانها ذا رنين ضخم كما لا نزال نجد عند كثير من الزملاء . كذلك لا يعنى هذا أن أمام الباحث كتالوجا يستطيع أن يختار منه المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها ، ولا أن يملى عليه أحد ما ينبغى له أن يختار وما لا ينبغى له .

ولكن يعنى فقط أن يكون الباحث ، وهو يختار مشكلته ، على بينة من وزنها ومعناها . وهذا يقتضيه أن يشحذ وعيه بحيث يمكنه هذا الوعى من رؤية المشكلة وسط شبكة من العلاقات متسعة الرقعة ، علاقات بعالم المسائل المنهجية ، والنتائج التطبيقية .

وبقدر ما تكون رؤيته واضحة لعقله ، وبقدر استطاعته أن يقدمها (أى يقدم هذه الرؤية) واضحة لعالم المتخصصين ، ومن يتوقع « أن يهمهم الأمر » ويكون تبرير عناصر الوقت والجهد والمال التى سوف ينفقها فى بحث هذه المشكلة وايجاد الحل أو الحلول المناسبة لها .

ومن ثم نستطيع أن نتصور كيف أن المشكلة الواحدة نفسها قد تبدو فى نظر أحد الباحثين مشكلة عقيمة ، أى مقطوعة الصلات بأى مجال رحب ، بينما يراها باحث آخر أنها شديدة الخصوبة . وفى هذه الحالة يقضى الحس الأخلاقى بأن يتركها العالم الأول ، بينما يعنى بالنظر فيها العالم الثانى .

وكل العلماء معرضون لذلك ، وكل المشكلات يمكن أن يجرى عليها هذا ، والنتيجة التى نخرج بها هى أنه حيث يكون الباحث متمكنا من الرؤية الرحبة للمشكلة ، وحيث لا تستعصى المشكلة عليه فى هذا الاتجاه ، فثمة إمكانية بحثية مبررة أخلاقيا . ويدعم هذا التبرير أن هذا العالم سيكون أقدر من غيره على استخلاص معظم ما تنطوى عليه هذه المشكلة وحلولها من إمكانات لمستقبل الجهود البحثية والتطبيقية .

يلزمنا قبل أن نترك هذه النقطة إلى ما يليها أن نوضح أن جوهر المسئولية الأخلاقية هنا هو أن يكون العالم ، فى هذه المجتمعات النامية ، فى محاولة دائبـــة واعية ، بأنه يقدم أفضل استثمار ممكن لوقته وجهده ، وما ينفق له أو عليه من أموال ، لأن ظروف الحياة فى هذه المجتمعات لا تسمح بكثير من عناصر اللهو والعبث التى يمكن أن تقع فى هذه المجالات مما تسمح به ظروف الحياة فى المجتمعات المتقدمة ، حيث الوفرة فى أشياء كثيرة .

٢ - العناية بـ « التصميم »

تتغلغل المسئولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة العالم فى نواح كثيرة من توظيفه هذه الكفاءة وخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية . ومن بين الأمور التى يجب إثارتها هنا مسألة تصميم[1] البحوث التى يقوم بها . والمقصود هنا هو التصميم بأوسع معانيه ، وهو التخطيط للبحث بدءًا بـ (أ) اختيار عينات البحث و (ب) العناية بتدريب الباحثين المساعدين وحسن الاشراف عليهم ، و (ج) الأداة التى استخدمها لاستنطاق ما جمعه من بيانات .

وفيما يلى نتحدث عن كل من هذه النقاط الأربع :

١ - اختيار عينات البحث

فى بحوثنا عن التعاطى المزمن للحشيش ، وقد أجريناها على عينات من الرجال مختلفة النوعيات والأحجام ، تبين لنا أن البحث عن ارتباط مباشر بين التعاطى وبين تدهور الأداء على عدد من المقاييس الموضوعية للوظائف النفسية بحث لا يجدى ، فليس هناك ارتباط مباشر . ولكن هناك ارتباطا غير مباشر بين الطرفين المذكورين ، وتتدخل بينهما في تحقيقه ثلاثة متغيرات متوسطة للتعديل ، أو ما يمكن تسميته « بالمتغيرات المعدلة »[2] ، وهى : التعليم ، والعمر ، وبعد « الريفية – الحضرية[3] » وتعتبر هذه المتغيرات الثلاثة جوانب لما يسمى « بمستوى التنبه العصبى[4] » ومن ثم فحيث يكون مستوى التعليم مرتفعا ، والعمر فـــى

---

(١) Design

(٢) Moderator Variables

(٣) Urabanism - Ruralism

(٤) Level of arousal

بدء الشباب والاقامة فى المدن الكبرى ، يكون تعاطى الحشيـــش مصحوبا بأكبر قدر من تدهور الأداء . وحيث يكون مستوى التعليم منخفضا (أو حيث تكون الأمية) ، والعمر متأخرا ، والإقامة فى القرى ، ينخفض أو يتلاشى أى ارتباط بين التعاطى والأداء . وتعتبر هذه النتيجة فى نظرنا بالغة الأهمية فيما يتعلق بالموضوع الذى نناقشه حاليا .

ولكى ندرك هذه الأهمية نتصور ماذا كان يمكن أن يحدث لو أننا ، منذ البداية ، أخذنا عينات من المتعاطين أقرب إلى الأمية ، وإلى السن المتأخر ، وإلى الريفية أو نصف الريفية فى هذه الحالة كان محتما علينا أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه لا توجد علاقة بين تعاطى الحشيش وبين تدهور الأداء . وفى نوع من الغفلة ، وهذا ما يحدث كثيرا ، كنا سنضع هذا الاستنتاج فى صيغته المعممة [1] . وإذا أدخلنا فى حسابنا ما يقوم به « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » من تقديم المشورة العلمية أحيانا لأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية ، وهى مهمة أسندها إلى المركز ، المرسوم بقانون الصادر بانشائه ، أدركنا مدى الحرج الأخلاقى الذى كنا سنتورط فيه مع المركز . فى حين أن الوقاء الأوحد الذى وفر علينا ، وعلى المركز ، وعلى الدولة ، الوقوع فى هذا الخطأ هو مجرد الحرص ، لأسباب منهجية (أى تتعلق بالكفاءة العلمية) ، على تنويع العينة مع تكبير الحجم ، مما مكننا فيما بعد من تفتيت هذه العينة إلى مجموعات فرعية متنوعة فيما بينها، ومتجانسة بداخل كل منها ، مع استمرار احتفاظ هذه المجموعات باعداد كبيرة

---

(١) وهو ماحدث فى بحث واسكو Waskow الذى نشرته سنة ١٩٧٠ لحساب «المعهد القومى للصحة النفسية » فى واشنطن ، حيث أجرت دراستها على رجال فى سن متأخرة ، ومتوسط معامل الذكاء لديهم أقل من ٩٠ . وشبيه هذا ما حدث أيضا فى بحثين أجريا فى جامايكا ، وبحث أجرى فى كوستاريكا خلال السبعينات حيث كانت عينات المتعاطين المفحوصين فى هذه البحوث أقرب إلى الأمية والريفية .

نسبيا بحيث تسمح ، بعد التحليلات الاحصائية المناسبة ، بالخروج باستنتاجات لا تقتصر دلالتها على الدلالات الاحصائية فحسب ، بل تتعداها إلى الدلالات الاجتماعية والاكلينيك (Soueif et al. 1975; Soueif et al. 1967; Soueif 1976)
يثير هذا الحديث عن اختيار عينات البحوث ، وما يستتبعه من مسئولية أخلاقية فى حالة علماء الدول النامية مسائل كثيرة .

أولها سؤال يلزمنا الإجابة عليه سريعا ، ولو أنه لا يخصنا فى هذا السياق مباشرة ، ولكننا نجيب عليه لكى نزيحه من طريق التفكير فلا يبقى كمصدر لتشتيت الفكر . ألا يستتبع اختيار العينة مسئولية أخلاقية فى حالة علماء الدول المتقدمة ؟ الإجابة لدينا انه يستتبع فعلا هذه المسئولية . ولكن ليس بالدرجة والالزام اللذين يستتبعهما فى حالة علماء الدول النامية .

لكن السؤال الجوهرى الذى يستلزم المواجهة ، والذى يقوم فى واقع الأمر مقام الجذر وراء عدد كبير من الأسئلة الفرعية ، هو : لم هذا الاهتمام بموضوع العينات ؟ أو ماهو التعميم المعقول الذى يمكننا الخروج به من مثال بحث تعاطى الحشيش الذى ضربناه ؟ وإجابتنا على ذلك هى : أن خطوة اختيار عينات البحث تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث ، أى بحث بمثابة الجذر بالنسبة إلى سائر اجزاء النبات ، أو تكاد أن تكون كذلك . ومن ثم فان أى خطأ يتسرب إليها ، سواء أكان مقصودا أم غير مقصود ، من شأنه أن يتسرب إلى مضمون كل الخطوات التالية ، مهما يكن اتقانها من حيث الشكل . يستوى فى هذا الكلام عينات الأشخاص ، إذا كانت مفردات جمهور البحث أشخاصا . أو عينات الآراء فى قضية معينة إذا كانت المفردات آراء . أو عينات السلوك . إذا كانت المفردات وحدات سلوكية معينة .

ويتعرض الباحث عادة لاغراءات لا حصر لها للحيد عن القواعد المنهجية

السليمة فى اختيار العينات ، منها اغراء صغر الحجم ، ومنها اغراء سهولة الوصول إلى الأفراد (أو المفردات) ... الخ . وقد أثر ذلك بشدة فى مضمون العلوم النفسية كما نشأت داخل إطار المجتمعات المتقدمة . مثال ذلك ما نلاحظه فى كثير من مراجعاتنا الحديثة لعدد من حقائق العلوم النفسية من أنها لا تنطبق إلا على شباب الطبقة المتوسطة من الذكور ، دون بقية الشرائح الاجتماعية ، مع أن هذه الحقائق تقدم فى المراجع فى صياغات معممة بحيث توحى بأنها صادقة صدقا محققا على أبناء وبنات جميع الشرائح الاجتماعية ، ولكن هذا غير صحيح لأن البحوث الميدانية أو المعملية التى تستند إليها هذه الحقائق أجريت أصلا على عينات من تلاميذ المدارس أو الجامعات . وهو خطأ لا يجوز أن يتكرر من علماء الدول النامية ، لأسباب متعددة منها : أولا - أن هذا نوع من الفاقد لا تقوى هذه الدول على تحمله ، لا من حيث الانفاق ولا من حيث عدد العلماء العاملين فى هذه الدول . وثانيا - لأن خبرة علماء الدول المتقدمة تقوم أمامنا مفصحة عن كل ما تنطوى عليه من إيجابيات وسلبيات ، وبالتالى ليس أمامنا عذرا ألا نفيد من هذا التاريخ . وثالثا - لسبب هام يتعلق باختلاف كبير بين بنية المجتمع النامى وبنية المجتمع المتقدم عموما ، فالوزن النسبى لشريحة الطبقة المتوسطة ، وخاصة المتوسطة الصغرى ، من ساكنى المدن ، أكبر كثيرا من الوزن النسبى لهذه الشريحة فى المجتمع النامى . ومن ثم فالأخطاء المترتبة على التعميم من بحث هذه الشريحة إلى بقية الشرائح أخطاء محدودة نسبيا فى حالة المجتمعات المتقدمة ، فى حين أنها أخطاء جسيمة فى حالة مجتمعات العالم الثالث ، ومن هذه الزاوية يلزمنا أن ننظر إلى بحوث الزملاء فى وطننا ، أولئك الزملاء الذين يقتصرون فى بحوثهم على أخذ عينات من تلاميذهم ثم يقدمون نتائجهم فى صياغات معممة . هنا تبدو الاتباعية أو المحاكاة العمياء لما يفعله علماء الدول المتقدمة ضارة أبلغ الضرر . بالعلم الوليد فى مجتمعاتنا النامية .

وثمة مثال آخر فى موضوع العينات يفصح عن الأخطار المحدقة بعلماء الدول النامية بدرجة تبلغ أضعافا مضاعفة لما يمكن أن يحيق بنتائج علماء الدول المتقدمة فى ميادين مشابهة . هذا المثال يتعلق بما جرت العادة على اتباعه فى بعض بحوث الرأى العام التى أجريت فى السنوات الأخيرة فى مصر ، ونعنى بهذا الاجراء تثبيت العينة لسنوات متعددة واستمرار اعتبارها ممثلة للحقيقة الاجتماعية . وهو إجراء ينبغى إعادة النظر فيه على ضوء كثير من الاعتبارات البحثية والاجتماعية ، وأخطرها سرعة وعنف التغيرات التى تتعرض لها أوضاع الأفراد وشبكة العلاقات الاجتماعية ، فى مجتمعات لا تكاد تنعم بأى استقرار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى . فإذا كان إجراء تثبيت عينات الرأى العام مقبولا ومتبعا فى بعض المجتمعات المتقدمة فليس هذا مبررا كافيا لمحاكاته فى مجتمعات العالم الثالث .

ب - العناية بتدريب الباحثين المساعدين وحسن الإشراف عليهم

لتدريب الباحثين المساعدين (فى الميدان أو فى المعمل) هدفان : الكفاءة والأمانة . وقد تكلم دينر وكراندال (Diener & Crandall 1978, p.151 ff.) عن الدوافع المتعددة التى تدفع بعض المساعدين أحيانا إلى التحيز أو التزييف الصريح للبيانات التى يتصدون لجمعها .

والذى يهمنا فى هذا المقال هو أن نبين كيف أنه فى معظم البحوث السلوكية لا غنى للعالم عن استخدام عدد من الباحثين المساعدين ، وان حصيلة عملهم فى النهاية مسئوليته هو قبل أى إنسان وقبل أى سلطة أخرى .

أما عن وجه الضرورة فى استخدام المساعدين فهو غالبا حجم البحث ، فكثيرا ما يتجه الباحث السلوكى إلى جمع بياناته من عدد كبير من الأفراد ،

وذلك بهدف الوصول إلى نتائج ذات دلالة اجتماعية ، أو اجتماعية اكلينيكية .
وكلما كان البحث ذا أهداف تطبيقية صريحة (وهو ما يغلب على بحوث العلماء
فى الدول النامية) كان الباحث أشد ميلا إلى تجميع بياناته على أعداد كبيرة .
وفى هذه الحال يجد نفسه مضطرا إلى اللجوء إلى الباحثين المساعدين لكى ينجز
بحثه فى زمن معقول . والخطوة الأولى نحو تنفيذ هذا القرار تكون عادة بالنظر
فى تدريبهم على استخدام أداة معينة أو مجموعة من الأدوات المعملية أو
السيكومترية . ويتجه التدريب عادة إلى هدفين : هما الاستخدام الكفء لهذه
الأدوات ، وفى الوقت نفسه استخدامها على أساس تعليمات موحدة ، وذلك حتى
يمكن تجميع البيانات معا فى نهاية الأمر كأنما الذى قام بالتطبيق شخص واحد
على درجة عالية من الاتساق الداخلى . ويتحمل الباحث المسئولية كاملة أمام
الوسط العلمى ، وأمام السلطات الاجتماعية التى يجرى البحث لحسابها ، يتحمل
هذه المسئولية سواء عن مستوى كفاءة المساعدين ، أو عن مستوى امانتهم .
وتترتب هذه المسئولية على حقيقة كونه ينفرد دون المساعدين بالتخطيط للبحث
ابتداء من اختيار المجال ، وتحديد المشكلة ، إلى اختيار الأدوات أو تكوينها ووضع
خطة التحليلات الإحصائية أو الرياضية . وفى معظم الأحوال لا تظهر أسماء
المساعدين ، ويقتصر الأمر فى النشر على ذكر اسمه وحده أو اسمه مضافا إلى
أسماء الزملاء المشاركين فى التخطيط للبحث . وتترتب تلك المسئولية كذلك على
حقيقة فنية هامة ، مؤداها أن الوسط العلمى ينظر إلى الباحثين المساعدين كأنما
هم جزء لا يتجزأ من أدوات الباحث ، وفى هذا الصدد فإن ما يصدق على
المقاييس والاختبارات والأدوات المعملية من مقتضيات التقنين يصدق أيضا على
المساعدين . بعبارة أخرى ينظر عادة إلى الأداة والمطبق على أنهما يكونان معا
وحدة واحدة ، وبالتالى فأى عيب فى المساعد شأنه شأن عيب فى الأداة ،
والمسئولية فى الحالتين مسئولية العالم الذى قرر أن يستخدمهما .

ويخيل إلينا أن المخاطر المترتبة على استخدام المساعدين فى أعمال العلماء فى الدول النامية أكبر بكثير منها فى حالة الدول المتقدمة ، وذلك لسبب رئيسى يتمثل فى ضعف « قيم العمل »[1] عموما فى هذه الدول ، ولغلبة الطابع الشخصى على كثير من علاقات العمل فيها . فاذا أضفنا إلى ذلك انخفاض الأجر الذى هو آفة العمل فى هذه المجتمعات ، وهو الانخفاض الذى تقوم فى مقابله ، وتقلل من آثاره السيئة ، عند العلماء بعض المثل العليا ، التى تحفظ بعضهم من الزلل ، إذا أضفنا هذه الأمور إلى بعضها البعض فثمة أخطار حقيقية على أعمال العلماء من هذه الزاوية بصورة خاصة ، وبالتالى لابد لهم من التيقظ الشديد لمسئوليتهم الأخلاقية فى هذا الموضع ، ولا مهرب لهم من مواجهة هذه المسئولية بايجاد الحلول الابتكارية التى من شأنهاأن تجعل المساعدين أهلا للثقة فى آدائهم الأعمال المطلوبة منهم على الوجه الأمثل .

جـ - العناية باختيار الاداة او بتكوينها

ثمة ميل عند كثير من الباحثين السلوكيين فى مصر إلى التفكير فى الأداة قبل الموضوع . وتشير خبرتنا إلى أن عددا غير قليل من البحوث المنشورة فى الميدان لم يقم أصلا للاجابة على سؤال بعينه ، ولكن قام بمناسبة وجود أداة - سيكومترية غالبا - فى متناول الباحث . وهو وضع مقلوب تماما بالنسبة لما ينبغى أن يكون . ويتضح أن الباحثين مشغولون أساسا بالنشر ، أى بأن يجدوا ما يمكن أن ينشروه ، وبطبيعة الحال فان وجود الأداة يوفر لهم هذه الفرصة . والنتيجة أن كثيرا من البحوث المنشورة لدينا - فى مجال العلوم النفسية - ليس سوى تطبيقات عمياء لأداة أو لبضع أدوات ، وقد جرت على نتائج التطبيق بضع تحليلات إحصائية من نوع غاية فى السذاجة غالبا .

---

(١) Work Values

ونتيجة لهذا الوضع الذى لا علاقة له بطبيعة البحث العلمى وأهدافه ، فقد تورط الكثيرون من الباحثين النفسيين ، فى مصر وفى العالم العربى ، فى نشر أدوات لا يجوز نشرها خارج حدود أعضاء التخصص الدقيق (كما تنص على ذلك تعليمات أخلاقيات النشر العلمى المنصوص عليها فى منشورات كثير من جمعيات علم النفس العالمية) . أصبح كثير من أدوات القياس والاختبارات النفسية مستباحة فى مصر وفى الوطن العربى ، لغير المتخصصين [٢] ، مما يثير الشك الآن فى صلاحية كثير من هذه الادوات للاستعمال فى أى نشاط علمى أو مهنى.

والأصل فى استخدام الأداة فى أى بحث علمى أن تأتى تابعة لمشكلة البحث . فانشغال الباحث بمشكلة ما يأتى فى الترتيب الزمنى والمنطقى فى المحل الأول . وعندما يبدأ الباحث التفكير فى إحالة المشكلة إلى اجراءات بحثية يبدأ لديه الانشغال بالتفكير فى الأداة . وفى هذا المقام تتداعى على ذهنه مجموعة من الأسئلة تخص حسن اختيار هذه الأداة ، وأحيانا تتجه به هذه الاسئلة إلى التدبير لتكوين أداة تناسب مقومات البحث الذى هو مقبل عليه . وبالتالى يثرى ميدان التخصص لا بالأفكار والمعلومات فحسب ، ولكن بالأدوات أيضا .

وهناك ميل آخر لدى عديد من علماء النفس فى مصر ، وفى الوطـــن العربى ، إلى استيراد أدوات جاهزة من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بوجه خاص ، وتطبيقها كما هى ، ونشر نتائجها كما لو كانت تحمل صدقا ذاتيا لا علاقة له بالبيئة التى تم تكوينها أصلا فيها والبيئة التى يتم التطبيق فيها . وقد يلقى الباحث – فيما ينشره – ببضع عبارات تشير إلى تنبهه لاحتمال وجود تحيز

(٢) حدث ، فى الستينات أن نشرت ونوقشت عدة مقاييس من بطارية MMPI على صفحات أحدى المجلات الاسبوعية

حضارى فى الأداة يحتم التحفظ فى تقبل نتائج تطبيقها فى الإطار الحضارى المصرى أو العربى . ولكنه لا يفعل أكثر من ذلك . وبهذا تكون هذه الكلمات من باب ذر الرماد فى العيون ، وربما كذلك من باب تلجيم محاولات النقد الجادة .

ومن المعلوم فى تاريخ استعمال المقاييس النفسية ، أنها تعرضت لكثير من النقد فى المجتمعات الغربية ، لأنها كانت الأساس فى ظهور كثير من المعلومات المشوهة عن شرائح اجتماعية عريضة فى تلك المجتمعات نفسها ، وبالتالى فقد استخدمت أحيانا لتبرير العديد من المظالم الاجتماعية . وقد طبقت كذلك فى المستعمرات ، خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لتبرير مظالم من نوع أسوأ . ومن ثم فان استعمال الزملاء المصريين والعرب لهذه الأدوات ، على علاتها ، يعرضهم لمسئولية أخلاقية بالغة الثقل ، تجاه مواطنيهم . وتحتاج هذه المشكلة إلى مواجهة منهجية على مستوى عال .

ويدخل بعض الزملاء فى مشروعات علمية تعاونية مع بعض العلماء الغربيين . والغالب أن تأتى المبادرة من الجانب الغربى ، لأنه ، لسبب ما ، يهتم بتجميع بيانات على اختبار أو مقياس تم تكوينه حديثا ، وهو يريد أن يستكمل هذه البيانات بمعلومات حضارية مقارنة . وكثيرا ما يكتفى الزميل المصرى أو العربى بجمع البيانات المطلوبة وإرسالها إلى الباحث الغربى فى صورتها الخام . وهوعادة لا يتطوع بتحليلها محليا نظرا لما يتوقعه – بحق – من متاعب فى هذا السبيل . وتكون المكافأة فى كثير من الحالات نشر البحث – فى إحدى الدوريات الغربية المتخصصة – بالإسمين معا ، العالم الغربى والعالم المصرى أو العربى . وإذا غضضنا النظر عن احتمالات سوء النية السياسية أحيانا (من الجانب الغربى) ، فالملاحظ عادة أن جل اهتمام الباحث الغربى فى مثل هذه المشروعات ينحصر فى أداته الجديدة كما تبدو من منظور إطاره الحضارى ، أى أن الاطار

الحضارى الغربى فى هذه الحالة يكون هو النقطة المرجعية [1] التى تحدد معنى النتائج فى مجموعها . ومن ثم يبقى واجبا على الجانب المصرى أو العربى أن يهتم بعد ذلك بهذه الأدوات من منظور إطاره الحضارى . بعبارة أخرى ، يبقى على الجانب الوطنى أن يعيد معالجة الأداة والنتائج لو أنه أدخل فى حسابه ما يمكن تسميته ب « حد التصحيح الحضارى » [2] ، والذى مؤداه أن تعاد صياغة الاختبار بحيث تصبح علاقته بالإطار الحضارى المحلى مكافئة لعلاقة الصيغة الأصلية بإطارها الحضارى الأصلى ، ثم تقدم النتائج المترتبة على هذا المنظور . وهو واجب علمى قلما يتصدى له الزملاء الوطنيون . ولا شبهة عندنا فى أنه واجب معقد وشاق ، إلا أن هذا لا يقلل من ضرورة القيام به ، كضرورة تقتضيها اعتبارات أخلاقية فى العلم . وربما كان الحل هنا ، إذا تنبه الزملاء الوطنيون إلى هذا الواجب ، الحل يبدأ بأن يشترطوا تضمين هذا الجزء من المشروع البحثى التعاونى منذ البداية ، بحيث تتضمن نفقات المشروع الأصلى تكاليف إجراء هذا الجزء أيضا .

من الواضح فى موضوع اختيار الأداة أو تكوينها أنه ينطوى على مشكلات ذات مضمون أخلاقى إلى جانب مضامينها الأخرى ، العلمية والفنية . ومن الأهمية بمكان التنبه إلى العلاقة الوثيقة بين المضامين العلمية والفنية من ناحية والمضامين الأخلاقية لهذه المشكلات من ناحية أخرى . فمسألة توفير شروط الكفاءة الفنية لهذه الأدوات قد تبدو مسألة علمية خالصة ، ولكن النظرة الفاحصة الواعية تكشف فورا عن أبعادها الأخلاقية . مثال ذلك حساب معامل الثبات لأدوات البحث . فهذه خطوة تقنية يجب أن يقوم بها الباحث ، ويترتب عليها من الناحية العملية الوصول إلى تقدير كمى لمقدار الخطأ المعيارى الذى تنطـوى

---

(١) Reference point

(٢) Cultural Correction-term

عليه أية نتيجة نخرج بها من تطبيق الأداة . وبدهى أن ترشيد سياسات الدولة بناء على استخدام هذه الأدوات يعنى أن الدولة سوف تنفق أموالا ومجهودات فى اتجاه معين دون اتجاهات أخرى . وهنا بالضبط تبدو مسئولية العلماء فى هذا الموضوع ، فلو أن الأساس الذى نقيم عليه مشورتنا كما نقدمها للدولة يستند إلى معلومات تجمعت نتيجة لتطبيق أداة ضعيفة الثبات فمعنى ذلك أن احتمالات الخطأ فى النتائج التى خرجنا بها مرتفعة ، وكذلك فيما نرتبه على هذه النتائج . وبالتالى فمع أن الأمر هنا لا يستوجب أن يمتنع العالم عن إبداء المشورة ، فانه يلزمه ، أخلاقيا ، أن ينبه إلى حدود هذه المشورة ، حتى يتاح لصانع القرار أن يوازن بين الأخذ بالنصيحة على علاتها أو ببدائل قد تتاح له من مصادر أخرى أو .. الخ . وجدير بالذكر أن الأوجب أخلاقيا أن يبذل العالم جهدا إضافيا فى محاولة لإعادة النظر فى كفاءة الأداة ، والعمل بما أوتى من علم بالتقنيات على رفع درجة ثبات الأداة قبل التقدم بها للحصول على معلومات تقدم لصانعى السياسات فى المجتمع .

وما يقال فى هذا السياق عن الثبات يقال كذلك عن الصدق ، وعن أحادية البعد ، وسائر الشروط التى من شأنها إذا توفرت للأداة أن تجعل منها – فعلا لا قولا فحسب – وسيلة لزيادة ضبط المعرفة بالواقع ، وبالتالى زيادة الجدوى التطبيقية من استخدام الأداة فى ترشيد السياسات .

د - العناية باختيار طرق تحليل البيانات

طرق تحليل البيانات التى يجمعها العالم السلوكى فى أى بحث يقوم به جزء لا يتجزأ من نسيج الفكر البحثى لدى العالم . وعليه يتوقف وضوح الاستنتاجات التى يخرج بها من بحثه ، وثراء هذه الاستنتاجات ، وقبل هذا وذاك صدقها أو مشروعيتها المنهجية .

ويبلغ تغلغل طرق التحليل فى فكر العلماء الآن أنها تتدخل بصورة حاسمة منذ البداية – فى اختيار تصميم دون غيره من التصميمات لبحوثهم . فكون الباحث واضح الفكر ، منذ بداية الانشغال بمشروع بحثى معين ، أنه سوف يستخدم فى تحليل بياناته تحليل التباين الفارق (١) وليس مجرد تحليل التباين (٢) يوجهه منذ البداية إلى أن يجمع بياناته – عن الظاهرة موضوع الدراسة – بطريقة معينة دون غيرها . وكونه يعرف مزايا وحدود التحليل العاملى يوجهه من حين لآخر أن يثير أسئلة بحثية معينة ، وبالتإلى يجمع بياناته بالطريقة التى تناسب الرد على هذه الأسئلة عن طريق إجراء التحليل العملى . وكونه يعرف مزايا التحليل اللابرامترى يكسبه الجرأة على أن يفكر فى اتجاه معين ويخطو خطوات معينة لا يقدم عليها فى ظل التحليل البرامترى وهكذا .

وجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن طرق تحليل البيانات ليست سوى وسائل ابتكرها العلماء على مر الأجيال ليتمكنوا – بوساطتها – من الخروج باستنتاجات مفيدة من مشاهداتهم الجزئية التى لا يفتأون يجمعونها ، وليتمكنوا – بالاضافة إلى ذلك – من إحكام العلاقة بين استنتاجاتهم من ناحية ومشاهداتهم من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن مجرد اتقان العالم للدراية بهذه الطرق وبكيفية استخدامها يضمن له درجة الكفاءة فى جزء معين من عمله ، ليس ذلك فحسب ، بل ويضمن له درجة من الأمان ضد الذلل فى استنباطاته ، وهو أمر له مضامينه الأخلاقية بالنسبة لموقف العالم فى مجتمعه عموما ، من حيث أنه قيادة فكرية لهذا المجتمع فى مواجهته لمشكلات الصناعة أو الزراعة أو المرض أو التربية . . . الخ . ويزداد وزن هذه المضامين الأخلاقية فى حالة علماء الدول

(١) Analysis of Covariance

(٢) Analysis of Variance

النامية ، حيث العلماء عملة نادرة ، وحيث تنطوى تنشئتهم على اقتطاع مباشر من أقوات المواطنين الذين يعانون أصلا من شح هذه الأقوات بصورة تضنيهم فى الحاضر ، وتهددهم فى المستقبل .

وغنى عن البيان أن كل جديد فى طرق تحليل البيانات لم يبتكر على سبيل الترف أو الزخرف ، ولكن ابتكر للتغلب على مشكلة كانت الطرق السابقة تعجز عن مواجهتها . فالتحليل اللابرامترى ابتكر للتغلب على ضرورة افتراض اعتدالية التوزيع فى حالة التحليلات البرامترية . وطرق التحليل الخاصة ببحوث الحالة الواحدة ابتكرت للتغلب على عجز طرق التحليل الإحصائى العادية عن الدخول فى هذا المضمار وتوقفها عند حدود البحوث المجراه على مجموعات ، ثم أن هذا نفسه مكن الدارسين من التعمق فى بحث " العمليات " [(1)] ، دون التوقف عنـــد سلسلة من النقاط الساكنة ، واعتبار هذه النقاط ممثلة فى مجموعها لعملية أو لعمليات وهو اعتبار تعسفى لا يقوم على صحته دليل (Hersen & Barlow 1976 .p. F.F).

ومعنى ذلك أن الدراية بكل مايجد من أساليب لتحليل البيانات من شأنه أن يزيد من قدرات الباحث ويمنحه مزيدا من حرية الحركة فى بحوثه . وبذلك يزيد من قدرته على أن يثير أسئلة لم يكن يقوى على إثارتها قبل أن تتيسر له الدراية بهذه الأساليب الجديدة . ثم أنه يزيد من تمكنه من الوصول إلى اجابات ذات معنى . وفى الوقت نفسه على درجة عالية من اليقين .

والعلماء الذين يتنبهون إلى ذلك من أبناء المجتمعات النامية إنما يقدمون لمجتمعاتهم أفضل استثمار لما وضعته هذه المجتمعات فيهم من أموال وآمال .

---

(١) Processes

٣ - تفسير النتائج والتعليق عليها

من الأقوال التى لم تعد تحتمل مزيدا من الترديد أن النتائج الاحصائية لا تنطق بنفسها ، ولكن لابد للباحث أن يتولى إنطاقها . وتدخل هنا ، بنصيب وافر، كثير من القدرات التى لا يمكن للباحث أن يتهرب من مسئوليته عن تنميتها.

ونخص بالذكر فى هذا المقام مدى استيعابه للتراث البحثى الخاص بمشكلته، وقدرته على الإفادة المثلى من هذا التراث ، ومدى وضوح أبعاد المشكلة أصلا فـى ذهنه ، سواء على المستوى النظرى أو على مستوى النتائج التطبيقية التى يمكن أن تترتب عليها .

ولمسألة تفسير النتائج والتعليق عليها أبعاد متعددة ، منها المشروعية المنهجية للتفسير والتعليق المطروح فى ضوء طرق التحليل التى استخدمها الباحث، وفى نوعية وكفاءة الأدوات التى استخدمها فى جمع بياناته . ومنها ثراء التفسير والتعليق من حيث الإيحاءات التى يقدمها بفتح منافذ لمزيد من البحث فى المستقبل. ومنها قدرة التفسير المطروح على استيعاب تفسيرات سابقة لبعض ظواهر فى الميدان نفسه بحيث تبدو بالنسبة له جزئية الصدق أكثر منها مرفوضة. ولكن البعد الذى يعنينا فى هذا المقام هو البعد الأخلاقى . وهو بعد معقد غاية التعقيد ، فهو يبدو من ناحية بعدا مترتبا على الأبعاد السالفة الذكر ، ومن ناحية أخرى يبدو وكأنه بعد فى مستوى هذه الأبعاد نفسها .

ولا مجال هنا للافاضة فى هذا البحث .

لذلك نقصد مباشرة إلى بيان الجوانب الأخلاقية لهذه الخطوة من خطوات البحث العلمى .

تبدو التفسيرات والتعليقات المطروحة بشأن بيانات بعض البحوث السلوكية

منافية للشعور الواجب توفره عند الباحث بأن عليه مسئولية ثقيلة عن كل ما يقول.

وفى السبعينات شهد مجتمع العلماء نموذجا مضخما لذلك فى عدد لا يستهان به من البحوث السلوكية التى نشرت عن الآثار النفسية المترتبة على ، والمصاحبة لتعاطى القنب لمدد طويلة . وكانت هذه التفسيرات والتعليقات تلقى صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى . وكانت تلقى فى سياق التقارير العلمية المنشورة فى دوريات التخصص أحيانا ، وأحيانا أخرى تقدم للقارئ غير المتخصص فى مقالات مبسطة تنشر فى الصحف اليومية أو الأسبوعية . وكان تقديم هذه التفسيرات والتعليقات يصدر أحيانا عن علماء قاموا بأنفسهم بدراسات ميدانية ، أو معملية ، وأحيانا أخرى تصدر عن علماء يعلقون على بحوث غيرهم من الدارسين ويحملونها ما يتراءى لهم – على البعد – من تأويلات .

ووجه الخطأ هنا أن أصحاب هذه التعليقات كانوا فى الوقت الذى يرفضون فيه الأخذ بنتائج البحوث التى تثبت وجود تدهور فى عدد من الوظائف العقلية مصاحب للتعاطى طويل المدى ، ويقررون أن البرهان فى مجموعه لا يزال هزيلا كانوا يرجحون البديل المقابل ومؤداه أن التعاطى طويل المدى لا يصحبه أى تدهور . وكانوا يدعمون هذا الترجيح بكل التعبيرات المباشرة وغير المباشرة . والخطأ المشار إليه هنا ليس مجرد خطأ ينتمى إلى مجال النشاط المعرفى ، ولكنه خطأ أخلاقى أيضا ، لأن الموضوع الذى يتعلق به يمكن أن يترتب عليه سلوك ضار . وفى هذه الحالة يكون أصحاب هذه التفسيرات والتعليقات ممن أسهموا – باسم العلم – فى الأضرار بالناس (Malcolm, 1975, p.45 f.f)

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا السياق بحوث قياس ألرأى العام ، والبحوث الشبيهة بها ، أى تلك البحوث التى تعتمد على استثارة أحكام وقياس

اتجاهات نحو موضوعات محدودة وغالبا غير سياسية ، كموضوع قانون الأحوال الشخصية ، أو موضوع دعم السلع والخدمات الأساسية ، أو موضوع مجانية التعليم الجامعى .. الخ . فى هذه الموضوعات وأمثالها ، وفى مجال قياس الرأى العام ، لا يستطيع الباحث أن يتنصل من مسئوليته الأخلاقية عن التفسيرات والتعليقات التى يقدمها بشأن نتائج التحليلات الاحصائية لبياناته التى جمعها .

وأضعف الإيمان فى هذا الصدد أن يراعى الباحث قواعد المشروعية المنهجية فى صياغة تفسيره . ومع ذلك فحتى أضعف الايمان هذا يضرب به عرض الحائط أحيانا . والأمثلة المحلية على ذلك متعددة مع تفاوت فى درجة جسارتها على ماهو حق وماهو أخلاقى .

والواقع أن المجالين اللذين ذكرناهما ، مجال بحوث المخدرات ، ومجال بحوث الرأى العام والاتجاهات ، لم يذكروا على سبيل الحصر ، ولكن على سبيل التمثيل فحسب . والقاعدة العامة التى يمكن أن نؤكدها هنا هى : أنه كلما كان البحث أقرب إلى فئة البحوث التطبيقية كانت الانعكاسات الأخلاقية لتفسيرات العالم وتعليقاته أوضح ، وكانت مسئوليته فى هذا الصدد أوجب . هذا الكلام يصدق عل البحوث السلوكية ذات الأهداف التطبيقية أيا كان مجالها .

والخلاصـــة

اننا نتقدم فى هذا المقال بمحاولة لبيان الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث .

وفى سبيل تقديم هذه المحاولة بدأنا بالقاء الضوء على الأساس العميق الذى تستند إليه دعوانا هذه . لماذا تكون الكفاءة العلمية للباحثين فى العالم الثالث

مسألة أخلاقية ؟ ثم انتقلنا إلى الحديث عن الأخطار الواقعية المحدقة بكفاءة العلماء فى هذا الجزء من العالم . ماذا يتهدد هذه الكفاءة وكيف يقع التهديد ؟ .

بعد ذلك انتقلنا إلى تفصيل الحديث فى موضوعات المسئولية الأخلاقية فى سياق النشاط العلمى للباحثين . فأوضحنا أن هذه الموضوعات انما تكون فى : «اختيار المشكلة» التى يجعلها الباحث موضوعا لبحثه ، وفى جميع عناصر التصميم أو الخطة التى يتبعها فى أداء البحث وفى تفسير النتائج التى يحصل عليها . وبعبارة موجزة ، فان مواضع المسئولية الأخلاقية تكون حيث يخطو الباحث خطواته الكبرى فى ممارسة نشاطه العلمى .

والمقال بصورته الراهنة مجمل أشد الإجمال ، لأن المقصود بهذه الصورة هو طرح الدعوى الرئيسية ، فى معالمها الكبرى ، لاستثارة أكبر قدر من النقاش التقويمى ، على أمل أن تعاد كتابتها فى ضوء ما أثير من ملاحظات .

REFERENCES

Hersen, M. & Barlow, D.H. *Single - Case experimental designs*, New York : Pergamon, 1976 .

Malcolm, A.I. *The craving for the high*, Canada : Pocket Book, 1975 .

Soueif, M.I. Chronic cannabis users : further analysis of objective tests, *Bulletin on Narcotics*, 1975, 27/4, 1-26 .

Soueif, M.I. Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption, *Bulletin on Narcotics*, 1976, 28/1, 25 - 42 .

Soueif, M.I. *The differential association between chronic cannabism and impairment of psychological function : a theoretical framework*; Papers Presented at the 6th international Institute on the Prevention & Treatment of Drug Dependence, Hamburg, Germany, 28.6 - 2.7. 1976; ed by E.J. Tongue & L. Graz, Lausanne : I.C.A.A., 1976 , 106 - 118 .

التوجهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر
دراسة فى الالتزامات العلمية والعملية والاخلاقية للبحث الاجتماعى

مخطط مبدئى للدراسة

« مشروع للمناقشة »

محمد على محمد

ملاحظة مبدئية

يمكن أن تندرج هذه الورقة تحت المحور الأول ، اذ هى تسعى إلى طرح قضية التزامات البحث الاجتماعى ومسئولياته من جوانبها العلمية والعملية والأخلاقية ، وذلك من خلال تقويم الاتجاهات والأطر الفكرية ، والانجازات التى تحققت على صعيد البحث الاجتماعى كنشاط مؤسس . كما نجد مناقشة أيضا لمسئولية الباحث الاجتماعى ازاء مجتمعه ، « فهل تقف مسئولية الباحث عند حد التزامه ببحث القضايا القومية والمشكلات الجوهرية والملحة بمجتمعه ، أم أن مسئوليته تتعدى ذلك ، وتتحدد فى إطار دوره كباحث وكمثقف فى آن واحد » . ومن الجدير بالذكر أننا تناولنا البحث الاجتماعى من خلال دراستنا للنطاق العلمى الأوسع والذى تمثل فى العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، فمن العسير بالطبع معالجة مسائل البحث الاجتماعى كما لو كانت مستقلة أو منعزلة عن وضعية هذه العلوم والتزاماتها أضا . فكأن تركيزنا على البحث الاجتماعى لم يعزلنا عن الدائرة الأوسع التى يدخل ضمنها البحث كنشاط علمى .

هذا وسوف تعالج النقاط الرئيسية والفرعية الواردة بهذه الورقة معالجة تفصيلية فى دراسة موسعة ، بعد مناقشتها والتعرف على وجهات النظر المختلفة بصددها .

اولا - المدخل

١ - يطرح المدخل مجموعة التساؤلات الرئيسية التى تتصل بدور البحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى المعاصر ، فى ضوء الأهمية المتزايدة للعلوم الاجتماعية واستخدامها فى وصف ، وتشخيص ، وتفسير التغيرات الاجتماعية فى دول العالم الثالث . اذ لم يعد البحث الاجتماعى يمثل فحسب طريقة علم الاجتماع ومنهجه ، وإنما أصبح « أداة » تعتمد عليها العلوم الاجتماعية برمتها فى دراسة الواقع الاجتماعى بمختلف جوانبه بعد أن تداخلت هذه الجوانب على نحو تطلب تطوير استراتيجية نظرية ومنهجية ترتكز على قاعدة المعرفة العريضة لهذه العلوم ، فإلى أى مدى يستطيع البحث الاجتماعى أن يحقق أهداف هذه العلوم فى فهم واقع المجتمع المصرى المتغير وتفسيره ؟ وهل نستطيع الزعم ، بأن البحث الاجتماعى ، يمكننا من الالتزام بمتطلبات اكتساب المعرفة العلمية ؟ وإلى أى حد يكون صحيحا أن نقارن بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية فى هذا الصدد ؟ وما هى القضايا التى ينبغى التركيز عليها عند مناقشة دور البحث الاجتماعى فى إصلاح المجتمع ؟ وما هى القيود المفروضة على الباحث الاجتماعى ؟ وبأى شكل يلتزم ؟ هل يلتزم بقواعد العلم ؟ وهل يلتزم بظروف مجتمعه ؟ ووفقا لأى معيار نختار موضوعات البحث ؟ هل يجرى البحث من أجل ارضاء واشباع طموحه الأكاديمى ؟ أم أن البحث الاجتماعى يجب أن يلتزم بمشكلات المجتمع المصرى وقضاياه الحيوية التى تتصل بمصالح الغالبية العظمى من سكانه ؟ وما هى القيود التى يفرضها تمويل البحوث الاجتماعية على نتائج هذه البحوث واتجاهاتها العامة ؟ وهل ينبغى أن يتوجه البحث الاجتماعى نحو « بؤرة معينة للاهتمام » تكون بمثابة « دليل نظرى » على الأقل ، يستعين به عند اختيار الموضوع ، والتحليل ، والتفسير ، بل واختيار الأدوات الملائمة

لدراسة الواقع أيضا ؟

٢ - مناقشة قضية « الملاءمة الواقعية والتاريخية » للإطارات الفكرية والمنهجية فى البحث الاجتماعى ، والعلوم الاجتماعية بعامة ، حينما تسعى إلى دراسة واقع المجتمع المصرى ، خاصة فى ضوء توجه العلوم الاجتماعية الآن نحو دراسة مشكلات الدول النامية ضمن الاهتمام العالمى بتحليل الأزمات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، ونماذج اللامساواة الاجتماعية ، والصراع من أجل العدالة . .هكذا ، تثار مسألة ضرورة التزام البحوث الاجتماعية فى مصر بتطوير معرفة قابلة للاستخدام (Useable Knowledge) والتطبيق ، على مستوى الوصف والتشخيص (وضع خريطة اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو توفير بيانات أو معلومات .. الخ) والتحليل والتفسير (تحديد العوامل والأسباب المؤدية إلى وقوع الظواهر وارتباطاتها .. الخ) وتصور الحلول الممكنة للمشكلات الاجتماعية (الإسهام فى عمليات صنع القرارات) ، أو تقويم الحلول والإنجازات (المتابعة والتقويم .. الخ) .

ثانيا - الاتجاهات الرئيسية لحركة البحث الاجتماعى فى مصر

١ - التوجهات النظرية : دراسة سريعة لتطور الاهتمامات الفكرية فى علم الاجتماع وتحديد إنجازاتها ومنطلقاتها الرئيسية . ويمكن بصفة مبدئية تناول الاتجاهات التالية :

(أ) المدرسة الاجتماعية الفرنسية الكلاسيكية (محاولة نقل تراث علم الاجتماع الفرنسى الكلاسيكى - أو التأليف فى هذا الاطار - النزوع نحو الأكاديمية والبعد عن التوجه الواقعى) .

(ب) والاتجاه الأنثربولوجى الاجتماعى البريطانى والتوجه النظرى لهذا

الاتجاه هو البنائية الوظيفية ، ومحاولة استخدامها فى إجراء دراسات فعلية تتناول ظاهرات متفرقة ، وتنزع نحو توكيد التصور النسقى (Systematic) للمجتمع .

(جـ) والاتجاه الامبيريقى الإحصائى وهو مرتبط بنمو حركة المسح الاجتماعى والاهتمام بالدراسات الميدانية والاستعانة بالأساليب الكمية .

(د) المحاولات المعاصرة نحو تطوير رؤية نظرية ومنهجية أكثرشمولا وتكاملا لدراسة الواقع الاجتماعى للمجتمع المصرى والعربى ، وتتميز هذه المحاولات بالانفتاح على تيارات فكرية ومنهجية غير تقليدية ، واستخدام مناهج وأدوات بحثية متعددة ، والاهتمام بالأبعاد التاريخية ، والإقليمية ، والدولية ، وباختيار موضوعات بحثية ترتبط بالأزمات المعاصرة للمجتمع المصرى بوصفه مجتمعا ناميا .

٢ – حركة البحث العلمى الاجتماعى : ويكون التركيز هنا على الأنشطة البحثية التى تجريها مؤسسات البحث الاجتماعى فى مصر ، وتقويم منجزاتها فى ضوء توجهاتها النظرية والمنهجية ويشمل ذلك :

أ – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : ثلاثة نماذج رئيسية للبحوث ، البحوث الاساسية Basic Research ، والبحوث التشخيصية Di-agnostic Research ، والبحوث التقويمية Evaluative Research . والملاحظ – بصفة عامة – اهتمام هذه البحوث بالتركيز على مشكلات ، أو دراسة جماعات أو أنماط سلوكية أو ثقافية ذات صلة بمتطلبات عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . والاتجاه المنهجى الغالب على هذه البحوث تمثل فى الاستعانة بالأساليب الإحصائية والأنثروبولوجية ، على المستوى الوصفى بوجه خاص . ومن الناحية النظرية ، غلبت التصورات الفكرية –

المستمدة من علم الاجتماع الغربى الأكاديمى ومعظمها ينزع نحو تبنى تفسيرات وظيفية أو سيكولوچية .

ب - مركز البحوث الاجتماعية (الجامعة الأمريكية) : ينحصر الاهتمام هنا فى تناول موضوعات محدودة النطاق ، ودراسة مجتمعات محلية ، مثل دراسة عمليات توطين الفلاحين فى المجتمعات الجديدة ، ودراسة مشروعات تنظيم الأسرة ، أو تقويم الخدمات الاجتماعية . وواضح من هذه الاهتمامات أنها تدور فى دائرة ضيقة النطاق والهدف ، ومن ثم تستخدم مناهج وأدوات بحثية ملائمة لنوعية الموضوعات والاهتمامات الخاصة بها . كما تثار أيضا هنا المسائل الخاصة بتمويل هذه المشروعات البحثية .

جـ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) : أنشىء هذا المركز كاستجابة ثقافية للهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ ، وذلك بهدف دراسة المشكلات السياسية والاجتماعية فى العالم العربى والشرق الأوسط . وتدور اهتماماته حول عدد من القضايا الرئيسية لعل أهمها : الصراع العربى الإسرائيلى ، والسياسات الدولية والواقع العربى ، والجوانب المختلفة للبناء الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لدول العالم العربى . ويلاحظ من الناحية المنهجية والنظرية أن دراسات المركز تتميز باتساع نطاق بؤرة البحث ، والاهتمام بالبعدين العربى والدولى ، والتحليل النقدى أكثر من الوصفى ، والعناية بالأبعاد التاريخية والسياسية ، والافادة من تكامل إسهامات العلوم الاجتماعية .

د - يمكن عرض نماذج أخرى مثل : المركز الاسلامى الدولى لبحوث السكان التابع لجامعة الأزهر ، ومجلس السكان وتنظيم الأسرة . إلا أننا اقتصرنا على النماذج الثلاثة السابقة بوصفها تقدم أنماطا رئيسية ممثلة

لاتجاهات حركة البحث الاجتماعى فى مصر .

٣ - استخلاصات أساسية : هناك ثلاث نتائج أسفرت عنها هذه التطورات الأكاديمية والبحثية فيما يلى :

أ - الاهتمام بدراسة الواقع الاجتماعى ووصف وتشخيص أنظمته ومشكلاته ، وجمع المعلومات عن مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مصر والوطن العربى ، وذلك فى محاولة لتحقيق مزيد من الارتباط بين حركة البحث الاجتماعى ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . إلا أن ذلك لم يكن يحدث وفق خطة محددة ، أو برنامج موجه لتنسيق هذه الجهود ، وتحديد الاختيارات والأولويات .. الخ ، وإنما هى جهود متفرقة تعبر عنها الفلسفة التى يتبناها كل جهاز للبحث .

ب - الاتجاه نحو توسيع آفاق البحوث الاجتماعية لكى تشمل متغيرات سياسية ، وتاريخية ، واقتصادية سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى ، ودراسة هذه الجوانب من زاويتى التكامل والتعاون الداخلى بين العلوم الاجتماعية (الاجتماع - التاريخ - السياسية - الاقتصاد) .

جـ - البحث عن « بؤرة » مناسبة على المستويين النظرى والمنهجى تصلح لدراسة الواقع المصرى والتغيرات التى يشهدها ، وتطور الاهتمام بالمنظور الاجتماعى الأشمل ، وبالتحليل البنائى التاريخى ، مع ادراك خصوصية المجتمع المصرى ، ومحاولة الالتزام بدراسة ظواهر التخلف ومتطلبات النمو والتقدم الاجتماعى .

ثالثا - محاولات الالتزام العلمى بدراسة التخلف والتغير ومتطلبات التنمية فى مصر والعالم العربى

١ - استجابة للاهتمام العالمى بدراسة أوضاع العالم الثالث اتجهت دراسات العلوم الاجتماعية فى مصر إلى محاولة الإفادة من هذا الاهتمام فى بلورة بؤرة نظرية ومنهجية تكون أساسا للالتزام العلمى للبحوث الاجتماعية ، وتنهض هذه البؤرة الجديدة على عدد من الركائز على النحو التالى :

أ - نقد التصورات النظرية التى لا تتجه نحو دراسة التغيرات والتحولات المعاصرة ، وتسعى بدلا من ذلك إلى تبنى نظرة محافظة على الأوضاع القائمة (الوظيفية بصفة عامة) .

ب - الإفادة من الكتابات التى ركزت على تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى دول العالم الثالث ، بوصفها أكثر ملاءمة - من حيث التوجيه ، والمقارنة ، والتحليل - للواقع المصرى والعربى .

جـ - استخدام الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية فى دراسة مشكلات المجتمع المصرى .

د - الاهتمام بالبعد الطبقى ، وبالأدوار التى تلعبها الطبقات والفئات الاجتماعية والشرائح المختلفة داخل البناء الاجتماعى .

هـ - دراسة الروابط المختلفة (الاقتصادية - والسياسية - والثقافية والعسكرية) بين دول المنطقة العربية وبين النظام العالمى .

و - دراسة دور الأيديولوجيا فى التغييرات الثورية ، وصلتها بالواقع

الاجتماعى (حالة ايران – الثورة الاسلامية .. الخ) .

ح – بلورة تصور سوسيولوجى يستند إلى هذه المحاور ويتوجه نحو دراسة منطقة الشرق الأوسط وتحليل ظاهرة التخلف ، وتبنى منهجية تقوم على تعدد مستويات التحليل (العالمى – الإقليمى « الدولة » – التنظيمى الداخلى « البنية الاجتماعية») .

ط – التركيز على دراسة التحولات والتغيرات المعاصرة فى المنطقة العربية ، فى ضوء مجموعة متنوعة من المتغيرات مثل : التكامل مع الاقتصاد العالمى – تفاعل القوى الداخلية والحروب والصراعات – التنوع الجغرافى والثقافى – محاولات التحديث والكفاح من أجل التحرر الوطنى – أثر تدفق الثروة النفطية فى إعطاء التحولات الاجتماعية طابعا خاصا – تأثير الاحتلال والاستعمار خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فى مختلف أجزاء الوطن العربى – الضغط الخارجى ، ومحاولات إبعاد العالم العربى عن دائرة النفوذ السوفيتى ، وفتح مجالات أوسع للاستثمار والتجارة فى المنطقة وخاصة مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة – نتائج اتفاقية السلام مع اسرائيل على العلاقات الداخلية والخارجية للدول العربية – تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول العربية فكل دولة تمتلك ما تحتاجه الدول الأخرى .

ى – وهكذا ، لا يسعى هذا التصور إلى توسيع نطاق رؤيته للبنية الاجتماعية فى مصر والعالم العربى ، بل أنه يحاول أيضا أن يمد بصره من أجل استشراف آفاق المستقبل ، فيتجه نحو دراسة إمكانيات النمو ، ويؤكد الحاجة إلى تطوير أساليب للتقدم الاجتماعى نابعة من الواقع الاجتماعى العربى ، وكذلك الاعتماد على المبادرات الداخلية ، وأيضا

دراسة رغبات واهتمامات وحاجات الجماهير وتوجيهها أو ترشيدها بشكل يتسق مع توسع الاقتصاد القومى ، ويحول دون بروز أساليب حياة مغتربة عن مسارات وأهداف التنمية الاقتصادية ، اذ يؤدى هذا الاغتراب الثقافى إلى هدر إمكانيات التنمية الحقيقة . وفضلا عن ذلك ففى ضوء توزيع الموارد فى العالم العربى ، هناك حاجة ماسة إلى تأكيد دراسة مشروعات التعاون الاقتصادى بين الأقطار العربية شريطة توافر العقلانية والتنسيق . وعلى الصعيد السياسى ، فمع ملاحظة غياب الثقة المتبادلة بين الحكومات العربية ، فان إمكانيات النمو الذاتى للوطن العربى لا يمكن أن تتوافر إلا فى ظل وجود قدر من الانسجام السياسى ، وهذا يتطلب تعديلا فى طبيعة العلاقات السائدة بين الحكومات العربية لتتجه أكثر فأكثر نحو التقارب والالتقاء .

٢ - واذن ، فان القضايا والتصورات السابقة تفرض نوعا من «الالتزام العلمى» لحركة البحث الاجتماعى فى مصر والعالم العربى ، ويتمثل ذلك فى مراجعة النظرية والمنهج فى العلوم الاجتماعية ، خاصة وأن كثيرا من النتائج التى خلصت إليها البحوث الاجتماعية والنماذج والتفسيرات لم تحقق الغاية الأساسية منها سواء على مستوى « الفهم » أو القدرة على التغيير ، فهى استنفذت فعلا قدراتها على استثارة مكتشفات جديدة . ولأن الواقع الاجتماعى الذى طبقت عليه مغاير لذلك الذى نشأت فيه أصلا . وهكذا ، يمكن القول أن مقولات علم الاجتماع المحافظ - مثلا - لا تقدم لنا دليلا نظريا ومنهجيا ملائما لدراسة الدول المتخلفة وظروف المعاناة وعدم القدرة على اجتياز أزمة التخلف اعتمادا على الإمكانيات الذاتية .. الخ . كل ذلك يفرض التزامات جديدة على حركة البحث الاجتماعى أهمها (الملاءمة) لنوعية المشكلات والأزمات والتطلعات والإمكانيات الخاصة بقطاع من المجتمعات ، تختلف تماما عن ذلك الواقع الاجتماعى الذى ارتبط

بظهور علم الاجتماع الغربى وحركة البحث فيه .

رابعا - المسئولية الاجتماعية والاخلاقية للبحث الاجتماعى

١ - البحث الاجتماعى والنقد الاجتماعى والإصلاح الاجتماعى - المسئولية الاجتماعية والأخلاقية إزاء الواقع الاجتماعى ، ومصدر ذلك الوعى بمشكلات المجتمع ، والاندماج الايجابى فى الواقع الاجتماعى بمختلف أبعاده . وهنا تناقش مسألة الارتباط بين النظرية الاجتماعية ، والبحث الاجتماعى ، والسياسة الاجتماعية .

٢ - الدور النقدى الجديد للمعرفة الاجتماعية ، بحيث أصبح النقد الاجتماعى محورا للبحوث الاجتماعية حين يبتعد العلم عن التسليم بمقولات مطلقة ، ويدرس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل تغييرها . وهنا تقع على البحوث الاجتماعية مسئولية تبنى نظرة نقدية حاسمة إزاء قضايا المجتمع وأوضاعه الأساسية من أجل التغيير فى صالح الغالبية العظمى من سكان المجتمع . ويتحقق ذلك بدعم الرؤية التاريخية ، التى بدونها يتعذر الوصول إلى فهم له دلالته لمجرى الأحداث ، ولن يكون لدى المشتغلين بالبحث الاجتماعى شيئ له قيمته ينقلونه إلى اولئك المهتمين بالنضال الحقيقى من أجل خلق مجتمع جديد .

٣ - البحث الاجتماعى فى ميزان التقويم والموضوعية ، نناقش هنا قضية الموضوعية والتقويم فى البحث الاجتماعى . ومسألة اثر القيم فى مختلف مراحل البحث الاجتماعى ، والالتزامات المفروضة على الباحث الاجتماعى من هذه الزاوية.

٤ - الالتزامات الأخلاقية للبحث الاجتماعى ، من هم أولئك الذين سينتفعون أكثر من غيرهم بنتائج البحوث الاجتماعية ، ماهى ضمانات عدم استغلال هذه النتائج من بعض الهيئات الممولة للبحوث ضد المصالح الحقيقية للأفراد الذين أجريت عليهم هذه الدراسات ؟ فكرة بنك المعلومات والانتقادات التى وجهت إليها ... الخ .

ضوابط إجازة الدرجات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية

محمود عبد القادر

مبررات إعادة النظر فى ضوابط إجازة الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات فى مصر :

لا شك أن الوضع الحالى للدراسات العليا فى الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية فى حاجة إلى اعادة نظر فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ - أن الدراسات العليا فى الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية ما زالت هى المصدر الأساسى لإعداد الباحث المتخصص فى هذا المجال . ولا يبدو أن هناك بديلا آخر عن ذلك فى هذا المجال . اذ بحكم تكوين غالبية مراكز البحوث الاجتماعية فى مصر ، لا يسمح نظامها بمنح الدرجات العلمية العليا خصوصا الماجستير والدكتوراه إلا من خلال الكليات الجامعية المعنية ، ويكاد أن يقتصر دور هذه المراكز على إجراء البحوث العلمية الاجتماعية وعقد الدورات التدريبية وتقديم الاستشارات العلمية وما إلى ذلك للمؤسسات أو الوزارت التى تتبعها إداريا هذه المراكز .

٢ - أنه بحكم التوسع فى إنشاء الجامعات بصفة عامة والكليات المعنية بالدراسات الاجتماعية على وجه الخصوص ، أخذ يتحول مركز ثقل البحوث العلمية الاجتماعية إلى هذه الكليات بشكل مطرد ، خصوصا خلال السنوات العشر السابقة . فمثلا يوجد الآن أكثر من ٢٤ كلية تربية منتشرة فى جميع محافظات مصر يبلغ عدد طلاب الماجستير والدكتوراه فيها ما يزيد على ثلاثة آلاف طالب ، وقد ينطبق ذلك على كليات الآداب والحقوق والتجارة وما إلى ذلك .

وتوجد في الكثير من هذه الكليات وحدات بحوث ذات طابع خاص . بعضها صورة مصغرة لمراكز البحوث القومية ، وبعضها يزيد عدد الباحثين فيه من حملة الدكتوراه عما هو فى هذه المراكز .

٣ - واستتبع تضاعف عدد أعضاء هيئة التدريس فى هذه الكليات ، وما يفرضه نظام الترقيات بالجامعات ، تراكم كم هائل من البحوث الاجتماعية الفردية التى تنتظم على نحو أو آخر فى التراث العلمى للدراسات الاجتماعية ، سواء المنشور منها فى المجلات العلمية لهذه الكليات أو غير ذلك من وسائل النشر الأخرى .

٤ - ولما كانت رسائل الماچستير والدكتوراه التى تمنحها الجامعات المصرية فى مجال العلوم الاجتماعية تقع ضمن دائرة هذا التراث العلمى (بصرف النظر عن معايير الدراسات الاجتماعية الشاملة ذات الطابع القومى) ، ونظرا للتراكم المتزايد لعدد هذه الرسائل خلال السنوات السابقة على نحو لا يمكن مقارنته كميا بما تجريه مراكز البحوث الاجتماعية المتخصصة من بحوث ، لذلك أصبح من الضرورى إعادة النظر فى الضوابط العلمية لهذا الفيض المتزايد من الاجازات العليا لضمان الحد الأدنى من أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى الوقت الحاضر والوصول بهذه الأخلاقيات إلى المستوى المتعارف عليه علميا فى المستقبل المنظور .

وهناك من الدلائل المتزايدة ما يوحى بأن تأجيل هذه المواجهة وحسمها باجراءات ومواثيق وتشريعات وجمعيات علمية مستقلة للمراقبة والمتابعة والتحكيم سوف يؤدى فى نهاية المطاف إلى وأد أنشطة البحوث العلمية الاجتماعية فى مصر على كافة مستوياتها عندما يكتمل تجمع آراء المشتغلين والمهتمين بهذا المجال على افتقادها لمصداقيتها ، خصوصا مصداقية الأخلاقيات الحاكمة لهذا النشاط الحيوى .

صحيح أن الوضع الحالى للدراسات العليا فى هذه الكليات ، كما هو الحال نسبيا فى الكليات المعملية أو العملية ، ليس مشرقا على النحو الذى نرجوه من إشراق ، لكنه ليس قاتما إلى الحد الذى يدعو لليأس واستحالة الاصلاح وذلك للأسباب التالية :

١ - اذا سلمنا بأن قضية الأخلاقيات وحدة لا تتجزأ ومناخا اجتماعيا عاما يتسرب تأثيره إلى كل المؤسسات الاجتماعية ، وأن الجامعات شأنها شأن بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى يصعب أن تكون بمنأى عن هذه الخضات والانتكاسات ، إلا أن هناك وسائل مميزة يمكن أن تقلل من أثر هذا التسرب إلى حد معقول ولحسن الحظ أن هذه الوسائل نابعة من طبيعة التقاليد والأعراف والسلوك الجامعى من جهة ، ومن الطبيعة الأخلاقية للعلم من جهة أخرى .

وعندما تتضافر هذه الوسائل بوعى تصبح قضية أخلاقيات البحث العلمى محصنة ومؤمنة على نحو لا يدعو للقلق الدائم .

٢ - إن الطبيعة الأساسية للدراسات العليا تكمن فى مبدأ الاختيار الطبيعى للصفوة العلمية المرهفة . ولحسن الحظ أن هذا المبدأ أصبح أكثر من ضرورة ، إلا أنه مع تضاعف عدد الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى الذين تنطبق عليهم شروط التسجيل للدراسات العليا مقابل الندرة النسبية لأعضاء هيئة التدريس المؤهلين للإشراف على الدراسات العليا ، وعزوف بعضهم عن هذه المهمة الصعبة وتفضيل البعض الآخر لبذل جهده فى بحوثه الخاصة ، ناهيك عن تشتت الكثير من طاقات بعض الأساتذة المتخصصين فى هذا المجال - بصفة خاصة - بسبب استمرار ظاهرة الإعارات إلى البلاد العربية .

٣ – ومع ذلك فان الكثير من اللوائح الداخلية لهذه الكليات تنص صراحة على الحد الأقصى لنصاب كل أستاذ للإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه وضرورة التخصص الدقيق والتفرغ النسبى لهذه العمليات الاشرافية ، هذا بالاضافة إلى التحسن النسبى الذى طرأ على العائد المادى لهذا الاشراف .

٤ – صحيح أن عملية الاختيار للدراسات العليا ما زال يحكمها التفوق الأكاديمى للطالب ، وقد لا تتضمن صراحة البعد الخلقى لصعوبة الحكم عليه أو إيجاد معايير مناسبة للتطبيق العلمى أثناء عملية الاختيار ، إلا أن طبيعة الدراسات العليا وما تتضمنه من تفاعل ومشاركة بين المشرف والطالب تسمح للأول أن يتبين مايتمتع به الطالب من خلق ومن استعداده للالتزام بميثاق الشرف فى العمل العلمى الاجتماعى . وللمشرف مطلق الحرية فى أن يوقف دراسة الطالب عندما يتبين له عدم توفر هذا الاستعداد . ولا تعقيب عليه أو مراجعة .

٥ – ومع ذلك ، فأنه عندما يتوفر الحد الأدنى من الاستعداد الخلقى للطالب ورغبة المشرف فى تبنى طالبه ، يمكن للطالب أن يكتسب ويتشرب هذه الاخلاقيات بالوسائل المختلفة للتعليم الاجتماعى ، التى من أبرزها القـدوة والاقتداء ، التوحد والتمثل ، أداء الدور والضبط الذاتى .. الخ . إن عملية الدراسات العليا ليست مجرد نمو معرفى فى تخصص معين ، إنما هى حياة وتفاعل ومشاركة وجدانية كاملة بين المشرف وتلميذه ومناقشة بين الدارسين لتمثل أصول الحكم الخلقى والحكم على الإنجاز .

٦ – صحيح أن الحكم الخلقى والحكم على الإنجاز نتاج ثقافى اجتماعى ، إلا أن البحوث التى أجريت فى البيئة المصرية والامريكية والإيرانية والأوربية ، تؤكد امكانية الاقتراب بهذه الأحكام إلى حد الموضوعية عن طريق التدريب المتأنى وعمليات التعلم الاجتماعى المختلفة التى يكون المشرف محورها جميعا .

قد يبدو أن البعد الخلقى فى الإعداد للدراسات العليا أمر يكتنفه الغموض لصعوبة تطويعه للتعريف الإجرائى من جهة ، وتشبعه بالعوامل الذاتية واختلاف الآراء حول معايير الحكم عليه من جهة أخرى . واذا كان هذا البعد يمكن التعبير عنه لفظيا بعبارات شائعة مثل التقاليد الأكاديمية ، الخلق العلمى ، مواثيق الشرف ، الموضوعية ، الحياد العلمى ... وما إلى ذلك . إلا أن هذه العبارات وغيرها قد صعب الاتفاق حول مضامينها ، بقدر صعوبة الاتفاق حول ترجمتها إلى سلوكيات واجراءات يمكن الحكم عليها بسهولة وفق معايير متعارف عليها . ومع الاعتراف بصعوبة تحديد هذه المشكلة لتشعب وتداخل جوانبها ، إلا أن محاولة تشخيص بعض جوانبها قد يساعد على إمكانية إعادة صياغتها بشكل أكثر وضوحا من خلال النقاط التالية :

١ - لا شك أن تحول الجامعات المصرية إلى جامعات « الكم » وتدهور مستوى التحصيل الأكاديمى فى مرحلة الإجازة العالية (الليسانس والبكالوريوس) بشكل مطرد ، قد أضعف من احتمالات تخريج طلاب لديهم استعداد معقول للدراسات العليا بجوانبها المعرفية والأخلاقية ، خصوصا وأن تقديرات الليسانس أو البكالوريوس أصبحت مسألة نسبية وفقدت بعضا من مصداقيتها .

٢ - ومهما كان من أمر وسائل وإجراءات انتخاب الطلاب الذين يرغبون فى التسجيل للدراسات العليا الذين تنطبق عليهم أفضل شروط التسجيل ، فانه يبدو أن الاستعداد الأكاديمى (بما فى ذلك الجانب الخلقى) للكثير من هؤلاء الطلاب فى حاجة إلى تدعيم جذرى من قبل المشرفين عليهم ، كما يبدو أن مثل هذا التدعيم أو إعادة تأهيلهم للاستعداد للدراسات العليا يفوق طاقة المشرفين والمسئولين الاكاديميين عن الدراسات العليا فى معظم الكليات إن لم يكن جميعها.

٣ – وهكذا فرض الواقع نفسه أمام الضغوط المتزيدة بما فى ذلك ضرورة تغذية الهيئة التدريسية بأعضاء جدد من داخل الكلية أو خارجها ، وإشباع طموحات هؤلاء الطلاب ... وما إلى ذلك . كما أن النظرة إلى المكانة الأكاديمية لأى كلية مازالت تقاس بعدد ما تمنحه من درجات الماجستير والدكتوراه (بالاضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بذلك) .

٤ – ومع وجود الكثير من النصوص المنظمة لعمليات الإشراف فى مرحلة الماچستير والدكتوراه والحد الأقصى لعددهم بالنسبة للمشرف داخل الكلية ، إلا أن الكثير من الأساتذة يقعون تحت ضغوط كثيرة من الكليات الأخرى المناظرة كى يشرفوا على المزيد من الطلاب خارج كلياتهم .

وهكذا تحول الاشراف فى كثير من الأحيان إلى إشراف « الكم » وأصبح التركيز على البعد الخلقى فى الدراسات العليا خارجا عن سيطرة الكثير من المشرفين .

٥ – وأصبح من المألوف الآن ألا يتذكر بعض المشرفين عدد وأسماء وموضوعات بعض من يشرفون عليهم ، ويرد إلى السمع أن الكثير من هؤلاء الطلاب لا يجلسون إلى مشرفيهم إلا مرات قليلة خلال فترة تسجيلهم ، ولا يطلع مشرفوهم على رسائلهم إلا قبل مرحلة الطباعة النهائية .

٦ – ومع تزايد ترسيخ هذه الاتجاهات السلبية أصبحت بعض لجان الحكم على الرسائل الجامعية شكلية لتبادل المجاملات بين الأساتذة المشرفين ، وأصبحت قضية « منح الدرجة العلمية » فى بعض الأحيان مسألة وقت ، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على التقديرات التى تعطى لهذه الاجازات ... الخ .

٧ - ومع ذلك ، فلا يزال الكثير من المشرفين على طلاب الدراسات العليا فى منأى عن كل هذه السلبيات ، ويحاولون قدر جهدهم تصحيح مسار هذه الدراسات بالرغم مما يلقونه من احباطات ومشكلات .

اقتراحات لضوابط إجازة الدرجات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية

إذا كانت السلبيات السابقة تنطبق على معظم التخصصات فى الدراسات العليا ، فان انسحابها على العلوم الاجتماعية يمثل خطا حقيقيا . ذلك أن طبيعة البحوث العملية الاجتماعية مثل القابلية للاعادة وامكانيات التعميم والمقارنة ما زالت مثيرة للجدل ، على عكس الحال فى العلوم الطبيعية ، مثلا ، التى تلتزم حرفيا بأصول المنهج التجريبى . كما أن مصداقية النتائج التى تتوصل إليها البحوث الاجتماعية تعتمد على عوامل كثيرة ، من بينها مدى التزام الباحث الاجتماعى بأخلاقيات البحث العلمى خصوصا فى مرحلة العمل الميدانى بما فى ذلك صلاحية الأدوات وأصول تطبيقها على المفحوصين وما إلى ذلك من إجراءات يكاد أن يحكمها فى الأساس الضمير العلمى للباحث نفسه . وبديهى أن هذه المشكلة تصبح أكثر حساسية إذا أضيف إليها التدهور المستمر فى الاعداد الأكاديمى السابق للكثير من هؤلاء الباحثين الجدد على نحو ما أوضحنا .

وإذا كانت الضوابط المعمول بها حاليا فى منح هذه الدرجات قد فقدت الكثير من فعالياتها ، لذلك نقترح فى ختام هذه الورقة بعض الضوابط الإضافية التى يمكن أن تساعد على حل هذه المشكلة مرحليا كما يلى :

اولا - ضوابط مكملة لما هو معمول به حاليا فى بعض الجامعات

١ - إعادة النظر فى عملية الاختيار لطلاب الدراسات العليا ، بحيث تكون انتقائية بالمعنى الدقيق . وقد يكون من بين أساليب هذا الاختيار التأكيد على

أهمية الاستعداد الخلقى للطالب وقابليته لتمثل أهم المتطلبات الأخلاقية فى هذا المجال ، وقد تستخدم الأساليب المناسبة للكشف عن هذا الاستعداد بما فى ذلك الاختبارات الموقفية .

٢ - أن يحد من عدد طلاب الدراسات العليا على النحو الذى يناسب القدرة الفعلية لأى كلية بما فى ذلك عدد الأساتذة المؤهلين للاشراف وطاقاتهم وظروفهم وتخصصاتهم الدقيقة .

٣ - أن يبدأ الإعداد الاكاديمى لطلاب الدراسات العليا بتوعية مكثفة (بشكل مقنن) عن أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى وقواعده فى المراحل المختلفة من البحث بداية من اختيار المشكلة ، وانتهاء بتعميم النتائج وإمكانية تطبيقها على الواقع . مع التركيز بصفة خاصة على الأصول الأخلاقية للعمل الميدانى والالتزام الاجتماعى للباحث وأصول الاقتباس والنقل ، وما إلى ذلك كما يتاح للطالب فرص التدريب الميدانى فى أحد مراكز البحوث المعنية .

٤ - تحويل عملية الاشراف من طابعها الفردى التقليدى إلى طابع جمعى ، تقع مسئوليته بالكامل على القسم أو الاقسام العلمية المعنية بكل ما تتضمنه من أساتذة .

٥ - أن تمر عملية منح الدرجة العلمية بمراحل متعددة ، بداية من مجلس القسم أو الأقسام المعنية حتى مستوى مجلس الكلية (من الأساتذة فقط) ، كى يستبين للمجلس أن الرسالة العلمية تتوافر فيها الشروط الضرورية المطلوبة بما فى ذلك البعد الخلقى .

٦ - أن تكون هناك لجان دائمة من الأساتذة على مستوى جميع الكليات المعنية بهذا المجال ، لمناقشة الرسائل العلمية والحكم عليها ، وأن تتولى الكلية دعوة هذه

اللجان كى تنتخب من بينها من يناقش رسالة الطالب بناء على تخصصه الدقيق .. وأن يقر جميع أعضاء اللجنة المهنية هذه النتيجة قبل المنح .

ثانيا - ضوابط مستحدثة

* تنشأ أكاديمية أو كلية للدراسات العليا فى مجال العلوم الاجتماعية يسيند اليها مهمة منح شهادات الماچستير والدكتوراه فى كافة فروع هذا المجال . على أن تتبع هذه الأكاديمية أو الكلية مباشرة المجلس الأعلى للجامعات .

* تقتصر مهمة الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية على منح الشهادات الجامعية الأولى والدبلومات العليا التى تعد الطالب للتسجيل للماچستير .

* وقد يسند إلى هذه الكليات مهمة ترشيح معيديها للالتحاق بهذه الأكاديمية وفق شروط وقواعد محددة . على أن يرد إليها بشكل دورى تقارير متابعة التقدم العلمى لهؤلاء المرشحين كما هو معمول به فى نظام البعثات العلمية الخارجية .

* يشكل أعضاء هيئة التدريس لهذه الأكاديمية أو الكلية من الأساتذة الذين مضى على ترقيتهم فترة زمنية محددة ، بالإضافة إلى الأساتذة المتفرغين وفى جميع الأحوال يقترح أن يتفرغ هؤلاء الأساتذة تماما لمهمة الاشراف على الدراسات العليا طوال فترة انتدابهم للعمل بهذه الاكاديمية أو الكلية .

* يكون نظام الإشراف جميعه من قبل اللجان العلمية المتخصصة على الرسائل الجامعية .

* تكون الدراسة مزيجا متكافئا من الساعات المعتمدة والإعداد للرسالة ، على أن تتضمن بعض الساعات المعتمدة برنامجا متكاملا عن أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى .

* يلحق بهذه الكلية أو الأكاديمية مركز نموذجى للتدريب على الأعمال الميدانية ، كى يتسنى للطالب تشرب قواعد العمل الميدانى وأخلاقياته .

التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية
دراسة فى سوسيولوجيا البحث الاجتماعى فى الدول النامية *

ناهد صالح

أحدثت فضيحة مشروع كاملوت The Camelot Project Scandal– فى منتصف الستينات – هزة فى الأوساط الصحفية والسياسية والأكاديمية ، تخطى صداها حدود الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية ، لتكشف على الملأ نموذجا صارخا لاستغلال الدول المتقدمة لإمكاناتها المالية والبحثية ، فى توجيه البحث العلمى الاجتماعى فى الدول النامية ، بهدف إحكام سيطرتها سياسيا واقتصاديا على تلك الدول وتكريس تبعيتها لها .

وقد فجرت هذه الفضيحة بدورها ، مجموعة من القضايا الأخلاقية والعلمية والأكاديمية ، وأدخلت فى قاموس العلوم الاجتماعية مفهومات جديدة منها الإمبريالية الأكاديمية Academic Imperialism أو الإمبريالية العلمية Scientific Imperialism والإمبريالية الثقافية Intellectuel Imperialism لتصف هذا النوع من البحوث ، ولتوصم دور الباحث الاجتماعى المشارك فيه .

ولعل عرضنا لمشروع كاملوت هذا ، واستعراضنا للملابسات التى صاحبت محاولات تنفيذه والتى فضحت طبيعته ، وخلفية المنغمسين فيه ، تعطى لنا صورة واضحة لكيفية التخفى تحت قناع البحث العلمى الاجتماعى ، أو إضفاء الطابع العلمى على عمليات جمع البيانات والمعلومات التى تخدم مصالح الدولة المتقدمة ، بالطبع ، على حساب مصالح الدول النامية .

---

* وزعت هذه الورقة على أعضاء الندوة " كورقة خلفية " فى موضوع التمويل الأجنبى للبحوث ولم يتم عرضها فى الندوة .

فى يونيه ١٩٦٥ ، أرسل السفير رالف دانجان Ralph Dungan سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى شيلى ، برقية شديدة اللهجة إلى حكومته ، يستفسر فيها عن طبيعة مشروع كاملوت ويطالب بضرورة إيقافه أيا كان الهدف منه . فقد تعرض دانجان لهجوم عنيف معاد لأمريكا من جانب الصحافة الشيلية ، ومن جانب المثقفين ، ومن جانب الجناح اليسارى فى مجلس الشيوخ الشيلى ، وصل هذا الهجوم إلى حد اتهام الولايات المتحدة صراحة بالقيام بعمليات تجسس .

ولم يكن هذا الهجوم بسبب إرسال الولايات المتحدة لقوات لسان دومنجو – حيث كانت أزمة جمهورية الدومنيكان على أشدها فى ذلك الوقت – ولكن كان سبب الهجوم العنيف هذا ، هو برنامج بحوث أمريكى سمى باسم مشروع كاملوت .

فما هو مشروع كاملوت هذا ؟ وما هى أهدافه ؟

مشروع كاملوت هو مشروع بحوث يتبع الجيش الأمريكى ، اتفق على أن تجريه لحسابه هيئة بحوث العمليات Soro وهى هيئة تعمل اسميا تحت رعاية الجامعة الأمريكية بواشطن . وقد درجت هذه الهيئة على إجراء العديد من البحوث فى الدول الأجنبية لحساب الجيش الأمريكى ، منها مسوح تحليلية عن دول أجنبية، كما تحتفظ بمعلومات حديثة للغاية عن الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية لهذه الدول ، وتحرص دائما على أن تكون لديها المعلومات الجاهزة التى يمكن أن تزود بها الجيش ، عن أى موقف له أهمية عسكرية ، فور طلبه لها

---

* اعتمدنا فى عرضنا لهذا المشروع تماما على كتابات عالم الاجتماع المعروف ايرفنج هورفيتز ، الذى تبنى فضح هذا المشروع على المستوى الأكاديمى .

مباشرة .

وقد جاءت بداية فكرة مشروع كاملوت فى عام ١٩٦٣ عندما أظهر مجموعة من كبار ضباط الجيش الأمريكى (الذين كانوا على صلة بمكتب البحوث بالجيش والتابع لوزارة الدفاع) اهتمامهم بالأنماط الجديدة من الحروب والثورات التى تفجرت فى أرجاء العالم ، فى كوبا واليمن وڤيتنام والكونغو ، ومن ثم كان التساؤل الذى طرحوه إذا كنا لا نستخدم الأسلحة الحربية فما هى البدائل التى يمكن أن تقدمها أسلحة العلوم الاجتماعية ؟

وجاءت الجابة على هذا التساؤل فى شكل مشروع كاملوت .

وبمقتضى عقد بين الجيش الأمريكى وهيئة بحوث العمليات خصصت ميزانية للمشروع مقدراها ستة ملايين دولار للسنوات الاربع الأولى لتنفيذ هذا المشروع - والتى تستغرقها الدراسة الاستطلاعية . أما المشروع بكامله فقد كان مقدرا له ميزانية تبلغ خمسين مليونا من الدولارات .

والهدف من مشروع كاملوت هو الكشف عن اسباب الثورات أو القلاقل أو الاضطرابات فى الدول النامية ، والتبنؤ بها قبل وقوعها ، وذلك للعمل على تجنب قيامها أو القضاء عليها متى حدثت .

وباختصار فإن مشروع كاملوت هو مشروع يستخدم البحث العلمى الاجتماعى للإجابة على سؤالين :

- لماذا تحدث الثورات فى الدول النامية ؟

- كيف نمنع قيام الثورات أو نقضى عليها عتى قامت ؟

ولعل الخطاب الذى أرسل فى ديسمبر ١٩٦٤ لمجموعة من علماء العلوم الاجتماعية فى أنحاء متفرقة من العالم ، الذين وقع الاختيار عليهم للعمل فى هذا المشروع يؤكد بوضوح هذا الهدف .

فقد نص هذا الخطاب ، على أن الهدف من الدراسة ، هو التنبؤ والتأثير سياسيا على النواحى الهامة فى التغير الاجتماعى فى الدول النامية ، فى كافة أرجاء العالم ، وتقدير احتمال قيام حروب أهلية فى هذه الدول . كما ذكر الخطاب صراحة أن جيش الولايات المتحدة عليه مهمة هامة ازاء الجوانب الإيجابية والبناءة فى بناء الأمة فى الدول الأقل نموا .. وكذلك أيضا مسئولية مساعدة الحكومات الصديقة فى التعامل مع مشكلات القلاقل والاضطرابات النشطة بها .

فالمشروع إذن يتخذ البحث العلمى الاجتماعى وسيلة للحصول على معلومات مستفيضة وحساسة عن الدول النامية لتحقيق السيطرة الأمريكية عليها ، أو لتحقيق استمرارية هذه السيطرة .

وكما كان هذا المشروع طموحا فى أهدافه - من جانب القائمين عليه - كان طموحا أيضا فى مداه ، حيث شمل المشروع عددا كبيرا من الدول النامية ، فى كل من أمريكا اللاتينية ، وآسيا وأفريقيا . واختيرت مصر وإيران وتركيا من منطقة الشرق الأوسط ، بينما اختيرت من الشرق الأقصى كل من كوريا وأندونيسيا وماليزيا وتايلاند ، ومن دول أمريكا اللاتينية اختيرت الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوبا والدومنيكان والسلفادور وجواتيمالا والمكسيك ..

واختيرمديرا لهذا المشروع ركس ووبر Rex Wopper أستاذ الاجتماع ورئيس قسم الاجتماع فى كلية بروكلين Brooklyn College وهو أحد المتخصصين البارزين فى شئون أمريكا اللاتينية ، حيث أمضى أكثر من ثلاثين

عاما مترددا على العديد من دول أمريكا اللاتينية كمحاضر وكمشارك فى مشروعات بحثية .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى الأرض التى شهدت بداية هذا المشروع الأمريكى والتابع لوزارة الدفاع الأمريكية والجيش الأمريكى ، فان شيلى كانت هى مسرح الأحداث التى تسببت فى كشف أهدافه المشبوهة ومن ثم الإطاحة به .

ولم تكن شيلى ضمن قائمة دول أمريكا اللاتينية المختارة لتطبيق هذا المشروع . ولعل كيفية إدراجها ضمن هذه الدول يوضح لنا الدور الذى يمكن أن يلعبه الباحثون الاجتماعيون ذوو الجنسية المزدوجة فى تسهيل إجراء مثل هذه البحوث المشبوهة والمدانة فى وطنهم الأصلى لحساب وطنهم بالتجنس .

هيجو نويتنى Hugo Nutini أستاذ مساعد للأنثروبولوچيا فى بتسبرج Pittsburgh ، كان أصلا مواطنا شيليا ثم تجنس بالجنسية الأمريكية . حاول نويتنى جاهدا أن ينضم لهذا المشروع ، ولكنه لم يكن قد تم ضمه إليه حينما كلفه مدير المشروع بمهمة محددة ، وهو أن يعد تقريرا عن إمكانية تعاون باحثين شيليين فى هذا المشروع . وعلى الرغم من أن ركس روبر حدد له مهمته بهذا الغرض فقط ، كما أوصاه بتوخى الحذر ، وتأكيده له على طبيعتها غير الرسمية . إلا أن نويتنى وجدها فرصة يربط وطنه الذى ولد به بوطنه الذى اختاره بإرادته . فعندما ذهب إلى شيلى أعطى انطباعا بأنه ممثل المشروع فى شيلى ، وأن لديه سلطة اختيار المشاركين الشيليين فيه .

وفى نفس الوقت الذى كان يسعى فيه نويتنى إلى إدخال شيلى فى نطاق هذا المشروع . تلقى جون جالتونج John Galtung ، وهو سوسيولوچى نرويجى

من جامعة أوسلو ، وكان فى ذلك الوقت أستاذا فى كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية Flasco ، وهو باحث له شهرة واسعة فى موضوع الصراع فى الدول النامية وخاصة دول أمريكا اللاتينية ، تلقى دعوة للمشاركة فى مؤتمر فى واشنطن حدد موعد عقده فى أغسطس ١٩٦٥ وخصص المؤتمر للتخطيط لمشروع كاملوت . وقد رفض جالتونج هذه الدعوة وأعطى مبررات لرفضه هذا ، فهو يرفض أساسا دور الجيش فى القيام بمثل هذه البحوث ، أو ادعاء أن الجيش له دور إيجابى فى تحقيق التنمية القومية .

وتساءل لماذا تكون هناك دراسات أو بحوث عن ردع التمرد فى أمريكا اللاتينية ، ولا تكون هناك دراسات أو بحوث عن التدخل الاجنبى فى شئونها ؟

ولم يكتف جالتونج بهذا ، بل تحدث فى هذا الشأن مع أساتذة آخرين فى أوسلو وفى سانتياجو ، وفى أمريكا اللاتينية ، وأطلع الكثير من زملائه على خطاب ديسمبر ١٩٦٤ الذى يحدد أهداف المشروع ويوضح تورط الجيش الأمريكى فيه .

بعد وصول نويتنى إلى سانتياجو ، عقد اجتماعا مع نائب رئيس جامعة شيلى ، ألفارو بونستر Alvaro Bunster لمناقشة المشروع . وفى اجتماعه الثانى معه انضم إليهما أستاذ علم الاجتماع الشيلى ادواردو فونزاليدا Edwardo Fuenzalida الذى طلب من نويتنى أن يحدد صراحة الهدف النهائى من المشروع، والقائمين عليه ، والتورط العسكرى فيه . وقبل أن يجيب نويتنى ، أخرج فونزاليدا نسخة من خطاب ديسمبر ١٩٦٤ ، وقرأ ترجمة أسبانية معدة له .

وبناء على ذلك حول المسئولون فى الجامعة الموضوع برمته إلى مجلس الشيوخ الشيلى وإلى الصحافة الشيلية . ومن ثم كان الهجوم العنيف المعادى لأمريكا والذى دفع بالسفير الأمريكى فى شيلى إلى إرسال برقيته لإيقاف هذا

المشروع .

وفى واشنطن كانت النهاية الحاسمة لهذا المشروع . وبدون أن ندخل فى تفاصيل ما أثاره كشف هذا الموضوع من ردود فعل عنيفة ، وموقف كل من هيئة بحوث العمليات والجامعة الأمريكية بواشنطن ، والكونجرس الأمريكى ، ولجنة العلاقات الخارجية به ، ووزارة الدفاع ، ووكالة المخابرات الأمريكية ، والبيت الابيض ، وتدخل الرئيس الأمريكى شخصيا لإيقافه . فضلا عن موقف أساتذة العلوم الاجتماعية والمبررات التى طرحها المشاركون فيه . فإن الغاء هذا المشروع لم يكن بسبب أنه يمثل تدخلا فى شئون دول أخرى ، أو بسبب طبيعته اللاأخلاقية، أو بسبب مخالفته للتقاليد الأكاديمية ، ولكن كان إلغاؤه بسبب أنه أحدث ضجة فى شيلى هددت العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية . أو بقول آخر هددت مصالح الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية .

وإذا كنا قد عرضنا بشىء من التفصيل لهذا المشروع ، فإن الهدف من ذلك هو أن نضعه نصب أعيننا كنموذج صارخ لبرنامج بحثى يعتمد على البحث العلمى الاجتماعى كأداة لإحكام السيطرة السياسية ، ومن ثم السيطرة الاقتصادية لإحدى الدول المتقدمة على مجموعة الدول النامية ، نموذج حين اكتشفت أبعاده على الملأ ، لم تملك كافة السلطات المسئولة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى أعلى مستوياتها سوى إدانته وإيقافه ، ولم يكن قد مضى أكثر من سبعة شهور على مولده .

وإذا حاولنا أن نستخلص بعض الدروس المستفادة من مشروع كاملوت ومن الملابسات التى صاحبت قيامه ثم انهياره فانه يمكن أن نلخصها فى الآتى :

١- أن البحث العلمى الاجتماعى يمكن أن تستغله الدول المتقدمة لإحكام سيطرتها

على الدول النامية ، حيث يتيح لها المعلومات العلمية الدقيقة – التى تفوق بلا شك فى صدقها تلك التى تجمع عن طريق أجهزة المخابرات وما شابهها من أجهزة المعلومات – عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأيضا عن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بها واكتشاف الميكانيزمات التى تعمل وفقا لها هذه القوى .. بحيث تمكنها هذه المعرفة العلمية من التحكم فى شئون الدولة النامية ، إلى الحد الذى يصل إلى الحيولة دون قيام ثورات قد تطيح بنظم الحكم الموالية لها ، أو العكس ، أى إحداث انقلابات تأتى بحكومات تابعة لها .

٢- أن الدول المتقدمة ، إذ تجرى مثل هذه البحوث المشبوهة تحرص على اخفاء الهدف الحقيقى من وراء إجرائها ويكون ذلك عادة تحت الهدف البراق وهو «التنمية» ، وتحت مظلة التنمية هذه يمكن أن تبحث كافة الموضوعات .

٣- أن الدول المتقدمة إذ تجرى مثل هذه الأنواع المشبوهة ، بل والمدانة ، من البحوث تحرص على إضفاء الطابع العلمى والأكاديمى عليها ، وذلك عن طريق تقديم المشروع باعتباره صادرا من إحدى الجامعات (الجامعة الأمريكية فى حالة مشروع كاملوت) أو إحدى الهيئات التابعة لها ، ثم محاولة تنفيذه فى الدول النامية من خلال هيئات علمية بها ، أو بالتعاون مع أساتذة لهم وضعهم العلمى والأكاديمى فيها .

وتتكرر عملية التمويه العلمى والأكاديمى فى مثل هذه البحوث . وكمثال لذلك ، فإنه لم تكد تمضى بضعة أشهر على فضيحة كاملوت ، وما كشفته عن تورط الجامعة الأمريكية بواشنطن مع الجيش الأمريكى فيه ، حتى دوت فى الأوساط الأكاديمية الأمريكية فضيحة أخرى كان دويها أشد ، حيث كشفت العلاقة بين وكالة المخابرات الأمريكية CIA وبين واحدة من كبرى الجامعات فى أمريكا وهى جامعة ميتشجان Michigan State University فيما أطلق عليه

MSU-CIA Project والذى كشف عن تورط عدد كبير من أساتذة الجامعات مع وكالة المخابرات الأمريكية فى ڤيتنام .

وبدون أن ندخل فى تفاصيل هذه الفضيحة أيضا ، فهى تكشف باختصار عن استخدام الجامعات كستار وأداة ، لتحقيق ما تعجز المخابرات عن تحقيقه بمفردها ، بالنسبة لدورها فى المساعدة على السيطرة على دول العالم الثالث .

٤- أن علماء العلوم الاجتماعية ، وعلماء الاجتماع والأنثروبولوچيا بالذات ، هم الذين لهم اليد العليا فى استمرارية مثل هذه البحوث المشبوهة ، أو فى الحيلولة دون قيامها . ويمكن أن يكشف تحليلنا لموقف علماء الاجتماع من مشروع كاملوت عن وجود :

ألنمط الأول : نمط عالم الاجتماع من الدول المتقدمة الذى قبل العمل بهذا المشروع رغم اطلاعه على الهدف الحقيقى منه ، وقد قدم هؤلاء العلماء المنتمون لهذا النمط مبررات عدة بعد كشف أبعاده – منها أنها فرصة لإجراء بحوث اجتماعية بميزانية ضخمة . وكما ذكر أحدهم أنه فى إطار هذه الميزانية الضخمة لم تكن هناك أية رغبة للتحرى عن مصدر التمويل ، أو عن الهدف النهائى للمشروع ، وبعضهم تحت شعار حرية البحث العلمى – ذكر أن إجراء بحوث لحساب الجيش يجعل الباحث مرتبطا بالسلطة التى تتيح له حرية أكثر فى البحث عن ما تتيحه له الجامعات . والبعض الآخر ذكر أنه لم يشعر بالراحة لكون هذا المشروع تابعا للجيش الأمريكى ولكنه برر قبوله للعمل فيه على أساس أنهم يقومون بعمل تعليمى أو تربوى بالنسبة للجيش أو على حد تعبيرهم The army has to be educated .
أما علماء العلوم الاجتماعية الذين شاركوا فى وضع الخطة الأساسية للمشروع ، فقد برروا ذلك بأن هدفهم النهائى من هذا المشروع هو منع حدوث مذابح ثورية أخرى مثل التى حدثت فى كوبا ، وحرصهم على عدم تهديد السلم الأمريكى

النمط الثانى : من علماء الاجتماع فى الدول المتقدمة هو النمط الذى يعد السوسيولوجى النرويجى جالتونج Galtung أصدق نموذج له . فهو عالم الاجتماع، الذى رغم انتمائه إلى دولة متقدمة ، لم يكتف بعدم المشاركة فى هذا المشروع وإعلان مبرات رفضه له ، بل فضح أبعاد هذا المشروع بين زملائه سواء فى أوسلو حيث عمله الأساسى ، أو فى سانتياجو حيث كان يعمل وقت بدء المشروع، أو فى أمريكا اللاتينية عموما .

النمط الثالث : من علماء الاجتماع هو نمط عالم الاجتماع الذى يعد نويتنى Nu-tini أصدق نموذج له ، وهو عالم الاجتماع الذى اختار جنسية بمقتضاها أصبح مواطنا فى دولة متقدمة بدلا من جنسيته الأصلية التى كان بمقتضاها مواطنا فى دولة نامية . هذا النمط من علماء الاجتماع الذى يمثله نويتنى ، سواء من مكتسبى جنسية الدولة المتقدمة والمتخلين عن جنسيتهم الأصلية ، أو من مزدوجى الجنسية ، يلعبون الدور الخطير فى مثل هذه البحوث المشبوهة التى تجمع بين وطنهم المكتسب ووطنهم الأصلى .

وفى مقابل هذا النمط يوجد نمط عالم الاجتماع الذى يمثله فى هذا المشروع عالم الاجتماع الشيلى فوينزاليدا Fuenzalida ، الذى لم يكتف برفض العمل فى هذا المشروع ، وإنما عمل على تسليط الأضواء الكاشفة عليه وفضح أبعاده ، وبذلك دفع المسئولين بالجامعة إلى اتخاذ خطوة إيجابية نحو إيقافه .

ونظرا لأن هذا المشروع قتل فى مهده فلم تتح الفرصة للنمط الأخير الذى يندرج تحته علماء الاجتماع فى الدول النامية ، الذين يشاركون فى إجراء مثل هذه البحوث .

٥ - إذا كان علماء العلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع والأنثربولوچيا بالذات ، هم الأقدر علميا على فهم النوايا غير المشروعة من وراء تجميع بيانات معينة عن المجتمع ، والأقدر على إدراك ما يمكن أن تسفر عنه إمكانات تحليل هذه البيانات، فأنه ما لم تساندهم صحافة واعية ، ومؤسسات تشريعية تضم بين أعضائها من لديهم الحس الاجتماعى والحس السياسى ، الحريص على الاستقلال والرافض للتبعية - فإن دورهم يظل محدودا ، قاصرا فى الغالب على مواقف فردية ، خاصة ما لم تكن هناك جمعية أو رابطة علمية تأخذ على مسئولياتها المحافظة على أخلاقيات البحث العلمى - ولعله يكفى للتدليل على ذلك أن نسأل أنفسنا هذا السؤال : هل كان مشروع كاملوت سيلقى نفس المصير ، لو لم تتدخل الصحافة الشيلية اليسارية فى فضح أبعاده على الملأ ؟ ولو لم يتدخل مجلس الشيوخ لإدانته سياسيا ؟ .

إجراء الدول المتقدمة لبحوث اجتماعية فى الدول النامية . هل هى قضية حديثة ؟

قبل أن نستطرد فى مناقشة موضوع إجراء الدول المتقدمة لبحوث اجتماعية فى الدول النامية ، أو تمويلها للبحوث الاجتماعية التى تجرى فى الدول النامية ، فإنه يهمنا أن نطرح سؤالا ونحاول الاجابة عليه ، وهو : هل استغلال الدول المتقدمة للبحث العلمى الاجتماعى فى الدول النامية ظاهرة حديثة ، أم أنها ظاهرة تضرب بجذورها فى الماضى البعيد ؟ . وهل يختلف دور الباحث الاجتماعى أو العالم الاجتماعى فى الدول النامية فى هذه البحوث ، عن الدور الذى لعبه ويلعبه الإخبارى Informant فى البحوث الانثروبولوچية ؟ . وما نوع هذا الاختلاف إن وجد ؟

التخفى تحت قناع البحث العلمى الاجتماعى من جانب الدول المتقدمة للحصول على معلومات وبيانات عن الدول المتخلفة ، حقيقة يعرفها كل من اهتم

بتتبع تاريخ البحث الاجتماعى فى الدول النامية ، وكل من اطلع على الكم الهائل من الكتابات التى تضمنت إشارات صريحة تكشف عن دور بعض البحوث الأنثروبولوچية فى تمكين الاستعمار من إحكام سيطرته على الدول المتخلفة .

وإذا حاولنا أن نتتبع تطور أسلوب استغلال البحث العلمى الاجتماعى من جانب الدول المتقدمة لجمع بيانات عن الواقع الاجتماعى للدول النامية ، نجد أن هذا التطور ، واكب سياسيا تطور شكل الاستعمار ، من استعمار يعتمد على التواجد العسكرى والفعلى فى الدول النامية ، إلى استعمار يعتمد على حكومات تابعة أو حكومات صديقة فى الدول النامية . وواكب حضاريا ، تطور مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى الدول النامية ، من دول لا تعرف هذه المهنة ، إلى دول تضم مؤسسات للبحث العلمى ، وعلماء وباحثين اجتماعيين لهم نفس المستوى العلمى والأكاديمى لعلماء وباحثى الدول المتقدمة . وواكب علميا ، تطور مناهج وأساليب البحث الاجتماعى على المستوى العالمى ، من الاكتفاء أو الاعتماد أساسا على الأسلوب الأنثروبولوچى فى البحوث التى تجرى عادة فى المجتمعات المتخلفة وعلى نطاق محدود - إلى الاعتماد على الأسلوب الإحصائى وما يتيحه من إجراء بحوث ومسوح اجتماعية على عينات عريضة ، واستخدام أدوات منهجية صريحة ومعلنة فى جمع المعلومات ، فضلا عن التطور السريع فى الإمكانات التحليلية للحاسبات الالكترونية وفى كفاءتها العالية فى معالجة الكم الهائل من البيانات .

كان من الطبيعى ، أن يواكب هذا التطور السياسى والحضارى والعلمى والمنهجى ، تطور فى الصورة التى يتم بها إجراء بحوث اجتماعية فى الدول النامية لحساب الدول المتقدمة .

ففى الماضى ، كانت الدول الغربية ، تعتمد على باحثيها من الأنثروبولوجيين ، فى دراسة العديد من المناطق والمجتمعات المتخلفة فى أفريقيا

وآسيا واستراليا وأمريكا وأمريكا اللاتينية ، وكان الباحث الأنثروبولوچى يجمع بياناته ويجرى بحوثه ، متخفيا عادة تحت أحد الأدوار الاجتماعية المقبولة فى تلك المجتمعات – كدور المدرس أو التاجر أو الطبيب .. الخ – معتمدا على أسلوب الملاحظة والملاحظة بالمشاركة ، في جمع ما يحتاج إليه من بيانات ومعلومات ، تساعده على فهم الأنساق الاجتماعية والجوانب الثقافية لهذه المجتمعات . وسواء أكان دوره كباحث معلنا أو غير معلن ، فلم يكن الأنثروبولوچى بقادر بمفرده على أن يتغلغل فى هذه المجتمعات أو أن يفهم الكثير مما يلاحظ .

ويرجع هذا لأسباب عدة منها حاجز اللغة – وحتى إذا تغلب عليه – فهناك الحاجز الثقافى بعامة ، فضلا عن ظاهرة الشك فى «الغريب» التى تسود تلك المجتمعات المتخلفة .

ومن ثم كان على الأنثروبولوچى أن يعتمد على بعض المواطنين لمساعدته فى تحقيق ما يعجز بمفرده « كأجنبى » عن تحقيقه ، ومن ثم عرف البحث الأنثروبولوچى دور « الإخبارى The Informant » سواء الإخبارى الأساسى أو الرئيسى Primary, Key or Chief Informant أو الإخبارى الثانوى Secondary Informant . الإخبارى الرئيسى يصاحب الأنثروبولوچى منذ بداية بحثه حتى نهايته ، بينما الإخبارى الثانوى يلجأ إليه الأنثروبولوچى للحصول على معلومات معينة ، فعلاقته به علاقة مؤقتة .

الإخبارى الرئيسى « هو شخص يثبت أن لديه معلومات ، واتصالات طيبة ولديه القدرة على تبنى وجهة نظر الأنثروبولوچى ، فهو ينصحه بالنسبة لأساليب التعامل مع الأفراد . ويقترح عليه الإخباريين الثانويين ، ويحصل من جانبه على معلومات إضافية للأنثروبولوچى ، ويساعده بطرق متعددة . فمثلا إذا اضطر إلى استبار مجموعة من الأفراد وقامت صعوبات أمامه بالنسبة لكسب ثقتهم ، فأنه

يمكنه أن يعتمد على الإخبارى المرشد كوسيط فى هذه الحالة » .

« الاخباريون لا يختارون اختيارا عشوائيا ولكن يختارون لتمتعهم بمؤهلات معينة ، كأن تكون لهم مثلا اتصالات واسعة ، أو أنهم يشغلون مكانه معينة ، أو لقدرتهم على التعبير ، أو لمقدرتهم على استخدام لغة الباحث ، أو لدرجة تعلمهم . أو لمعلوماتهم " فالأنثروبولوچى يحصل على معلومات عن الجماعة أو المجتمع محل البحث من خلال عضو من هذه الجماعة يشغل دورا ، يوفر له هذه المعلومات» .

« والإخبارى هو الذى يساعده فى فهم معنى وسياق ما يلاحظه » وعلاقة الأنثروبولوچى بالإخباريين كعلاقته بأعضاء فريق البحث » ويؤكد نادل Nadel فى تعريفه لدور الإخبارى على انه يعمل مع الأنثروبولوچى كما لو أنه معين فعلا للقيام بهذا العمل .

وإذا تمعنا فى الأسباب التى كانت تدعو الباحث الاجنبى فى الماضى إلى الاعتماد على الإخبارى ، نجد أنها نفس الأسباب التى تدعو الدول المتقدمة إلى الاعتماد على علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين فى الدول النامية لإجراء بحوثها فيها .

واذا فحصنا الدور الذى كان يؤديه الإخبارى فى هذه البحوث ، نجد أنه نفس الدور الذى يؤديه الباحث الاجتماعى فى البحوث الأجنبية الممولة . وإن كان الاخير يؤدى دوره بكفاءة أكبر بالطبع ، حيث يجمع بين الخبرة بمجتمعه وبثقافته ، وبين الخبرة العلمية كباحث اجتماعى أو كعالم اجتماعى .

وما نود أن نبرزه هو أن التطور السياسى فى شكل السيطرة الأجنبية ، والتطور الثقافى فى الدول النامية ، وظهور مهنة البحث الاجتماعى بها ، والتطور

العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية وأساليب البحث بها ، انعكس بشكل واضح على تطور أسلوب الدول المتقدمة فى تجميع المعلومات والبيانات عن الدول النامية.

فقد استعاضت عن الوجود الفعلى ، فى الماضى ، لأفراد أو باحثين من الدول المتقدمة يقومون بتجميع هذه المعلومات والبيانات وإجراء بحوث ودراسات ، بصورة غير معلنة عادة ، يساعدهم فى ذلك بعض المواطنين (إخباريون) ، استعاضت عن هذا الشكل بباحثين وعلماء فى العلوم الاجتماعية ومؤسسات أو هيئات بحثية فى الدول النامية للقيام بهذه المهمة ، يحدث هذا بصورة معلنة تحت شعار « البحث العلمى الاجتماعى من أجل التنمية » .

ولكن إذا كان هذا التطور قد أثر على شكل عملية إجراء البحث الاجتماعى، أو تجميع المعلومات عن الدول النامية ، فإن جوهر هذه العملية ظل فى الحاضر كما كان عليه فى الماضى .

فالدولة المتقدمة عادة هى التى تقوم فى كلا الحالتين بتمويل البحث الاجتماعى – أو عملية جمع المعلومات – وهى التى تختار الموضوعات أو المجالات التى يندرج فيها هذا البحث ، وهى التى تقوم بعملية التخطيط للبحث بما فيها من تحديد للمدخل وللمنهج وللأسلوب ، بل ومحتويات الأدوات المنهجية ، وهى التى تحصل على المعلومات والبيانات الخام التى يتم جمعها ، وهى أخيرا الجهة التى يقدم لها التقرير النهائى للبحث ، والذى يكتب عادة ، لا بلغة الدولة النامية التى أجرى فيها وعنها البحث ، ولكن بلغة الدولة المتقدمة التى قامت بتمويله .

وإذا كان الباحث الاجتماعى فى الدولة النامية المشارك فى البحوث الأجنبية التى تجرى فيها ، يقدم خبرته بالنسبة لكافة المراحل التقليدية للبحث . فإن هذا هو الغرض من إشراكه فى البحث ، وخبرته تلقى قبولا – كما هو الحال فى أى بحث

علمى – ما دامت تساعد على تحقيق الهدف النهائى للبحث الذى تهدف الدولة المتقدمة إلى تحقيقه ، أو لا تتعارض مع تحقيقه . بل إن الجهة الأجنبية تحرص على أن يشعر الباحث الاجتماعى ، أنه يأخذ وضعه العلمى فى كافة مراحل البحث ، بما فى ذلك كتابة التقرير النهائى للبحث ، ما دام هذا لا يتعارض مع هدفها النهائى من إجرائه .

ولعل الاستعانة بالمثل الذى ذكره أحد الذين أولوا اهتمامهم لموضوع تطور العلاقة بين الجهات الممولة للبحوث الأجنبية فى الدول النامية ، وبين العلماء والباحثين الاجتماعيين فى هذه الدول يوضح ذلك حيث قال :

When in Rome, do as the Romans do. Better still, get a Roman to do it .

أهم القضايا المرتبطة بالتمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية

لم تنته إثارة القضايا التى فجرها اكتشاف النوايا الحقيقة وراء مشروع كاملوت بإيقاف هذا المشروع بل ظلت حتى اليوم تثار بين الحين والآخر فى كتابات علماء الاجتماع بوجه خاص ، وفى كثير من المؤتمرات العلمية التى تضم عادة علماء فى العلوم الاجتماعية ، من كل من الدول المتقدمة والدول النامية . بل وصل الاهتمام بهذه القضايا إلى الحد الذى دفع إلى تخصيص مؤتمرات علمية لمناقشتها . من أهمها المؤتمر الذى خصص لمناقشة قضية التمويل الأجنبى لبحوث التنمية فى الدول النامية . وقد دعت إلى عقد هذا المؤتمر بعض الهيئات الممولة للبحوث الاجتماعية التى تجرى فى الدول النامية ومنها :–

- مؤسسة فورد Ford Foundation
- المركز الدولى لبحوث التنمية International Development Research Center
- مؤسسة روكفلر Rockefeller Foundation

ـ الهيئة الأمريكية للتنمية AID

ـ البنك الدولى The World Bank

وقد عقد هذا المؤتمر فى بيلاجيو Bellagio فى ايطاليا عام ١٩٧٤ تحت اسم :
Conference on the Financing of Social Science Research for Development

وقد طرحت فى هذا المؤتمر قضية التمويل الاجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية من كافة أبعادها .

وإذا حاولنا أن نعرض لأهم القضايا التى يثيرها التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية ، فانه لابد من أن نفرق بين موقفين وما يتضمنه كل موقف من قضايا قد تبدو خاصة به .

الموقف الأول : موقف الدولة المتقدمة من تمويل البحوث الاجتماعية فى الدول النامية، وموقف علماء العلوم الاجتماعية فى هذه الدولة الذين يجرون بحوثا اجتماعية فى دول نامية لحساب حكوماتهم .

الموقف الثانى : موقف الدوله النامية من إجراء بحوث اجتماعية بها ، بتمويل من دولة متقدمة ، وموقف علماء العلوم الاجتماعية من المشاركة فى إجراء مثل هذه البحوث ، التى تجرى لحساب الدوله المتقدمة .

وإذا كنا نركز هنا على موقف علماء العلوم الاجتماعية فى الدولة الممولة للبحث الاجتماعى ، وعلى موقف علماء العلوم الاجتماعية فى الدولة التى يجرى بها هذا البحث فإن هذا يرجع إلى أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه هؤلاء وبصرف النظر عن علاقة التبعية التى قد تربط الدولة النامية بالدولة المتقدمة ، والتى تجعلها ترضخ لقبول هذا النوع من البحوث – ويمكن اتخاذ الدور الذى لعبه علماء الاجتماع فى فضح مشروع كاملوت كشاهد على هذا .

الموقف الأول : يفجر مجموعة من القضايا من أهمها قضية العلاقة بين الباحث الاجتماعى وبين السلطة الحاكمة أو واضعى السياسات فى بلده ، بكافة ما تتناوله هذه القضية من أبعاد تتعلق بوصمة العمل فى بحوث سرية. الهيئة الأمريكية للتنمية AID

- البنك الدولى The World Bank

وقد عقد هذا المؤتمر فى بيلاجيو Bellagio فى ايطاليا عام ١٩٧٤ تحت اسم :
Conference on the Financing of Social Science Research for Develop-ment Secrecy Stigma وبحرية البحث العلمى ، والحفاظ على استقلالية العالم الاجتماعى ، وعلى هيبة وكرامة العلماء وموضوعيتهم وأمانتهم العلمية ، وعلى كل ما يتعلق باخلاقيات البحث العلمى ، والذى فجرها سؤال بسيط طرح بعد كشف اهداف مشروع كاملوت وهو : **هل يقبل العالم الاجتماعى فى دولة متقدمة ان يجرى بحوثا اجتماعية لحساب حكومته فى دولة نامية ؟ .**

الموقف الثانى : يفجر مجموعة من القضايا ، تعكس كل ما عانته الدول النامية من استعمار واستغلال سياسى واقتصادى ، من جانب الدول المتقدمة ، ومن تبعية سياسية واقتصادية لها . ومن ثم فهو يفجر قضايا على جانب خطير من الأهمية، تبرز ما تشكله المشاركة فى هذا النوع من البحوث من خطورة على استقلال الدولة النامية سياسيا واقتصاديا .

وفى الوقت ذاته فإن هذا الموقف يطرح كل القضايا المتعلقة بحرية البحث العلمى ، وأخلاقيات البحث العلمى ، والحفاظ على مكانة علماء العلوم الاجتماعية ، وما إلى ذلك من القضايا السياسية والعلمية ، التى يطرحها السؤال الصريح التالى وهو : **هل يقبل العالم الاجتماعى فى دولة نامية ان يجرى او يشارك فى اجراء بحوث اجتماعية فى وطنه لحساب دولة متقدمة ؟ .**

الباحث الاجتماعى أو العالم الاجتماعى من الدول المتقدمة الذى يقبل أن

يجرى بحوثا اجتماعية فى دولة نامية لحساب حكومته أو لحساب أى هيئة أو مؤسسة بها ، يكون من شأن هذه البحوث إتاحة الفرصة للتدخل فى شئون الدولة النامية أو الإضرار بمصالحها ، لا شك أنه يتخلى عن أخلاقيات البحث العلمى ، ومن ثم يتخلى عن دوره كباحث علمى ، وقد تكون حجته فى ذلك أنه يخدم مصالح وطنه . ولكن الصورة تبدو أكثر قبحا بالنسبة للباحث الاجتماعى فى الدولة النامية، الذى يقبل أن يجرى بحوثا اجتماعية فيها لحساب دولة أخرى ، فهو لا يتخلى عن أخلاقيات البحث العلمى فحسب ، أو يفقده دوره كباحث علمى فقط ، وإنما يضع انتماءه لوطنه موضع تساؤل دائم وملح .

ولعل تناولنا أهم القضايا التى تثار عند مناقشة موضوع التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية ، يلقى مزيدا من الضوء على أبعاد خطورة إجراء مثل هذه البحوث ، التى لم تعد تجرى بصورة سرية وعلى نطاق محدود ، كما كان الحال فى الماضى ، وإنما أصبحت تجرى بصورة علنية وبحرية تتيح لها أن تمسح المجتمع النامى بكافة قطاعاته وطبقاته ، وأن تبحث كل ما يعن لها من موضوعات أيا كانت درجة حساسية هذه الموضوعات سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا ، كل هذا بموافقة من حكومات الدول النامية ، وبرعاية من مؤسساتها الأكاديمية والبحثية ، وبمشاركة من بعض علمائها وباحثيها الاجتماعيين .

إذا رجعنا إلى الكتابات التى تناولت هذا الموضوع نجد أنها جميعها تحرص على وضع قضية التمويل الأجنبى للبحوث فى السياق السياسى العالمى الذى فى إطاره تتحدد العلاقة بين الدول المتقدمة - الرأسمالية منها بخاصة - بالدول النامية .

فالنظام الرأسمالى العالمى يقوم على أساس استغلال الدول المتخلفة أو النامية فى العمل على زيادة نمو الدول المتقدمة ، مما يزيد هذه الدول نموا وتقدما،

ويزيد الدول النامية فقرا وتخلفا . ومن ثم فإن جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية – بما فيها النشاط البحثى – الموجهه للدول النامية ، تعمل على تدعيم الوضع السيادى والمسيطر للدول المتقدمة ، وأيضا على تدعيم الوضع السيادى والمسيطر لطبقة صغيرة من ذوى الامتيازات فى الدول النامية – التى تخدم مصالح هذه الدول المتقدمة بصورة صريحة أو ضمنية – كما تبرر وتكرس استمرار الاستغلال لهذه الدول ، واستمرار التخلف لغالبية الشعوب فيها . هذا النوع من الاتهام الذى يوجه للبحوث الاجتماعية الممولة فى الدول النامية يوصمها بالانتهازية المرفوضة Opportunistic . كذلك طفت على سطح الاتهامات التى توجه إلى هذا النوع من البحوث الاجتماعية وصمها بأنها نوع من الإمبريالية الأكاديمية أو العلمية أو الثقافية أو نوع من الاستعمار الأكاديمى أو العلمى أو الثقافى* .

ولتقريب هذا الاتهام إلى الأذهان يحرص أصحاب هذا الرأى على مضاهاة دور الدول المتقدمة فى هذه البحوث ، بدور شركات التعدين المستغلة للدول النامية. فكل منهما ينتقل الى الدول النامية ولديه مشروع مخطط تماما ، يحاول أن يستخرج المادة الخام ، ويستخدم المواطنين فى إنجاز ذلك ، ثم يحتفظ لنفسه بالعائد من هذه الأنشطة التى دفعوا مقابلا ماديا لكل من عاونهم فيها .

فعملية تمويل البحوث الأجنبية التى تجرى فى الدول النامية هى بمثابة عملية التعدين Mining ، ولكن المادة الخام المستخرجة هنا ، هى البيانات والإحصاءات التى تستخرج من الدولة المبحوثة . والكفاءات المهنية والعمال المهرة وشبه المهرة

---

* يؤكد أصحاب هذا الرأى على أن نظام تمويل البحوث فى الدول النامية جزء من نظام أعم يشمل ضمن ما يشمل ، الاستثمار الأجنبى الخاص ، المشروعات متعددة الجنسية ، النظام النقدى ، التجارة الدولية ... الخ والتى تعمل على استمرار استغلال الدول المتقدمة للدول النامية .

الذين تستعين بهم هنا ، هم الباحثون وعلماء العلوم الاجتماعية والباحثون الميدانيون فى الدول النامية .

وتماما وكما فى حالة نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وتعاونها مع جهاز المخابرات الأمريكية فى الدول النامية ، حيث عملية التعدين تكون مرتبطة بعمليات أخرى تختفى وراء التعدين ، فإن البحث العلمى الاجتماعى يخفى أهدافا أخرى غير أهدافه المعلنة ، تتيح التدخل فى شئون الدولة النامية ، بما يحقق أهداف القوى الأجنبية ، فى السيطرة والاستغلال . ويستشهد أصحاب هذا الرأى بالأهداف الحقيقية التى كانت وراء مشروع كاملوت .

وفى نفس إطار السياق السياسى التاريخى الذى ربط ، ويربط الدول المتقدمة بالدول النامية ، يتوالى تسليط الأضواء على عملية التمويل الاجنبى للبحوث بما يكشف عن أهدافها فى الحفاظ على حالة تخلف الدول النامية وتبعيتها للدول المتقدمة وهنا تركز الأضواء على المداخل Approaches والنظريات والنماذج والمفهومات التى تتبناها هذه المشروعات البحثية ، وما تنطوى عليه من ايديولوچيات ، قد تتعارض صراحة مع المصالح الحقيقية للدول النامية . ويمكن أن نستشهد فى ذلك بالمدخل الذى تبناه مشروع كاملوت حيث اعتبر الثورات والمتغيرات الاجتماعية الراديكالية ، بمثابة المرض الاجتماعىSocial Pathology الذى يحتاج الNى تشخيصه وكشف أسبابه بينما وحد بين النظام والاستقرار ، وبين الصحة الاجتماعية والسواء الاجتماعى . ومن ثم جاء مشروع كاملوت بهدف الكشف عن العوامل التى تحدث هذه الثورات والتغيرات الراديكالية فى الدول النامية ، حتى يمكن التنبؤ بها قبل وقوعها ومن ثم العمل على تلافيها :

وفى إطار هذا الاتهام تتم المماثلة بين المداخل والنماذج والمفهومات غير الملائمة للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية ، وبين التكنولوجيا الصناعية

والزراعية غير الملائمة للتنمية الاقتصادية فى الدول النامية . ويعطى أصحاب هذا الرأى أمثلة لذلك حيث توجه البحوث الاقتصادية مثلا نحو التركيز على الاهتمام بالموضوعات التى تتناول عائد رأس المال ، معدلات الادخار والاستثمار ، وتزايد الدخل القومى ، وما إلى ذلك من موضوعات ، قد تضلل واضعى السياسات الاقتصادية ، أو تصرف الانتباه عن المشاكل الحقيقية ، وقد تزيد اهتمام واضعى السياسات بمصالحهم الطبقية ، وتلغى أهمية إحداث تغييرات بنائية فى المجتمع . ومن ثم فإن البحوث الأجنبية التى تجرى فى الدول النامية وتأخذ بالنماذج والمداخل التى لا تتلاءم وطبيعة المجتمعات النامية ، تستغل ، على حد تعبيرهم ، «كغمامة» تمنع الدارسين وواضعى السياسات من رؤية الجبهات الاستراتيجية للتنمية أو العمل عليها .

ومن الاتجاهات التى توجه أيضا إلى عملية التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية ، اتهامات تدور حول طبيعة العلاقة بين الجهة الأجنبية الممولة وبين الباحثين فى الدول النامية التى يتعاونون معها . البعض يدين هذه العلاقة باعتبار أنها ليست علاقة بين أنداد بل علاقة السيد أو صاحب العمل بتابعه ، أو بمن تحت حمايته . هذه العلاقة تجعل الباحث فى الدوله النامية يشعر بتبعية للدولة المتقدمة ، وعرفان بجمائل السيد الأجنبى . فضلا عن ذلك فإن عمل الباحث الاجتماعى فى مثل هذه البحوث التى يقوم باختيارها وبتخطيطها الجهة الأجنبية ، يحد من تنمية قدراته العلمية وحسه الاجتماعى ازاء اختيار القضايا القومية التى تهم وطنه فعلا ، وإزاء كيفية اختيار المدخل والمنهج الملائم لبحثها . كما تصرف طاقته البحثية إلى البحوث التى تلبى حاجة الممول الأجنبى ، لا تلك التى تهم وطنه ، فى وقت تعانى فيه الدول النامية من ندرة فى علمائها وباحثيها الاجتماعيين .

ومن هنا فإن أهم الاتهامات التى توجه إلى عملية التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية ، أنها عملية استنزاف داخلى للعقول Internal Brain Drain فالدول المتقدمة لم تكتف باستنزاف عقول علماء وباحثى الدول النامية ، بجذبهم للعمل فى الدول المتقدمة ، بل تقوم بعملية استنزاف عقول من بقى منهم فى الدولة النامية باستغلاله فى بحث ما تراه من موضوعات اجتماعية ، تخدم أولا وقبل كل شىء أهدافها ومصالحها كدولة متقدمة .

ومن ثم ، كان من الطبيعى ألا يقتصر تأثير علاقة السيطرة والتبعية التى تسود هذا النوع من البحوث الاجتماعية ، على الباحثين والعلماء الاجتماعيين المشاركين فيها ، بل تمتد لتؤثر على المؤسسات البحثية فى الدولة النامية ، بما يحد من نموها كمؤسسات علمية لها ذاتيتها ، ولها دورها فى رسم السياسات العلمية .

ومن النقاط الهامة التى تثيرها قضية التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية قضية الشرعية . وقضية الشرعية تثار هنا من عدة أبعاد :

- شرعية قيام دولة أجنبية بإجراء بحوث اجتماعية فى دولة أخرى - بصورة سرية - أو لتحقيق أهداف غير الأهداف المعلنة للبحث .

- شرعية اشتراك العالم الاجتماعى أو الباحث الاجتماعى فى مثل هذه البحوث ، ومدى خرقه لأخلاقيات البحث العلمى بعامة ، والأمانة العلمية أو الأكاديمية بخاصة ، ومن ثم خروجه عن دوره كباحث .

- شرعية أن تتخذ إجراءات بناء على توصيات هذه البحوث التى تتم بتوجيه وبتخطيط أجنبى ، سواء كانت إجراءات عنيفة ، أو قرار بإبقاء الحال على ما هو عليه . وهى إجراءات سيتحمل ما يترتب عليها شعب آخر غير شعوب

الدول المتقدمة التى قامت بتمويل وتوجيه هذه البحوث . هذه القضية تثير بدورها قضية المسئوليات الأخلاقية للعالم الاجتماعى التى طالما أثيرت ، ولكن أهميتها هنا تأتى من ناحيتين ، الأولى تمس العالم الاجتماعى من الدول المتقدمة الذى لا يراعى فى توصياته مصالح الدول النامية . والثانية تمس العالم الاجتماعى من الدولة النامية الذى يقر هذه التوصيات ، رغم أنها تتعارض مع مصالح وطنه وإن كانت تتفق ومصالح الدولة الممولة .

وإزاء عنف الاتهامات التى تطرحها قضية التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية ، والتى لا تقف عند حد اتهام الدول المتقدمة بأنها تصرف الدول النامية عن الاهتمام بمشكلاتها الحقيقية ، وتخرب طاقتها البحثية ، بل تعداه إلى اتهامها بأنها تتخذ من هذه البحوث ستارا لإخفاء أغراضها الحقيقية . والتى لم تقف أيضا عند حد اتهام الباحثين الاجتماعيين وعلماء العلوم الاجتماعية المشاركين فيها بعامة بتدميرهم لأخلاقيات العمل العلمى ، وتخليهم عن مسئوليات العالم الاجتماعى ، بل واتهام علماء العلوم الاجتماعية والباحثين الاجتماعيين من الدول النامية بخاصة ، بتعريض مصالح وطنهم للخطر ، إزاء عنف هذه الاتهامات التى تطرحها قضية التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية . لم تجد المجموعة الممولة للبحوث الاجتماعية فى الدول النامية Donors ، بدا من محاولة التصدى لهذه الاتهامات ، ومن ثم عقدت مؤتمرا ، خصص لبحث هذا الموضوع بالذات ، كما سبق أن ذكرنا ، حاولت فيه أن تنفى هذه الاتهامات ، وطرحت بعض الآراء ، وقدمت بعض الأوراق ، لتؤكد ضرورة أن تكون البحوث الأجنبية الممولة لخدمة الدول النامية أولا وقبل كل شىء ، وأن تأتى موضوعاتها متفقة مع أولويات المشكلات التى تحددها هذه الدول ، وأن تتم من خلال التعاون مع مراكز ومعاهد البحوث بها ، وما إلى ذلك من آراء تحاول أن تحد من هذه الاتهامات ، ولكن رغم ذلك لم يستطع ذلك المؤتمر أن يصل الى توصيات تمس لب المشكلة ، حيث كان

شبح فضيحة مشروع كاملوت مخيما عليه كشاهد حيّ على النوايا غير المشروعة، وعلى صدق هذه الاتهامات إلى حد كبير .

جلسات الندوة التحضيرية
لمؤتمر اخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى
من ٤ - ٦ يونيه ١٩٨٥

الندوة التحضيرية
لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي
من ٤ - ٦ يونية ١٩٨٥

الجلسة الأولى

بدأت الجلسة الأولى للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي في تمام الساعة التاسعة من مساء الثلاثاء الموافق ١٩٨٥٦٤ برئاسة الدكتور سيد عويس ، وحضور كل من :

الأستاذ السيد يســـــــين
الدكتور صلاح عبد المتعـــال
الدكتور عبد الباسط عبد المعطى
الدكتور على الدين هــــلال
الدكتور على نصـــــــار
الدكتور محمد الجوهــــرى
الدكتور محمد على محمـــــد
الدكتور محمود عبد القـــادر
الدكتور محمود عـــــــودة
الدكتور مصطفى ســـــويف
الدكتورة ناهد صالــــــح

بدأت الجلسة بترحيب الدكتور سيد عويس رئيس الجلسة بأعضاء الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي مؤكدا على أهميـــــة موضوع المؤتمر .

اقترح الدكتور سيد عويس أن تعرض كل ورقة فيما لا يتجاوز عشر دقائق، على أن تلى ذلك المناقشة ، وقد تمت موافقة أعضاء الندوة على هذا الاقتراح .

وقد تناولت الجلسة عرض الأوراق الأربع الآتية على التوالى :

١ - الصراع الأيديولوچى ، والنموذج الأساسى ، والاستراتيچية . الأستاذ السيد يسين .

٢ - حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى . الدكتور محمود عودة .

٣ - البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية . الدكتور علىّ الدين هلال .

٤ - البحث الاجتماعى وقضية الشرعية . الدكتورة ناهد صالح .

بدأ الأستاذ السيد يسين بعرض الأفكار الأساسية التى وردت فى الورقة المقدمة من سيادته وركز على أن الفكرة الأساسية فى الورقة هى أن موضوع أخلاقيات البحث العلمى لابد وأن يدرس فى إطار طبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع ، ونوعية الصراع الاجتماعى والسياسى والتعبيرات الأيديولوچية له .

وهناك موضوعات تندرج تحت موضوع أخلاقيات البحث العلمى ينبغى التطرق إليها ، مثل الحرية الفردية للباحث فى مقابل مسئوليته الاجتماعية ، أو التزام الباحث الأيديولوچى وتأثيره على نشاطه العلمى ، وعلاقة الباحث بالسلطة . إلى غير ذلك من موضوعات .

وعبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية تناول هذه الموضوعات فى إطار

تحديد طبيعة المرحلة التاريخية فى المجتمع ، وتحديد خريطة الصراع الطبقى والاجتماعى والأيديولوچى وتأثير ذلك على ما أطلق عليه النموذج الأساسى Para-digm للعلم الاجتماعى كما يمارس ، وصيغة هذا النموذج الأساسى ، والتعرف على النظرية الابستمولوچية السائدة فى هذا النموذج .

وأشار إلى اختلاف مرحلة فترة الانفتاح (الفترة الساداتية) عن الفترة السابقة على اعتبار أن المرحلة الناصرية كان يحكمها قانون أساسى هو توسيع إطار الطبقة الوسطى ، وإتاحة الفرصة أمامها للانطلاق فى كافة المجالات فى ظل « وحدانية النظام السياسى » فقد عرفت هذه المرحلة أيديولوچية رسمية هى « الاشتراكية » مما فرض على توجهات البحث العلمى وعلى ممارسات الباحثين وعلى علاقة الباحث بالسلطة توجهات معينة وقيودا معينة .

وعلى خلاف المرحلة الناصرية ، ظهرت توجهات مخالفة فى الوقت الراهن أطلق عليها الأستاذ السيد يسين « إعادة انتاج الطبقة الرأسمالية فى إطار التعددية السياسية » ومما لا شك فيه أن هذا التوصيف للمجتمع المصرى قد ترك آثاره على أخلاقيات البحث العلمى .

ونقطة البداية فى تصور الأستاذالسيد يسين هى تحليل ما أطلق عليـــه « الخطاب السياسى » والتى أشار إليها بأنها تتمثل فى ثلاثة تيارات هى :

١ - التيار الرأسمالى الانفتاحى .

٢ - التيار الاشتراكى .

٣ - التيار الإسلامى .

وعبر عن وجود صراع بين هذه التيارات السياسية سينعكس بالضرورة على الممارسة النظرية والتطبيقية للبحث الاجتماعى . مما يعنى أهمية وضرورة تحليل

هذا الصراع . على اعتبار أن هذا الصراع لم يعرف فى فترة الستينات .

ركز أيضا على أهمية دراسة موضوع تأثير « الأيديولوچية على العالم » ومناقشة الأفكار المتعلقة بحيادية العلم والتزام الباحث الأيديولوچى .

أشار الأستاذ السيد يسين إلى أن هناك تيارات متصارعة تحاول خلق Paradigm جديد وهى :

١ - التيار الماركسى ضد التيار الوضعى - الوظيفى .

٢ - التيار العربى ضد التيار الغربى .

٣ - التيار الإسلامى .

وختم عرض الورقة بتناول قضية الاستراتيچية مشيرا إلى ضرورة التعرف على ما يعرف « بالقضايا الكبرى » التى ينبغى التركيز عليها .

وركز الأستاذ السيد يسين على ضرورة أن تأخذ الاستراتيچية عدة قضايا أساسية فى اعتبارها هى :

١ - حرية التعبير والبحث العلمى .

٢ - التعددية السياسية .

٣ - الدور الفعال الذى ينبغى أن يلعبه الباحث الاجتماعى .

٤ - التفكير فى وضع برنامج بحثى فى العلوم الاجتماعية فى خدمة مشروع قومى حضارى حدد بعض سماته على النحو الوارد فى الورقة .

تناولت الجلسة بعد ذلك مناقشة ما ورد فى الورقة من أفكار .

بدأ الدكتور صلاح عبد المتعال - بالأشارة إلى أهمية التعددية العلمية على اعتبار ما تمثله من خصوبة فكرية ، التى تحتاج إلى حد أدنى من القواعد الأخلاقية التى يجب الاتفاق عليها وأشار إلى أن هذه الضوابط يمكن أن تقوم بها

مراكز البحوث القومية . وفيمايتعلق بالتيارات الثلاثة التى أشار إليها الأستاذ السيد يسين علق الدكتور صلاح عبد المتعال على أن هناك تداخلا بين التيارات مثل التيار العربى الاسلامى والتيار العربى الاشتراكى – فالفصل بين التيارات التى أشار إليها الأستاذ السيد يسين هو فصل نظرى .

وفيما يتعلق بدور الباحث عبر الدكتور صلاح عبد المتعال عن رأيه فى أنه لابد للباحث من أن يكون له دور نقدى .

علق الدكتور محمد على على الأفكار الواردة فى ورقة الأستاذ السيد يسين بإثارة بعض الاستفسارات على اعتبار أن الورقة تناقش الالتزام العلمى للباحث الاجتماعى وتطرح تطور النظام الاجتماعى العام ، وتخلص إلى تصور يلتقى حوله المهتمون بالمجال الاجتماعى .

أثار الدكتور محمد على تساؤلا حول اهتمامات ومصالح أى جماعة ينبغى الالتزام بها ؟ وما نوعية هذا الالتزام ؟

أثار الدكتور محمد على إلى أن الالتزام بالتعددية السياسية يفرض نموذجا مختلفا عن الالتزام الذى خلصت إليه ورقة الأستاذ السيد يسين .

علق الدكتور محمود عودة على الورقة بالأشارة إلى أن التمييز الذى قدمه الأستاذ السيد يسين فيما يتعلق بالتيارات السياسية هو تمييز تعسفى لم يطرح بشكل كاف على أساس البرنامج الاجتماعى – فهناك جماعات إسلامية تطرح برنامجا قد يقترب من بعض المبادىء الاشتراكية ، وجماعات أخرى قد تطرح برنامجا يقترب أكثر من مبادىء الرأسمالية وخلص إلى أن هذا التمييز فى حاجة إلى تطوير حتى يعبر بالفعل عن الصراعات الفعلية فى المجتمع المصرى .

عبر الدكتور محمود عودة عن اختلافه مع الأستاذ السيد يسين فيما يتعلق

بتقسيمه للمجتمع المصرى إلى مرحلتى الستينات والسبعينات ، وسيطرة الاتجاه الاشتراكى ثم سيطرة التوجه الرأسمالى وطرح افتراضا يتمثل فى وجود تماثل وتطابق بين موقف السلطة السياسية والممارسات البحثية الفعلية التـى تجرى .

علق الدكتور مصطفى سويف على الورقة مؤكدا على ضرورة التفرقة بين التنظير العلمى والتبرير ولابد أن يكون هناك خط فاصل بينهما .

طرح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى عدة تساؤلات حول الصراع الأيديولوچى وتأثيره على ممارسات الباحث وطرح تسؤلا حول « هل الصراع الأيديولوچى الآن – أو الذى كان قائما فى الستينات – هل بالفعل كان يعكس الواقع الموضوعى ؟ أم أن جزءا أو جانبا كبيرا من هذا الصراع كان مفروضا على هذا الواقع لتكوين وتشكيل فئات محددة من الباحثين ، وبالتإلى فهو صراع فوقى بالدرجة الأساسية تنقصه تجسدات فى الواقع الموضوعى ؟ وتساءل الدكتور عبد الباسط حول الفرق بين الخطاب المعلن والممارسات الفعلية ؟ كذلك تساءل حول تأثير طبيعة المرحلة على اعداد الباحث أيديولوچيا ؟ تساءل أيضا حول النقاط المشتركة بين مرحلتى الستينات والسبعينات ؟ ونظرة السلطة للبحث العلمى.

علق الدكتور على نصار على الورقة باتفاقه مع الدكتور مصطفى سويف على أننا بصدد باحث يخدم قضية العلم على اعتبار أن العلم هو محاولة للوصول إلى معرفة متفق عليها .

وأشار إلى ضرورة الوصول إلى مجوعة من الضوابط بين العلماء وبعضهم تجعلهم ساعين إلى الحقيقة على الرغم من اختلاف المدارس التى ينتمون إليها .

عبر الدكتور محمود عبد القادر عن رأيه فيما يتعلق بالورقة المقدمة من

الأستاذ السيد يسين بإبداء إعجابه بما ورد فيها من قدرة على التنظير وعلى التصور والجدل العلمى ، ولكنه أبدى تحفظا من ناحية تطويع ماورد فى الورقة من الناحية الإجرائية . وبالتالى طرح فكرة تحويل الأفكار الواردة فى الورقة إلى إجراءات وخطوات يقتبس منها أخلاقيات يلتزم بها الباحث .

تساءل الدكتور محمود عبد القادر عن العلاقة بين التعددية السياسية والاستراتيجية ؟ كذلك تساءل حول الدور الفعال الذى ينبغى أن يلعبه الباحث الاجتماعى باعتباره مثقفا نقديا لترشيد حركة المجتمع .

وعبر عن أن وضع برنامج بحثى للعلوم الاجتماعية يعد موضوعا خارجا عن نطاق الندوة حول أخلاقيات البحث الاجتماعى .

تناول الدكتور محمد الجوهرى التعليق على الورقة معبرا منذ البداية عن عدم وجود إختلاف أساسى مع الورقة المقدمة وتسليمه منذ البداية بأن الاتجاهات الأيديولوچية تؤثر على الباحث والتزامه ورؤيته . والقضية الجديرة بالمناقشة هى ضرورة البحث عن الأخلاقيات التى ينبغى أن يلتزم بها الباحثون على اختلاف انتماءاتهم الايديولوچية ، ومحاولة البحث عن « الحدود الدنيا » للأخلاقيات التى ينبغى أن يلتزم بها .

وطرح فكرة تدور حول هل من الأخلاقيات الاشتراك فى بحث ممول تمويلا أجنبيا ، سرى ولا ينشر .

أكد الدكتورمحمد الجوهرى على ضرورة التركيز على الواقع المصرى وبالتالى القواعد الأخلاقية التى يجب أن تنتهى إليها الندوة لابد من استقرائها من الممارسة اليومية للبحث الاجتماعى فى مصر .

أشار الدكتورمحمد الجوهرى إلى أهمية وجود جهة تنظيمية تتولى الإلزام

بما يتم التوصل اليه من ميثاق أخلاقى يحكم البحث العلمى . وإذا لم يتسنى ذلك يكتفى بالوصول إلى ميثاق شرف أو ميثاق أخلاقى يعلن لخلق رأى عام علمى .

تلى ذلك تعليق الأستاذ السيد يسين على بعض الملاحظات النقدية .

ففيما يتعلق بتساؤل الدكتور صلاح عبد المتعال ، عبر عن أهمية مناقشة القضية المتعلقة بالتعددية العلمية ، وأهمية الوصول إلى حد أدنى من القواعد الأخلاقية ، ورغم هذه التعددية ودور مراكز البحوث القومية فى حسم هـذه القضية . وما هو دور مراكز البحوث القومية فى صياغة إجماع قومى ؟ وهل المراكز القومية مرشحة لحسم هذا الخلاف العلمى ؟ أو قد تكون المراكز القومية هى نفسها مبعثا للانشقاق .

وفيما يتعلق بتداخل التيارات وافق الأستاذالسيد يسين على وجود هذا التداخل.

وفيما يتعلق بذكر الدكتور صلاح عبد المتعال بضرورة أن يكون دور الباحث نقديا ، عبر الأستاذ السيد يسين عن أن كلمة النقد لا تكفى لتمييز باحث عن آخر، ولكن المهم ما هو المشروع الذى يدعو إليه فى المجال السياسى والاجتماعى والاقتصادى ؟

وتعقيبا على ماورد من تساؤلات عبر عنها الدكتور محمد على والخاصة بالتعددية السياسية اتفق الأستاذ السيد يسين مع الدكتور محمد على على وجود مصالح متضاربة مختلفة وقد نصل إلى قاعدة فى الالتزام الأخلاقى ، إنه إذا كان من السهل إدانة باحث معين خرج عن الخط الاشتراكى والإيمان بالتعددية السياسية يعنى أن من حق الباحث أن يدافع عن مصالح طبقة ما . وأشار إلى إمكانية استخلاص قاعدة أخلاقية صاغها على النحو التالى : « أنه لا ينبغى إدانة

باحث معين يدعو إلى المشروع الرأسمالى » بما يعنى عدم إدانة باحث وفقا لانتماءاته الأيديولوچية . وينبغى احترام مشروعية التوجه الأيديولوچى لكل باحث .

وفيما يتعلق بالاستفسار الذى أورده الدكتور محمد على حول العلاقة بين التعددية السياسية والاستراتيچية ، عبر الأستاذ السيد يسين عن رأيه بأن التعددية السياسية لا تعنى الفوضى ، وطرح فرضية حول كيف يمكن أن نصوغ إجماعا قوميا فى المجتمع العلمى ؟

وفيما يتعلق بما أثاره الدكتور محمود عودة حول التماثل بين موقف السلطة السياسية والممارسات البحثية ، عبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية تناول هذا الموضوع بالمناقشة وعبر عن وجهة نظره باختلاف المواقف السياسية ودليل ذلك الندوة التى عقده المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حول « السياسة العلمية » واحساس المركز بضرورة التغيير ومحاولته لصياغة سياسة علمية تتفق مع الأيديولوچية الجديدة .

عبر عن تصوره بأن مهمة الباحثين المثقفين هى دفع الناس إلى بلورة مواقفهم الأيديولوچية .

وفيما يتعلق بالتساؤل الذى طرحه الدكتور مصطفى سويف وهو هل الفترات القصيرة سمحت بالتشكيل الأصيل للتفكير ؟ ذكر الأستاذ السيد يسين أنه من المحتمل نتيجة للعوامل الخارجية لم يحدث التشكيل بشكل كاف .

وعبر عن اختلافه مع ما طرحه الدكتور محمود عبد القادر من وجود حرية التفكير العلمى وأيد ذلك تاريخيا فى الفترة الناصرية وحيث لم يكن يستطيع الحديث عن المؤسسة العسكرية وتأثيرها فى إصدار القرار .

وردا على التساؤل الذى طرحه الدكتور عبد الباسط عبد المعطى حول الصراع الأيديولوچى وهو كان صراعا فوقيا أو حقيقيا وحيث يرى الأستاذ السيد

يسين أن الصراع فى الستينات كان صراعا حقيقيا . وكذلك الصراع القائم فى الوقت الراهن هو أيضا صراع حقيقى .

وفيما يتعلق بقضية « الخطاب المعلن » أكد الأستاذ السيد يسين أهميته وما يمارسه من التأثير على الوعى المصرى العام وعلى القيم وعلى الاتجـاه العام .

وتعليقا على ما ذكره الدكتور محمد الجوهرى ، أشار الأستاذ السيد يسين إلى أهمية الوقوف أمام موضوعات تفرض نفسها مثل علاقة الباحث بالسلطة ، أى الطبقات يخدمها ولمصلحة من يجرى بحثه الاجتماعى .

تناولت الجلسة بعد ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور محمود عودة والمعنونة « حول بعض الأبعاد الإنسانية لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى » وتولى الدكتور محمود عودة عرض أهم الأفكار الواردة فى الورقة .

أشار الدكتور محمود عودة إلى أن هناك. بعض المبادىء التقليدية الخاصة بأخلاقيات البحث العلمى والتى تحظى باعتراف واسع والتى من أهمها الامانة العلمية التى تحافظ على مستوى معين من المعايير الأخلاقية . وعلى الرغم من هذا إلا أن ، وجهة النظر هذه لا تحظى باتفاق ، وبصفة خاصة إزاء التطورات الحديثة التى طرأت على البحث العلمى وأدواته ، وازاء التطورات التى لحقت بالمجتمع الانسانى وطرح تساؤلا أساسيا هو : لماذا نعيد فى مصر بالذات إثارة مشكلة الأخلاقيات مرة أخرى ، وفى هذا الوقت بالذات ؟

وعبر عن رأيه فى أن مرد ذلك يعود إلى التطورات الاجتماعية التى حدثت فى حقبة السبعينات وما الحقته من تغير على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وأيضا على العلاقات العلمية وعلى الوسط العلمى وعبر عن تصوره بنشوء ما يعرف بالقطاع العلمى الخاص « الذى تمثل فى مكاتب الخبرة ، ومكاتب البحوث

الخاصة ، والبحوث المشتركة ، والبحوث الممولة » ، ومن ثم لم تعد المؤسسات القومية وحدها العاملة فى ميدان البحث العلمى الاجتماعى .

وكذلك نشأ فى فترة السبعينات ما أطلق عليه الدكتور محمود عودة الوكلاء العلميون « وما يقومون به من تصدير للمعلومات إلى جهات لا نعرف على وجه الدقة كيف تستخدم هذه المعلومات » .

إضافة إلى ذلك نشأ ما يمكن أن يطلق عليه « تتجير » العلاقات العلمية الذى يشمل أنشطة عديدة ظهرت الآن على المسرح العلمى منها الاتجار فى الكتب والمذكرات ، احتراف الإعارات ، وغير ذلك من أنشطة تحول النشاط العلمى من نشاط انسانى هدفه الوصول إلى حقائق معينة وإلى تشخيص الواقع الاجتماعى إلى أهداف خاصة يمكن تلخيصها فى إعادة انتاج امتيازات الباحثين أو تحقيق كسب معرفى للجهات الممولة بغض النظر عن الأهمية القومية أو الوطنية لمثل هذه البحوث .

ولقد فسر الدكتور محمود عودة هذه الظاهرة فى إطار التحولات الاجتماعية التى تجرى فى المجتمع المصرى ككل . فهى انعكاس لانتماءات اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة .

وفيما يتعلق بالمعايير الإنسانية عبر الدكتور محمود عودة عن رأيه بأنها تشمل كل خطوة من خطوات البحث . بحكم كون البحث العلمى هو نشاط إنسانى يجرى من خلال تفاعل بين عناصر إنسانية (الباحث نفسه ، الوسط الاجتماعى) .

ركز الدكتور محمود عودة على أهمية التعرف على التطورات الجديدة التى لحقت بالمجتمع المصرى على اعتبار أنها طرحت نوعية مشكلات جديدة خاصة

بالأخلاقيات دلل على ذلك بفترة الستينات وفكرة « الضرورة القومية » التى كانت تبرر إلى حد كبير اقتحام خصوصية الإنسان باعتباره حالة . ومثال على هذه البحوث « بحوث البغاء » و « بحوث تعاطى المخدرات » .

بما يعنى أن المعيار القومى كان هو المبرر من الناحية الأخلاقية لاقتحام خصوصية الحالات التى تدرس .

طرح الدكتور محمود عودة تساؤلا حول الفائدة التى ستعود على الحالات الإنسانية من خلال دراستها فى إطار المشروع الخاص ، وفى إطار النشاط الخاص وفى إطار اعادة انتاج الامتيازات الخاصة للباحثين ، سواء من الناحية العلمية أو المالية .

من هنا لابد من طرح تساؤل حول الأبعاد الإنسانية التى تنطوى على اختيار موضوع معين للبحث وإلى أى حد يستجيب هذا الموضوع الذى يتم اختياره للمشكلات الحقيقية للحالات المدروسة . وليس باعتباره معبرا عن اهتمامات الهيئات الممولة أو اهتمامات الباحث .

أكد الدكتور محمود عودة على أن عدم توافر الشرط الانسانى للمبحوث سيؤدى إلى اختلال الشروط العلمية بالإضافة إلى القهر الذى يفرض على المبحوث ونوعية المواقف المصطنعة التى تفرض عليه . وهنا يثار تساؤل حول « حق الناس أنفسهم فى اختيار أو طرح مشاكلهم التى يرون أنها جديرة بالبحث والدراسة » .

كذلك أشار الدكتور محمود عودة إلى بعض الأبعاد الإنسانية المتعلقة بعملية جمع البيانات ونظم الاتصال بين الباحث والمبحوث ، ومن هنا يثار تساؤل حول أحقية المبحوثين فى طرح لغة الاتصال الملائمة بينهم وبين الباحثين .

ختم الدكتور محمود عودة عرضه باثارة قضية ما أطلق عليه « القنابل الإعلامية » كأحداث العنف السياسى والدينى ، واعتماد العلماء على التقارير البوليسية فى التعبير عن وجهة نظرهم وما يمثله هذا التصرف من تهديد للمعايير العلمية والإنسانية .

تناولت الجلسة بعد ذلك مناقشة بعض الأفكار الواردة فى الورقة .

أثار الأستاذ السيد يسين عدة قضايا فى تعليقه على الورقة وفى البداية أبدى تأييده للأمثلة التى أوردها الدكتور محمود عودة المتعلقة بالسوق الحرة فى المجال الاقتصادى مماثلة للسوق الحرة فى مجال البحث العلمى وعبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية دراسة حالات من البحوث المولة . حتى نصل إلى تقييم موضوعى حقيقى لهذه القضية .

عبر أيضا عن اختلافه الأساسى حول ما أثاره الدكتور محمود عودة عن حق الناس فى اختيار مشكلات بحوثهم وأيد وجهة نظره بأنه كان لا يمكن دراسة ظاهرة الثأر فى الصعيد – لأن هذه القضية لا تمثل مشكلة لهم . ولكن من حق الباحث المعنى بتطور المجتمع – دراسة مثل هذه الظاهرة – ولكن المهم هو محاولة استخلاص مشكلات حقيقية وملموسة بغض النظر عن شعور الباحثين بها أو لا ، وذلك لاحتمال وقوع الباحثين فى أزمة حقيقية لا يشعرون بها . وربما يكون هناك نوع من تزييف الوعى .

وفيما يتعلق بقضية التواصل بين الباحث والمبحوثين – عبر الأستاذ السيد يسين عن أهمية هذه القضية وضرورة مناقشتها .

وفيما يتعلق بالقضية المثارة حول النجومية الإعلامية أكد الأستاذ السيد يسين أن تشخيص الحالات على الورق هى قضية مضادة للعلم وللاخلاق .

علق الدكتور عليّ الدين هلال على بعض الأفكار الواردة فى الورقة بالقول أن القبول بالتعددية الفكرية يعنى أولويات المشاكل قدتختلف من باحث إلى آخر.

وعبر عن اتفاقه مع الروح العامة للورقة التى عرضها الدكتور محمود عودة بما تمثله من ثلاث قواعد ينبغى الالتزام بها وهى :

١ - ضرورة تعريف المبحوث بالهدف الحقيقى للدراسة .

٢ - اخبار المبحوث بالهيئة الممولة والجهة المشرفة .

٣ - العالم الاجتماعى ليس من وظيفته الادلاء بتصريحات حول قضايا ذات طابع سياسى .

علق الدكتور صلاح عبد المتعال على بعض الافكار الواردة فى الورقة - وأثار تساؤلا حول امكانية القيام بدراسات استطلاعية للكشف عن حاجات الناس؟ أكد الدكتور صلاح عبد المتعال على أهمية الثقة فى البحث العلمى . وأشار أيضا إلى أهمية ما يعرف بالبحوث الملحة مثل الحركات الدينية والسياسية .

وافق الدكتور على نصار ، الدكتور محمود عودة فيما أطلق عليه «اتهامات» على حد تعبير الدكتور على نصار وفى تعليق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى على ماورد فى ورقة الدكتور محمود عودة ، عبر عن رأيه فى قضية اختيار الموضوعات بشكل إنسانى وبحيث تهم الجماهير ، وأشار إلى إمكانية دراسة قضية ما مثل «الطبقة العاملة وانخفاض أجورها» هذه القضية يمكن أن تدرس من موقفين ايديولوچيين مختلفين ، فكيف يمكن أن تحسم هذه المسألة ؟

وأشار إلى أن ورقة الدكتور محمود عودة أثارت قضيتين هما :

١ - ما هى القواعد الأخلاقية لاختيار موضوعات البحوث ؟

٢ - ما هى أسس إقامة العلاقة مع المبحوث ؟

علق الدكتور محمد على على ورقة الدكتور محمود عودة بأن أشار إلى أن الورقة قد أثارت عدة قضايا من بينها : مستوى القضايا العامة مثل الأمانة العلمية والنشر العلمى وحقوق المبحوثين وأسس اختيار موضوعات البحث ولابد من تحديد وجهات النظر بشأنها ، إضافة إلى ذلك فهناك قضية معيار الفائدة التى ستعود على الجمهور من اجراء البحث وهى قضية تحتاج للمناقشة .

وعبر الدكتور محمد على عن غموض مفهوم « الحالات الإنسانية » الذى استخدمه الدكتور محمود عودة وكذلك استخدامه كلمة « حق الناس » .

عبر الدكتور محمد على عن اتفاقه مع روح الورقة التى عرضها الدكتور محمود عودة ، وما يمكن أن يقدم من استخلاص لبعض الأسس التى يمكن الاعتماد عليها فى صياغة الميثاق الأخلاقى . وتساءل حول كيفية تطبيقه المبادىء التى طرحها الدكتور محمود عودة عند تخير الموضوعات الأكاديمية فى مجال دراستى الماجستير والدكتوراه .

تلى ذلك تعقيب الدكتور محمود عودة على ماورد من تعقيبات وتساؤلات وأشار إلى اتفاقه مع ما أثاره الأستاذ السيد يسين من وجود بعض المشكلات الهامة التى قد لا يعى الناس أهميتها ، وبالتالى لابد من تعريفهم بأهميتها دون خداع . وأوضح أن الهدف من الورقة هو إثارة بعض القضايا الجديرة بالنقاش ومن خلال هذا النقاش يتم تطوير بعض المبادىء .

تلى ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور علىّ الدين هلال المعنونـــــــة «البحث العلمى بين الحرية الفردية والمسئولية الاجتماعية » .

ركز الدكتور علىّ الدين هلال على بعض الأفكار الأساسية الواردة فى الورقة على النحو التالى :

١ - ازدياد عدد الجامعات والمشتغلين بالعلم الاجتماعى ، أدى إلى تدهور فى المستوى وإلى انفلات فى المعايير .

٢ - فى غياب سياسة علمية واضحة حدث نوع من الغياب للمعايير والقواعد العامة .

٣ - تدهور مستوى الأساتذة والباحثين أو ما يمكن أن يطلق عليه « ردة علمية »

٤ - غير صحيح القول بأن المسائل المهنية متعارف عليها ومقبولة . وقدم الدكتور علىّ الدين هلال اقتراحا بأن يتولى أحد الباحثين الاطلاع على المجلات السيارة ويقدم حصرا للتجاوزات العلمية فى السنوات الأخيرة . فهناك حوادث تدليس علمى ، اعتداء على رسائل ماجستير ودكتوراه ، وغير ذلك من الممارسات ، وأشار الدكتور علىّ الدين هلال إلى أن موضوع أخلاقيات البحث العلمى يثير قضيتين :

الأولى : قضية على المستوى الكلى

وهو وضع العلم الاجتماعى ودوره فى البناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع وهى قضية مرتبطة بالتطور التاريخى للجماعة العلمية ومرتبطة بالسياق الاجتماعى والسياسى .

أكد الدكتور علىّ الدين هلال على أن العلم الاجتماعى مفروض أن يكون أداة لتحرير الانسان « والمثقف دوره هو ناقد اجتماعى وليس دوره التبرير » .

وربما كانت إحدى الازمات التى يواجهها البحث الاجتماعى هو أنه اصبح «حرفة» .

ثانيا : المستوى الجزئى المتعلق بالجزئيات المحددة والسلوكيات وهنا تبرز عدة قضايا :

١ - كل بحث اجتماعى له دلالة سياسية ويجب ألا نخدع أنفسنا بالقول بوجود

موضوعات بريئة أو غير بريئة ويظل المحك دائما هو العلانية فهدف البحث العلمى هو نشر المعرفة وتداول هذه المعرفة بين الباحثين .

٢ - قبول مبدأ التعددية الفكرية يعنى قبول حق الباحث الفرد فى اختيار موضوعه والمحك هنا هو الجماعة العلمية .

أكد الدكتور علىّ الدين هلال على أن العاصم أمام أى انحرافات هو مبدأ العلانية ورفض السرية .

طرح الدكتور علىّ الدين هلال تساؤلا حول الميكانيزمات التى ينبغى تقديمها لتحقيق مزيد من استقلالية الباحثين الاجتماعيين ومزيد من استقلالية البحوث الوطنية ازاء مؤسسات الدولة . بعبارة أخرى ما هى الحدود الفاصلة كباحث علمى ناقد وظيفته الأساسية التعامل مع الأفكار والبحث عن الحقيقة ، والوصول إلى هذه الحقيقة وبينه كرجل سياسى ؟ وهنا ينبغى التفرقة بين الحدود التى تفصل الباحث عن دوره كباحث علمى ودوره كرجل حركة سياسية سواء مع الحكومة أو مع المعارضة .

طرح الدكتور علىّ الدين هلال قضية هامة هنا وهى أن جزءا من أخلاقيات البحث العلمى هو حد أدنى من الولاء للعلم ، من الولاء للطلبة ، من الولاء للبحث العلمى .

وفيما يتعلق بقضية البحوث الممولة عبر عن تصوره لهذه القضية فى صورة تساؤل هو هل تقبل العمل فى بحث ممول أم لا ؟ وطرح السؤال على هذا النحو غير مفيد لأنه يتم تناوله فى إطار أيديولوجى - ولابد من الخروج من إطار هذه العموميات لإثارة تساؤلات حول ما هى أشكال المشاركة الأجنبيه فى البحث العلمى ؟ ما هى حدود الإشراف المالى ؟ ما هى طبيعة الموضوعات ؟ ما هى

طبيعة النشر فى هذه الموضوعات ؟ .

فى نهاية العرض ، عرض الدكتور علىّ الدين هلال عدة قضايا ينبغى مراعاتها وهى :

١ – استقلالية البحث العلمى .

٢ – قضية السياسة العلمية .

وأكد الدكتور علىّ الدين هلال على ضرورة وجود ميثاق شرف ومن الممكن أن يتولى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هذه المبادرة . وفى هذا الصدد. طرح الدكتور علىّ الدين هلال فكرة إمكانية قيام لجنة لاحترام القواعد الأخلاقية .

بعد تعقيب الدكتور علىّ الدين هلال على ما طرح من آراء وتساؤلات حول الورقة التى قدمها سيادته ، تولت الدكتورة ناهد صالح عرض الأفكار الأساسية الواردة فى الورقة المقدمة من سيادتها والمعنونة « البحث الاجتماعى وقضية الشرعية » .

وفى بداية العرض نوهت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الورقة المقدمة منها أعدتها منذ فترة شعوراً منها بالتدهور الذى لحق العمل فى مجال البحث العلمى الاجتماعى .

وقد تناولت فى عرضها قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى فى سياقها التاريخى من خلال تمييزها بين ثلاث مراحل :

مرحلة « غياب قضية الشرعية » وبدأت من منتصف القرن التاسع عشر وامتدت حتى بداية الحرب العالمية الأولى .

مرحلة « حجب قضية الشرعية » وتشغل الفترة ما بين الحربين العالميتين مرحلة «طرح قضية الشرعية» وتبدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وببداية حركات تحرر واستقلال دول العالم الثالث والتى بلغت ذروتها منذ منتصف الستينات .

وقد أوضحت أن المرحلة الأخيرة شهدت تحولا فى معالجة قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى حيث لم تعد قاصرة على بحث سلوك الباحث الفرد وانما أصبحت تعالج فى إطارها السياسى من منظور العلاقة بين السلطة والبحث الاجتماعى من جهة ، وبين البحث الاجتماعى والمجتمع من جهة أخرى .

ثم تناولت الدكتورة ناهد صالح قضية الشرعية من محورين : المحور الأول يتناول النشاط البحثى فى حدود الدولة الواحدة وفيه تفجر قضيتان حرية البحث العلمى وضمانات الحفاظ عليها من جهة ، وقضية التزام الباحث العلمى من جهة أخرى . والمحور الثانى ويتناول النشاط البحثى كنشاط يتعدى حدود الدولة الواحدة وما يفجره هذا من قضايا تتعلق بدور الباحث كمواطن .

وفى إطار هذا المحور عرضت باسهاب للفضيحة التى فجرها كشف مشروع «كاميلوت» (*) وأشارت إلى أهمية دراسة هذا المشروع للرد على التساؤلات حول الكيفية التى يمكن أن يستغل بها العلم الاجتماعى والبحث الاجتماعى للسيطرة على الدول النامية من جانب الدول المتقدمة .

وذكرت أن محك الشرعية فى تصورها هو مدى مساهمة البحث الاجتماعى فى الكشف عن الخلل فى الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

* وزعت على الاعضاء ورقة من إعدادها بعنوان التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية : دراسة فى سوسيولوچيا البحث الاجتماعى فى الدول النامية وتتناول بالتفصيل مشروع كاميلوت .

الذى يحول دون حصول المجتمع على حقوقه الاجتماعية وهذه الحقوق فى تصورها هى :

حق التنمية ، حق العدالة الاجتماعية ، حق الديمقراطية ، وحق الاستقلال وعدم التبعية . هذه الحقوق تشير إلى القضايا التى هى بمثابة الموجهات الأساسية للبحث .

وركزت الدكتورة ناهد صالح فى العرض على أن دور الباحث الاجتماعى ودور العلم الاجتماعى هو دور نقدى . بصرف النظر عن الانتماء الايديولوچى وأشارت إلى قضية ممارسة الباحث للعمل الحزبى والأخلاقيات التى تحكم ذلك .

وفى عرضها أكدت على أهمية التعددية العلمية فى الوصول إلى معرفة علمية أشمل وأكثر مصداقية وأكدت على أن طبيعة العمل فى المركز تتيح فرصة تناول الظاهرة الواحدة من توجهات أيديولوچية وتخصصات علمية متنوعة .

وختمت الدكتورة ناهد صالح عرضها بالتاكيد على أن هدف المؤتمر ليس فقط وضع قواعد اخلاقية وإنما إيجاد وعى ورأى عام بين المشتغلين بالبحث الاجتماعى لأهمية وجود هذه القواعد الأخلاقية التى تحكم عملهم العلمى فى علاقتهم بالسلطة وبالمجتمع وعلاقاتهم فى الوسط العلمى .

فالقضية ليست مجرد مسألة افتقار إلى المواثيق الأخلاقية أو ترشيد لسلوك الباحث أو قضية محاسبة اجتماعية وإنما هى قضية وعىٌ بالمسئولية الاجتماعية من جهة وإتاحة الضمانات التى تكفل القيام بهذه المسئولية من جهة أخرى .

وقد أوضحت فى هذا العرض التحديات التى تواجه عادة الباحث الاجتماعى فى قيامه بمسئوليته الاجتماعية هذه فى الدول النامية .

تلى هذا العرض تعقيب السادة الحاضرين على الورقة أشار الأستاذ السيد يسين إلى احتواء العرض المقدم من الدكتورة ناهد صالح على بعض القضايا الأساسية وهى :

١ - ايجاد الوعى النقدى لدى الجماعة العلمية والعلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الاجتماعية .

٢ - قيمة التفاعل العلمى على المستوى العالمى ، هذه القضية قد تتناقض مع مسألة البحوث الممولة والتخوف منها . وهذه القضية تثير قضية المجتمع المغلق والمجتمع المفتوح .

٣ - البحوث المقارنة وأهميتها ، لابد من مناقشة البحوث المقارنة مناقشة موضوعية ويمكن أن يتم ذلك عن طريق دراسة حالة لبعض هذه البحوث .

٤ - قضية علاقة الباحث بالسلطة وخاصة فى الدول النامية تحتاج إلى مزيد من التدقيق والدراسة .

عبر الدكتور سيد عويس عن اختلافه مع الأستاذ السيد يسين فيما يتعلق بدراسة الأجانب للمجتمع المصرى وخلص إلى خطأ كل من تناول المجتمع المصرى بالدراسة من الأجانب .

علق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى على الورقة بالتركيز على ثلاث قضايا هى :

١ - قضية البحوث الأجنبية وضرورة مناقشتها من منظور شمولى .

٢ - فكرة الطابع الدولى للعلم تحتاج إلى مناقشة وتدقيق .

٣ - قضية عضوية الباحث فى التنظيم السياسى وهنا يثار تساؤل حول التوظيف الاجتماعى للعلم .

تلى ذلك تعقيب الدكتور محمود عبد القادر بالأشارة إلى أن الجامعات تشتمل على مراكز بحثية تحت اسم « وحدات بحثية ذات طابع خاص » تفوق حجم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والمراكز الأخرى . وذلك حتى يكون التقييم شاملا العملية البحثية كلها بما فيها الجامعات .

علق الدكتور مصطفى سويف على الورقة المقدمة من الدكتور علىّ الدين هلال من حيث :

١ - موضوع مشاركة المشرف فى العائد من أعمال الطلاب الذين يشرف عليهم وهنا ينبغى التعرف على نوع الإشراف على اعتبار أن هناك نوعيات مختلفة من الإشراف .

٢ - الأداة المستخدمة - فهناك باحثون يعتمدون أساسا على الدقة فى استخدام الأداة ولكن بهلامية فى التفكير والعجز عن المعرفة المنهجية وعن المعالجة المنهجية.

علق الدكتور صلاح عبد المتعال على الورقة المقدمة من الدكتورة ناهد صالح باثارة قضية الحصانة للباحثين وقضية البحوث الأجنبية وتركيزها على القضايا المتعلقة بالخدمات وليس بالانتاج .

وعبر الدكتور صلاح عبد المتعال عن اختلافه مع الدكتورة ناهد صالح فيما يتعلق بقضية العمل السياسى وعبر عن رأيه فى ضرورة أن يكون للباحث دوره فى المشاركة فى العمل السياسى فى المجتمع .

علق الدكتور محمد على على الورقة المقدمة من الدكتور علىّ الدين هلال باثارة عدة قضايا وهى « مبدأ العالمية » الذى طرحه الدكتور علىّ الدين هلال وأشار إلى ضرورة التعرف على حدود معيار العالمية .

القطاع الخاص المستقل عن جهاز الدولة ، أشار الدكتور محمد على إلى أن هذا القطاع الخاص مستقل عن جهاز الدولة ولكنه مرتبط بدولة أخرى .

فكرة السياسة العلمية – من الذين تقع على عاتقهم مهمة تحقيقها ، فكرة السياسة العلمية تحتاج إلى مزيد من التحديد .

الدور النقدى للباحث لابد من مناقشة حدود هذا النقد ومعاييره .

كما علق الدكتور محمد على على الورقة المقدمة من الدكتورة ناهد صالح بإثارة قضية الشرعية التى تناولتها الدكتورة ناهد صالح وأشار إلى التعريف الوارد فى الورقة وخاصة القول « بأن البحوث التى تدخل فى إطار الشرعية هى التى تحقق صالح المجتمع » ، وأشار إلى ضرورة تحديد صالح المجتمع على اعتبار أنها كلمة عامة .

علق الدكتور على نصار على الورقة المقدمة من الدكتورة ناهد صالح بأن مفهوم التبعية يحتاج إلى مزيد من التطوير .

علق الدكتور محمد الجوهرى على ورقة الدكتورة ناهد صالح باتفاقه معها فى الهدف الذى حددته للندوة من وضع قواعد أخلاقية عن طريق استقراء الواقع المصرى . وأكد على أهمية دراسة مشروع الترابط بين الجامعات .

وأكد على أهمية وجود لجنة علمية تكون مهمتها الرقابة ويمكن مراجعة هذه اللجنة عند الضرورة وعند طرح موضوعات أو مشروعات بحثية للمناقشة .

عبرت الدكتورة ناهد صالح عن اتفاقها مع الدكتور محمد الجوهرى فيما يتعلق بتكوين جمعية علمية وأن هناك جمعيات علمية بالخارج مثل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، والجمعية الأنثروبولوجية لعلم الاجتماع تقوم بالدفاع عن

أعضائها وتأكيد التزامهم بأخلاقيات البحث العلمى وفيما يتعلق بموضوع «الحصانة العلمية» أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى تأكيدها عليه فى الورقة .

وفى تعقيب الدكتور علىّ الدين هلال عبر عن موافقته مع الدكتور مصطفى سويف فيما اثاره من نقاط .

وفيما يتعلق بموضوع عالمية العلم ، أكد أن البحث الاجتماعى لم يعد فقط قاصرا على حدود الدولة .

وصاغ الدكتور علىّ الدين هلال المشكلة على النحو التالى :

كيف يمكن الاستفادة من الموارد الخارجية أيا كان حجمها فى إطار المصلحة الوطنية ؟ ولابد من التساؤل حول كيف تكوّن الجماعة العلمية وكيف يرتقى مستوى أداء الجماعة العلمية وما هو شكل الاستفادة من الموارد الأجنبيه أو من الكفاءات الأجنبية فى تحقيق هذا الهدف ؟

وفيما يتعلق بعلاقة الباحث بالأحزاب السياسية عبر عن رأيه بأن القضية ليست التزام بموقف ايديولوچى ، ولكن القضية هى الارتباط الحزبى .

وختم تعليقه باثارة تساؤل حول الدور الذى يستطيع أن يلعبه المثقف فى الحركة السياسية اليومية ؟

وانتهت الجلسة الأولى للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى الساعة الثانية عشرة والنصف مساء .

الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى
من ٤ - ٦ يونيه ١٩٨٥

الجلسة الثانية

بدأت الجلسة الثانية للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى تمام الساعة التاسعة من مساء الأربعاء الموافق ١٩٨٥٦٥ برئاسة الدكتور مصطفى سويف وبحضور كل من :

الأستاذ السيد يســــــــين

الدكتور سيد عويــــــــس

الدكتور صلاح عبد المتعـــــال

الدكتور عبد الباسط عبد المعطـى

الدكتور على الدين هـــــلال

الدكتور على نصـــــــار

الدكتور محمد الجوهـــــرى

الدكتور محمد على محمـــــد

الدكتور محمود عبد القـــــادر

الدكتور محمود عــــــوده

الدكتورة ناهد صالـــــح

وفى بداية الجلسة اقترح رئيس الجلسة أن تقدم الأربعة أوراق بشكل متتال على أن يلى ذلك مناقشتها ، وقد وافق الحاضرون على هذا الاقتراح وعرضت الأوراق الأربع الآتية على النحو التالى :

١ - دراسة عن موضوع مبدأ السرية فى البحوث العلمية الاجتماعيـة

« غير المادية » حدودها ودواعيها . الدكتور سيد عويس .

٢ - موقف الباحث من الجماهير ومن السلطة . الدكتور عبد الباسط عبدالمعطى .

٣ - أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى . الدكتور صلاح عبدالمتعال .

٤ - بعض مشكلات الرسائل العلمية . الدكتور محمد الجوهرى .

بدأ الدكتور سيد عويس بعرض الأفكار الأساسية التى وردت فى الورقة المقدمة من سيادته .

أشار الدكتور سيد عويس فى البداية إلى أن كل ما ورد فى الورقة قابل للمناقشة وذلك بهدف الوصول إلى نصوص يمكن أن يضمها ميثاق أخلاقى يتوصل إليه من خلال المناقشات .

وفيما يتعلق بالمحور الثانى من الورقة والمتعلق بالعلوم المادية وغير المادية ، نوه الدكتور سيد عويس إلى أنه يعنى بالعلوم المادية علوم الميكانيكا والبيولوجيا والفيزياء والكيمياء ... الخ ، أما العلوم غير المادية فيعنى بها العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع وأكد على ضرورة فهم الوسط الاجتماعى ومعرفة العلوم التى تيسر فهم الإنسان على اعتبار أن هدف هذه العلوم غير المادية هو الإنسان ولا يمكن فهم سلوك الإنسان عن طريق العلوم المادية فقط .

كما أشار الدكتور عويس إلى ضرورة تضافر العلوم المادية وغير المادية من أجل النهوض بعمليات التنمية .

ثم تناول عرض الورقة بعد ذلك ، الجزئية الخاصة بمبدأ السرية وموقف الباحث العلمى الاجتماعى من الأفراد والجماعات والمجتمع . ويعنى بمفهوم

«مبدأ السرية » فى هذه الورقة « حرص الباحث العلمى الاجتماعى أى المتخصص فى مهنة البحث العلمى الاجتماعى على الاحتفاظ بالخبرة التى يكون مصدرها من يجرى بحوثه عليهم سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو كان المصدر المجتمع المحلى أو القومى » .

فالاحتفاظ بأسرار عملاء الباحث الاجتماعى على حد تعبير الدكتور سيد عويس يكون بالضرورة لمصلحة العملاء والباحث والبحث معا .

وفى نهاية العرض المقدم من الدكتور سيد عويس أكد على قضيتين أساسيتين هما :

١ – حصانة مهنة البحث العلمى الاجتماعى فى مصر .

٢ – حصانة العاملين العلميين المصريين فى مهنة البحث العلمى .

ومن ثم فلابد من صياغة قسم علمى يهتم بهاتين الحصانتين ولا يعنى الحرص على توفير هذه الحصانة أن يتميز هؤلاء العاملون عن غيرهم من أعضاء المجتمع ، بل أنه يعتبر فى جوهره تعبيرا عن حرص المجتمع على توفير المناخ الثقافى الاجتماعى الصالح لكى يؤدوا أعمالهم وواجباتهم العلمية ويشعروا بالأمان والاستقرار المادى والنفسى معا .

تناولت الجلسة بعد ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى والمعنونة « موقف الباحث من الجماهير ومن السلطة » .

بدأ العرض بإثارة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى لسؤالين محددين هما «فى جانب من يجب أن يقف الباحث ، فى جانب الجماهير أم فى جانب السلطة أم فى جانبهما معا ؟ وأيا كان الاختيار ، ما هى قواعد ممارسة العلاقة أو العلاقات المترتبة على هذا الاختيار ؟ » .

ومحاولة الاجابة على هذين السؤالين أنما تتطلب بالأساس التعرض لمفهومات ثلاثة هى :

أ - الجماهير .

ب - سلطة الدولة .

جـ - الباحث .

وفيما يتعلق بمفهوم «الجماهير » أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى أنه يعنى به « المنتجون داخل المجتمع أو كل من يسهم فى الإنتاج الاجتماعى داخل المجتمع سواء كان إنتاجا ماديا أو غير مادى ، سواء كان يعتمد على جهد يدوى أو عقلى » .

أما عن المفهوم الثانى وهو سلطة الدولة ، فيقصد به فى هذه الورقة " المضمون الطبقى للدولة سواء كانت هذه السلطة تنفرد بها طبقة واحدة أو عدة طبقات أو شرائح لطبقات محددة " .

وفيما يتعلق بالمفهوم الثالث وهو الباحث ، اثار الدكتور عبد الباسط سؤالا مؤداه أى مثقف نقصد ؟ فعند مستوى عام جدا من التحليل يكون المثقف هو الحائز على رؤية شمولية تاريخية ومعاصرة وذات أفاق مستقبلية رؤية تدرك العلاقات والترابطات بين الفكر والعمل وتتضمن وظيفة اجتماعية للعلم . وبدءا من هذه الوظيفة الاجتماعية للعلم يقترن الباحثون المثقفون ويتوزعون وفق انحيازاتهم واختياراتهم الاجتماعية التى تستند بدرجة أو بأخرى على أيديولوچيات محددة .

حاولت الورقة بعد ذلك القاء الضوء على صورة العلاقة بين الباحث وبين الجماهير والسلطة .

ولقد بلور الدكتور عبد الباسط إشكالية أساسية ترى أنه إذا كانت السلطة

والطبقات المسيطرة تسعى إلى تزييف وعىّ الجماهير فهنا تثار إشكالية أساسية: على أى أساس يمكن للباحث أن يجمع بيانات اذا كان عنده فكرة أن الجماهير وعيها مزيف ، وتصبح المهمة الأولى للباحث فى هذا الاطار هى كيف يستطيع أن يتجاوز هذا الوعى المزيف ، وهذا يحتاج من الباحث إبداع نظرى ومنهجى فى الوقت ذاته .

أكدت الورقة بعد ذلك على ضرورة توافر الإرادة الواعية للمبحوث فهناك ثلاثة صور أساسية عرفها المسرح البحثى هى :

- نمط من الباحثين يستفيد من الأوضاع القائمة .
- صورة التناقض بين القول والفعل .
- الباحث الذى يتكيف متطوعا مع السلطة .

هذه الإشكالية المطروحة ، تعنى فى النهاية ضرورة أن يكون هناك التزام علمى من الباحث ، وهو التزام شخصى ، التزام أمام الجماعة المهنية ، التزام أمام الطبقة والتزام أمام مصالح المجتمع .

بعد ذلك تناولت الورقة الصور المرغوبة للعلاقة بين الباحث والجماهير والسلطة وعرض تساؤلا محددا حول حدود حرية الباحث إذا كان منتميا للسلطة أو إذا كان معارضا لهذه السلطة .

وفى نهاية الورقة اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، ضرورة مواجهة الأنماط المهنية السائدة التى تدان فى الممارسات البحثية بحيث تكون هناك مواجهة مهنية بالأساس ، وضرورة ايجاد جماعة مهنية تضع ميثاقا أخلاقيا للعمل العلمى وتكون هذه الجماعة مسئولة عن مسألة الباحثين من جانب وحمايتهم من جانب أخر .

تناولت الجلسة بعد ذلك عرض الورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبدالمتعال والمعنونة « أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى » . ولقد تناولت الورقة أربع نقاط هى :

- أزمة الأخلاقيات .
- الفكر والدين والأخلاق .
- أخلاقيات البحث العلمى فى البحث الإسلامى .
- اختبار المنهج الإسلامى .

وفيما يتعلق بأزمة الأخلاقيات ، أشارت الورقة إلى أن البحث العلمى لم ينج فى المجال الإنسانى من أن يصاب بأزمة الأخلاقيات وذلك كغيره من المجالات السلوكية والتنظيمية ولابد من ربط هذه الأزمة بالسياق الاجتماعى العام الذى انفلتت فيه المعايير لعوامل متعددة وزلزلت كيان المجتمع فى الفترة الأخيرة على وجه الخصوص .

وتعرضت الورقة لنماذج من هذه الأزمة مثل (لوى الحقائق ، تحريف النتائج ، تطويع المؤسسات لخدمة الأنظمة) وأشارت الورقة إلى أن قمة الأزمة الأخلاقية تتمثل فى موقف الباحث أو العالم المنفذ أى صاحب المسئولية التنفيذية ، وذلك عندما يصدر ويمارس قراراته الخاطئة فى التجارب الجماهيرية الكبرى سواء فى أمور المشاركة السياسية أو صياغته التشريعية أو فى التنظيم الاقتصادى ، وقد يحدث ذلك الخطأ لتدنى كفايته العلمية أو قصور المعلومات لديه، ولكن أشد الخطرين عندما يفعل ذلك الخطأ وهو على دراية به ترضيه لحاكم .

وتناولت الورقة الجزء الثانى منها العلاقة بين الفكر والأخلاق على أساس أنهما لا ينفصلان فلا يتحقق الالتزام الأخلاقى إلا باستقامة الفكر وتحرره

والسعى نحو تحقيقه فالفكر يحتوى على أخلاقيات وكذلك الخلق يحتوى على فكر.

ثم تعرضت الورقة بعد ذلك إلى العلاقة بين الدين والأخلاق على أساس أن الدين هو التربية الحقيقة التى تنمو بها الأخلاق - فالوظيفة الأساسية للدين هى إرساء وتدعيم قواعد الأخلاق .

والسؤال الذى طرحته الورقة : إذا كان الاسلام خاتم الأديان يمجد الأخلاق والفكر والعلم فهل يهدينا هذا الدين إلى منهج يعالج فيه قضايا الفكر والأخلاق ومشكلات البحث العلمى ؟

ولقد تعرضت الورقة فى الجزء الثالث منها إلى أخلاقيات البحث العلمى فى المنهج الإسلامى على أساس عدم انفصال الأخلاقيات عن المناهج الأخرى . وأشارت الورقة إلى وجود نوع من التوحيد فى البناء الخلقى يربط بين الالتزام فى أخلاقيات البحث العلمى والأخلاقيات فى المجالات المتعددة (الأسرة ، المعاملات ... الخ) وإن هذه الوحدة تحول بين انفصال النظرية عن التطبيق .

وفيما يتعلق بالنسق الأخلاقى سواء كان عاما أو خاصا ، أشارت الورقة إلى عدم وجود تناقض بينهما ولابد أن يكون هناك سلامة فى النسق كله ويفرق الدكتور صلاح عبد المتعال بين ما اطلق عليهم «المخلصين والمدعين من الباحثين ».

وتشير الورقة إلى خصائص المنهج الإسلامى على أساس أنه يربط الفكر بالخلق والخلق بالعقيدة والإيمان وعلى هذا يكون العمل العلمى على حد تعبير الدكتور صلاح عبد المتعال نسك من نسك العبادة .

وتشير الورقة أيضا ، إلى أن المنهج الإسلامى قدم حلا لأزمة الفكر وأزمة الشرك فى تفسير العلاقة بين الكون والبيئة وهناك العديد من الشواهد من القرآن والسنة تؤكد على هذه العلاقة وهذا المنهج أساسه الإيمان ، فلا إيمان بغير

اقتناع ولقد ركز هذا المنهج أيضا على ضرورة مقاومة الانحراف الفكرى .

ويؤكد الدكتور صلاح عبد المتعال على أن هذا المنهج الإسلامى قد نجح فى وضع قواعد المنهج العلمى ، فعلوم الحديث ليس لها مثيل فى العلوم جميعا .

ولقد تعرضت الورقة أيضا لأخلاقيات القياس وشروطها والتى من بينها الاطلاع على الكتاب والسنة ، صحة العقل ، عدم التعدد فى الأحكام .

ثم تناولت الجلسة بعد ذلك عرض الورقة الرابعة والمقدمة من الدكتور محمد الجوهرى والمعنونة « بعض مشكلات الرسائل العلمية » .

ولقد تضمنت الورقة عرضا لأحد الجزئيات المتصلة بأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى وهى تلك المتعلقة بالرسائل العلمية المقدمة لنيل درجة جامعية .

ولعل التعمق فى هذه الجزئية يشير إلى أن كل المشكلات التى تتردد فى هذا المجال إن هى إلا صدى أو انعكاس للمشكلات والعيوب والآفاق التى يعانى منها المجتمع الكبير الذى ينتمى إليه أطراف تلك العلاقة العلمية طلابا ، أساتذة ، مؤسسات تضم الجميع .

ولقد أوضحت الورقة حقيقة أساسية هى هبوط المستوى العلمى والمعايير الأخلاقية .

وركزت الورقة على مكونات المشكلة وتحليل عناصرها وذلك من خلال تناول ثلاث فئات من المشكلات :

- مشكلات من جانب الطالب الباحث .
- مشكلات من جانب الأستاذ المشرف .
- مشكلات من جانب المؤسسة العلمية التى تضم الطرفين .

وتنظم تفاعلهما مع بعضها البعض ، وتفاعلهما مع المجتمع الذى يعيشان فيه .

وفيما يتعلق بالمشكلات من جانب الطالب أشارت الورقة إلى أن أهم هذه المشكلات هبوط المستوى وظاهرة الانتهازية فى إنجاز العمل العلمى عدم تفرغ الطالب للدراسة ، وهناك أيضا مشكلة أمانة النقل والتزام القواعد العلمية فى الاقتباس .

ولقد اقترحت الورقة عددا من الحلول لهذه المشكلات المختلفة من بينها تكليف الطالب بقراءات خاصة وإضافية ، اعادة نظام الامتحان الشامل (شفويا وتحريريا) قبل السماح للطالب بمناقشة رسالته .

ضرورة وضع عدد من الضوابط على عملية المناقشة بدءا من الجهة التى تعين المشرفين .

كما أشارت إلى ضرورة مساهمة الجامعة ، أو النقابة ... الخ بتحمل نفقات إجراء البحث وإعداد التقرير النهائى .

وفيما يتعلق بالجزئية الثانية من الورقة والتى تناولت المشكلات من جانب الأستاذ أشارت الورقة إلى تعرض الأستاذ لعدد من المشكلات الاجتماعية والمادية والنفسية والتى تؤدى فى النهاية إلى هبوط مستوى أدائه العلمى .

ويعد من أخطر أسباب الضعف العلمى وكما تشير الورقة هو عدم اطلاع الأستاذ على أحدث الاتجاهات والمدارس .

وأكدت الورقة على ضرورة تنشيط الصلات العلمية للأستاذوالاهتمام بتيسير اطلاعه على الجديد من المراجع والدوريات وتيسير خروجه إلى الجامعات

الأجنبية .

إن المشكلة من جانب الأستاذ لا يمكن أن تعالج بمزيد من اللوائح دون تربية الضمير العلمى والمهنى والتنشئة السليمة على أسس قواعد أخلاقية قديمة جديدة .

تناولت الورقة بعد ذلك المشكلات من جانب المؤسسة الأكاديمية . ومن هذه المشكلات : ضعف المقابل المادى الذى تقدمه المؤسسات الأكاديمية للإشراف والمشاركة فى لجان الحكم على الرسائل .

وربما كان أخطر نواحى القصور التى يمكن أن تؤخذ على الجامعة الخلل المعيب فى المكتبات الجامعية ، فهى فى حاجة إلى تحديث .

وبالاضافة إلى ذلك فهناك مشكلة تتعلق بسيطرة الطابع الشكلى على كل عمليات الدراسات العليا .

اقترح الدكتور محمد الجوهرى ، لعلاج مظاهر الانحراف أو الخطأ فى تشكيل لجان الحكم أن ينتهى دور المشرف بتقديم الرسالة للفحص ، حيث يقر بصلاحيتها للمناقشة ولا يتدخل فى عملية اقتراح لجنة الفحص أو الحكم .

تناولت الورقة عددا من الاقتراحات الخاصة برفع مستوى المؤسسات العلمية .

وفى خاتمة الورقة ، أشار الدكتور محمد الجوهرى إلى ضرورة وضع قواعد تنظم سلوك أعضاء هيئة البحث والتدريس وتقديم المشورة لقد آن الآوان لكى يكون لدينا ميثاق ينظم حياتنا العلمية وفق قواعد أخلاقية ، هدفها أن تخدم العلم والمجتمع فى النهاية . والشرط الأساسى لمثل هذا الميثاق أن تنبثق قواعده

من الممارسة اليومية ومن الدراية الحقيقية والمتابعة الأمينة للمشكلات التى تواجه أبناء المهنة فى ممارستهم لتلك الأنشطة المتنوعة .

اقترحت الورقة أن يقر مشروع هذا الميثاق بعد وضعه بواسطة القاعدة العريضة من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى إطار تنظيم أكاديمى مهنى يجمعهم ولابد أن تتوافر الأجهزة التى تحرص على اتباع هذا الميثاق الأخلاقى وتضبط التزام العاملين والباحثين به .

تناولت الجلسة بعد ذلك مناقشة الأوراق الأربعة والتعليق عليها وقد بدأت المناقشة بأن وجه الدكتور سيد عويس تساؤلا للدكتور صلاح عبد المتعال حول العلاقة ما بين الفكر والأخلاق ؟ وهل الأخلاق جزء من الفكر .

وأخيرا وجه الدكتور سيد عويس سؤالا إلى الدكتور محمد الجوهرى حول علاقة الجامعة بالبحث العلمى الاجتماعى وهل يوجد تنسيق ما بين الجامعات ومراكز البحوث ؟

ثم تولى بعد ذلك الأستاذ السيد يسين توجيه عدد من التعليقات والتساؤلات حول الأوراق الأربع التى قدمت فى هذه الجلسة .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور سيد عويس ، طرح الأستاذ السيد يسين سؤالا حول متى يتعين على الباحث أن لا يذكر بالتحديد المكان الجغرافى لمنطقة درسها ؟ وهل هناك معايير لذلك ؟ متى ينبغى أن تكون هناك سرية فى أى موضوع من الموضوعات ؟ وأشار الأستاذ السيد يسين إلى أن مثل هذه التساؤلات فى حاجة إلى مناقشة .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى علق الأستاذ السيد يسين عليها باعتبارها حافلة بالأفكار النقدية وإن كانت الثلاثية التى

ركزت عليها الورقة (السلطة - الجماهير - الباحث) هى فى النهاية انماطا صورية تحتاج إلى وقفه ، فالورقة أظهرت السلطة فى مواجهة الجماهير وعلى الباحث أن يختار الجماهير فى مواجهة السلطة . وقد وصف الأستاذ السيد يسين هذا التصور للسلطة باعتباره مفهوم لا تاريخى وأشار إلى نموذج المرحلة الناصرية ، فقد كان هناك تدعيم للسلطة الناصرية بشكل نقدى وعن طريق الموافقة على المشروع الناصرى ، ومن ثم لا يمكن القول بأن الباحثين فى هذه المرحلة أتحدوا مع السلطة ضد الجماهير ، فالسلطة الناصرية فى وقت ما كانت تعبر عن سلطة الجماهير .

وفى تعليق أيضا على الورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى تساءل الأستاذ السيد يسين حول معنى كلمة الجماهير ؟ ذلك أن جماهير الباحث الماركسى تختلف عن جماهير الباحث الإسلامى ، ومن ثم فلابد من تحديد من هم الجماهير .

وفى تعليق آخر ، أشار أيضا إلى أن الدكتور عبد الباسط عبد المعطى قدم فى ورقته المشكلات باعتبار أنها يمكن أن تصنف إما لمصلحة الجماهير أو ضدها وعلى خلاف ذلك فهناك مشكلات بحثيه تتجاوز هذا الاطار الجامد لهذا التصنيف.

ولقد علق الأستاذ السيد يسين على الورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبدالمتعال بالتاكيد على أن الورقة كانت تحتاج إلى الإفاضة فى نقطتين :

١ - أصول الفقه .

٢ - علوم الحديث .

وقد وجه الأستاذ السيد يسين سؤالا للدكتور محمد الجوهرى ، حول

هبوط المستوى العلمى للأساتذة الذين يتصفون بالعجز العلمى وكيف يتسنى لهم الإشراف على الطلبة ؟

ثم طرحت الدكتورة ناهد صالح بعد ذلك عددا من التساؤلات ، حول الأربع أوراق التى قدمت فى هذا الجلسة .

ففيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور سيد عويس أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الورقة ركزت على مبدأ واحد من مبادئ السرية وهى سرية مصدر البيانات التى تجمع ولكن القضية الهامة فى هذا الاطار هى التى تتناول أخلاقيات البحث العلمى بالنسبة للمشاركة فى بحوث سرية .

وفيما يتعلق بسرية دور الباحث . تساءلت الدكتورة ناهد صالح هل من أخلاقيات البحث العلمى أن يخفى الباحث دوره عن المبحوث ؟ فلقد اختلفت الآراء حول هذه النقطة ، وإن كان هناك شبه اتفاق فى النهاية على ضرورة أن يعلن الباحث عن دوره ، والجهة التى يتبعها والجهة التى تمول البحث وإن كان من حق الباحث إذا كان يدرس نظاما معينا أو مؤسسة ما مثلا أن لا يعلن عن دوره لأنه لا يتعرض لخصوصية الأفراد وإنما يدرس الأفراد فى أدوارهم العامة .

وخلصت الدكتورة ناهد صالح فى النهاية إلى ضرورة نشر نتائج الأبحاث التى تجرى وأن من أخلاقيات البحث العلمى أن يكون الباحث أمينا فى نشر المادة العلمية وأن ينشر كافة تفاصيل البحث (الجهة الممولة ، الهدف من البحث، العينة ... الخ) وأنه ينبغى أن يتضمن الميثاق مثل هذه البنوالدكتور

وفى تعليق على الورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبد المتعال أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الفكرة الأساسية التى يكشف عنها تحليل مضمون الورقة هى أن التمسك بالدين الإسلامى يؤدى بالضرورة إلى التمسك بأخلاقيات

البحث العلمى ، فهل يعنى ذلك أن يوضع بند فى ميثاق أخلاقيات البحث العلمى ينادى بالتمسك بالدين الإسلامى !!

وقد أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى أن الدكتور صلاح عبد المتعال فى ورقته خرج عن دوره كباحث علمى وقام بدور الواعظ أو رجل الدين .

ولقد شاركت الدكتورة ناهد صالح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى فيما يتعلق بأهمية التساؤلات التى طرحتها الورقة المقدمة من سيادته ودعت إلى مزيد من المناقشات وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الباحث بالسلطة والجمهور .

وفى تعليقها على الورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهرى ، أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى أن هذه الورقة تطرح المشاكل التى تعانى منها الجامعة وأن كان بعض المشاكل التى وردت فى الورقة لا تحتاج إلى أن توضع فى بنود الميثاق وإنما تحتاج إلى إجراءات .

ولقد وجه الدكتور صلاح عبد المتعال تساؤل للدكتور سيد عويس حول الحصانة المهنية وحصانه العاملين وأيهما أسبق ؟

كما أشار إلى وجود مستويين للبحوث السرية ، مستوى قومى مثال ذلك محاولة إجراء بحث عن الروح المعنوية عن الجيش أو عن العدو الخارجى .

كما وجه الدكتور صلاح عبد المتعال سؤالا للدكتور عبد الباسط عبد المعطى حول الإرادة الواعية للمبحوث وكيف تتكون ؟

ولقد تولى الدكتور على نصار التعليق على الأوراق المقدمة ، بابداء تأييده واعجابه بفكرة القَسم .

ودعى لضرورة مناقشة موضوع السرية وهل هى أمر متروك للفرد فقط

وهل هناك أهمية للتوقيت التاريخى فى الظروف الحالية .

ولقد أشار الدكتور على نصار إلى أن ورقة الدكتور صلاح عبد المتعال تقدم الحل عن طريق استجداء العون من قيم أعلى ، أقوى ، أكثر دواما ويتساءل حول أسباب ذلك وهل هذا نقص فى الأيديولوجيا التى كان ينبغى أن تتضمن العديد من القيم .

وقام الدكتور عبد الباسط عبد المعطى بعد ذلك بطرح تساؤلات حول بعض الأوراق المقدمة واستفسر فى بداية حديثة عن أنماط ومستويات النشر المختلفة ؟ فهذه القضية تحتوى على قدر من الحساسية .

وجه بعد ذلك تساؤلا للدكتور صلاح عبد المتعال ، حول ارتباط الأديان الأخرى السماوية وغير السماوية بأخلاقيات البحث العلمى وهى موجودة بالفعل فى الساحة العربية والغربية .

وبالاضافة إلى ذلك ففيما يتعلق بشواهد التاريخ ، هل بالفعل كل شواهد التاريخ تشير إلى أن موقف الباحث الإسلامى كان هو الموقف المتمثل للنص الإسلامى أم أن هذا النص تم تأويله ، ودليل ذلك موقف كثير من الأسماء البارزة فى التاريخ الإسلامى وموقفهم مع السلطة ضد الجماهير وحتى الذين قاوموا السلطة ، كان موقف السلطة منهم العزل أو الإعدام أو القتل فهناك على سبيل المثال ، الخوارج ، المعتزلة الشيعة .

ولقد أكد الدكتور عبد الباسط عبد المعطى الفكرة التى طرحها الدكتور محمد الجوهرى والخاصة بحقوق الأستاذ المشرف على الرسالة ، ودعى إلى الاستفادة من هذه النقطة فى مجال العلوم الاجتماعية شأن الكليات العلمية .

ثم قام الدكتور علىّ الدين هلال بالتعليق على الأوراق التى قدمت فى هذه

الجلسة ففيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور سيد عويس أشار الدكتور علىّ الدين هلال إلى حرية تداول نتائج البحث العلمى ، فالاصل هو العمل فى أبحاث علنية والعمل العلمى لابد أن ينشر للتداول على مستوى المجتمع .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، أكدالدكتور علىّ الدين هلال على اتفاقه مع الروح العامة للورقة وإن كان قد اختلف معه فى منهج العرض فالقول بوجود جماهير فى مواجهة السلطة أمر يحتاج إلى تحليل ذلك أن الجماهير لا تشكل كيانا متجانسا ولا السلطة تشكل كيانا متجانسا وينبغى أن نحدد ماذا نعنى بكلمة الجماهير ؟ فلا يوجد طبقة واحدة لها مصلحة واحدة فقد يكون للطبقة الواحدة إفرازات سياسية وأيديولوچية وحزبية مختلفة . وعلى سبيل المثال قد يكون هناك اتفاق مع النموذج الناصرى إزاء موقفه من إسرائيل وأمريكا ، ولكن قد يكون هناك اختلاف حول النموذج الناصرى وموقفه من القضية الاجتماعية فى الداخل ، فمن المتصور أن موقف الباحث قد يختلف مع السلطة على الأقل فيما يتعلق بالقضية الخارجية أو الموقف الوطنى إزاء الأعداء الخارجيين رغم وجود اختلافات فى القضية الداخلية .

وبالاضافة إلى ذلك ، فهناك تصور أن الباحث الذى يدعى الالتزام بالجماهير (ويعنى به الطبقة العاملة) سيكون سلوكه المهنى بالضرورة أرقى من الباحث الانفتاحى الرأسمالى . ومن خلال التجارب العملية يمكن ملاحظة أن الذين يرفعون أكثر الشعارات ثورية وتطرفا والتزاما بالجماهير لا يختلف سلوكهم العملى عن الرأسماليين الانفتاحيين .

وأشار الدكتور علىّ الدين هلال إلى أن تعريف الجماهير يحتاج إلى بلورة ، فكما أشارت الورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبدالمعطى ، الجماهير هم المنتجون الحقيقيون وهنا يبرز تساؤل ، هل الرأسمالى الوطنى منتج أم غير

منتج ؟

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور صلاح عبد المتعال أشار الدكتور علىّ الدين هلال إلى طبيعة التوجه الفكرى الذى يدخل البحث فى إطاره ، فهذا المنهج يتعامل مع النصوص والقرآن الكريم والسنة ولا يتعامل مع الواقع الإسلامى ، فالورقة تقدم صورة عن المنهج الإسلامى لا تقارن بما يحدث فى الواقع والسؤال هو لماذا تم الانحراف عن هذا بعد النصف الأول من القرن الهجرى .

كما أثار الدكتور علىّ الدين هلال تساؤلا حول توصيف الباحث الجيد بأنه لابد أن يكون على علم بالقرآن والسنة ، ولكن يبقى تساؤلا أساسيا حول ماذا عن الباحث غير المسلم ، فلن نستطيع أن نلزمه بهذه القاعدة .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهرى ، أكد الدكتور علىّ الدين هلال على إمكانية الاستفادة منها فى الميثاق الأخلاقى ، ذلك أن أحد الجزئيات التى تعرضت لها الورقة هى قضية احترام التخصصات ، ذلك أن احترام التخصص مسألة هامة ومطلوبة ، ذلك لوجود عدد من التجاوزات فى هذه القضية .

وبالاضافة إلى ذلك فإن موضوع الدروس الخصوصية فى الجامعة والتى تمارس بشكل كبير ، ينبغى أن يتضمنها الميثاق الأخلاقى ، والسؤال المطروح هو لماذا حدث هذا ؟ وهل التفسير الوحيد هو الانفتاح الاقتصادى ؟ وهل من الممكن أن خمس سنين أو عشر من الانفتاح تؤدى إلى هذا الخلل فى الجامعة المصرية ؟ فلابد من دراسة الأسباب التى أدت إلى حدوث هذا .

وأثار الدكتور علىّ الدين هلال تساؤلا حول الأوضاع فى الجامعة وترديها

تحت أسم تكافؤ الفرص ودون النظر إلى التخصص أو إلى قدرات الطالب .

ثم قام الدكتور محمد على بالتعليق على أوراق هذه الجلسة وأثار إلى اتفاقه مع كل ما ذكره الدكتور علىّ الدين هلال من تعليق وتساؤلات كما نوه إلى تميز ورقتى الدكتور سيد عويس والدكتور محمد الجوهرى . بالقدرة على الانتقال من المستوى المجرد إلى المستوى الملموس بمعنى القدرة على ترجمة الأفكار والقضايا الكبرى والمجردة والمسائل النظرية إلى أشياء ملموسة .

وفيما يتعلق بقضية الالتزام ، أشار الدكتور محمد على إلى أن هذا المصطلح يعد نظريا وغامضا فلابد من تحديده - وتوضيح بأى الأشياء ينبغى أن يكون الالتزام - فلقد اتضح الالتزام فى ورقة الدكتور صلاح عبد المتعال بأنه التزام بالمنهج الإسلامى ، وفى ورقة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى فهو التزام بمشاكل وهموم الجماهير إلا أن هذا المصطلح فى عمومه لم يكن واضحا .

ومصطلح الالتزام يثير قضية ثانية ، هى مسئوليات البحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى فما هى نوع المشكلات الذى ينبغى أن يلتزم بها البحث الاجتماعى .

وأكد الدكتور محمد على فى تعليقه على ضرورة أن تكون القواعد والأسس الموجودة فى الميثاق الأخلاقى ليست منقولة أو مستوحاه من قواعد نشرتها هيئات عالمية ، فلابد لهذه القواعد أن تتفق مع ظروف المجتمع المصرى والتزاماته ومسئولياته وأخلاقياته وتراثه ، والتى تعكس فى النهاية خصوصية المجتمع المصرى ، على الرغم من الايمان بمبدأ العالمية .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهرى ، أكد الدكتور محمد على على أهمية هذه الورقة ودعى إلى ضرورة وضع ضوابط للأبحاث التى

تجرى فى إطار الجامعة ذلك أن انهيار هذه البحوث إنما يعنى انهيار حركة البحث الاجتماعى .

ولقد تولى الدكتور محمود عودة بعد ذلك التعليق وطرح بعض التساؤلات حول الأوراق التى قدمت فى هذه الجلسة فلقد تساءل حول أسس تصنيف العلوم إلى علوم مادية وعلوم غير مادية ، وهى القضية التى تعرض لها الدكتور سيد عويس فى الورقة المقدمة من سيادته ، ففى تصور الدكتور محمود عودة أن العلوم الاجتماعية هى أيضا مادية بشكل ما على أساس أنها تتعامل مع تطورات ومستويات مختلفة لتطور المادة .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور عبد الباسط عبد المعطى أكد الدكتور محمود عوده على اتفاقه مع الروح العامة للورقة ، إلا أنه رفض اللكنة الايديولوجية العالية التى اتسمت بها الورقة وخاصة أن هذه اللكنة قد أدت إلى المزج بين الالتزام الآيديولوجى والالتزام الأخلاقى والتأكيد على أن احدهما يقود إلى الآخر . والتسليم بهذه القضية يؤدى إلى مشاكل عديدة - مثل تصور الدكتور عبد الباسط للباحث كما لو كان جهة مستقلة عن الجماهير وعن السلطة وفى لحظة تاريخية ما يتخذ قرار بالانتماء إلى الجماهير أو إلى السلطة .

وأشار الدكتور محمود عودة إلى عدم وضوح تعريف الجماهير الذى ورد فى ورقة الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، فالأخذ بهذا التعريف إنما يعنى أن البحث الاجتماعى يلتزم بالأقلية ، ذلك أن المنتجين أقلية ، فالعاملين فى القطاعات الهامشية وقطاعات الخدمات هم أكثر من العاملين فى القطاعات الانتاجية فالنسبة الكبرى من فقراء المدن والريف غير منتجين ومهمشين عن نظم الانتاج .

وفيما يتعلق بثالوث - الجماهير - السلطة - المثقف - أشار الدكتور

محمود عودة إلى أن المثقف فى بعض الدول (أمريكا اللاتينية) يمكن أن يأخذ موقفا يتمثل فى عدم الانتماء للسلطة ، وإن يكون انتماؤه الحقيقى للجماهير . وأن كان المثقفون فى مصر تاريخيا وحتى الآن يعتبرون جزءا من السلطة .

فالمشكلة التى ينبغى أن تطرح ليست العلاقة بين المثقفين والجماهير والسلطة وإنما عملية المواءمة بين كون الباحث منتميا إلى مؤسسة رسمية وهو جزء من الحكومات بالمعنى الواسع وبين الالتزام فى الوقت ذاته بمصالح الناس.

واشار الدكتور محمود عودة إلى أن مفهوم الوعى الزائف الذى استخدمه الدكتور عبد الباسط عبد المعطى فى الورقة المقدمة من سيادته يحتاج إلى مراجعة ، فالورقة تشير إلى أن هناك مستويات من الوعى ، قشرة زائفة وغير زائفة – ويعنى ذلك على نسق التصور الفرويدى : الشعور واللاشعور فإذا ما افترضنا جدلا أن هناك قشرة من الوعى الزائف ، فهل يعنى ذلك ضرورة القيام بتحليل نفسى وفقا للمنهج الفرويدى لتخترق هذه القشرة من الوعى الزائف .

وينبغى أن تطرح تساؤلا أساسيا ، هل حقيقة يوجد ما يسمى بالوعى الزائف ؟ فما قد يراه باحث وعيا زائفا قد يراه باحث آخر وعيا حقيقيا .

وأكد الدكتور محمود عوده على ضرورة عدم الدخول فى مجال الأخلاقيات بمدخل أيديولوچى عالى النبرة ، لأن ذلك سيؤدى فى النهاية إلى حدوث خلافات شديدة يمكن أن تبعدنا عن الحد الأدنى المطلوب لأخلاقيات البحث العلمى كمهنة .

وأشار الدكتور محمود عوده إلى أن الورقة المقدمة من الدكتور محمد الجوهدى تعكس مشكلات حقيقية تعانى منها الجامعة فى مجال الدراسات العليا وأهمية الورقة تكمن فى إمكانية الاستفادة منها فى وضع معايير هامة – لأن

الدراسات العليا هى معمل تفريغ الباحثين العلميين .

وبعد أن تولى الحاضرون إبداء تعليقاتهم على الأوراق الأربع تناولت الجلسة بعد ذلك ، ردود أصحاب الأوراق على ما ورد فى الجلسة .

بدأ الدكتور محمد الجوهرى تعليقه بالتأكيد على ضرورة خلق رأى عام يتناول المشكلات التى تعرضت لها الجلسة فمن خلال موقعه أشار إلى أنه يشرف على المستوى التأديبى فى الجامعة فلابد من احترام القواعد والقوانين واللوائح فليس من الصعب أن تقوم هيئة بمراقبة أستاذ لم يقرأ الرسالة أو ساهم فى تخريج طلاب ضعاف علميا .

وأشار إلى أن تناوله لموضوع المشكلات فى الدراسات العليا ، لا تمثل كل الميثاق الأخلاقى وإنما ينبغى أن تعد جزءا من الميثاق .

وفيما يتعلق بما أثاره الدكتور سيد عويس عن علاقة الجامعة بالبحث العلمى فينبغى التأكيد على دور الجامعة فى دراسة المجتمع المصرى ، وما يتم فى إطار الجامعة هو اجتهادات من جانب الطالب وفى كثير من الأحيان يكون الطالب أكثر وعيا من الأستاذ فى اختيار المشكلة ، وإن كانت القاعدة العامة هى اختيار الموضوعات بشكل عشوائى وحسب الظروف .

أما عن تساؤل الدكتور سيد عويس حول دور الجامعة فى البحث العلمى وهل يقتصر فقط على الإشراف على الرسائل أم أن الجامعة تقوم بعمل أبحاث ؟ أشار الدكتور محمد الجوهرى إلى قيام جامعة القاهرة والاسكندرية وعين شمس بعمل مجموعة من الأبحاث فيتولى استاذ مع مجموعة من المعيدين القيام ببحث (مثال ذلك بحث سكان المقابر فى مدينة القاهرة) والأمر الجدير بالذكر فى هذا الإطار أن الجامعة ليس لها تمويل فى هذا الجانب ، وينبغى أن ترصد ميزانية

للابحاث فى إطار الجامعة ، وتعد الجامعة مقصرة فى هذا المجال .

وفيما يتعلق بما أثاره الأستاذ السيد يسين من هبوط المستوى العلمى للأساتذة أشار الدكتور محمد الجوهرى إلى عدم اتقان الكثير من الأساتذة للغات أجنبية بالإضافة إلى الإعارات التى لا تسمح للأستاذ بأداء واجبه كاملا تجاه الطلاب وهناك أيضا الاساتذة الذين يقدمون أعمالا علمية معيبة . فالنشاط العلمى بعد درجة الأستاذية متدنى بشكل كبير ولابد من التفكير جديا فى معالجة الضعف العلمى للأستاذ . فهناك بعض الأساتذة الذين يرفضون مناقشة رسائل الطلبة فى السيمنار بدعوى أن اللائحة لا تنص على ذلك وإن كان السبب الحقيقى يرجع إلى الضعف العلمى للأستاذ .

واختلف الدكتور محمد الجوهرى مع الدكتورة ناهد حول ما أثارته من أن بعض ما ورد فى الورقة يمكن التصدى له بإجراءات ادارية . مشيرا إلى وجود العديد من الإجراءات واللوائح ولكنها تفرغ من مضمونها وتتحول إلى شكليات . وفيما يتعلق بتربية الضمير العلمى والقدوة ، فلقد اهتزت صورة القدوة فى الجامعة نتيجة سفر الأستاذ بحثا عن المادة ولا نستطيع أن نفرض صورة القدوة على الاساتذة عن طريق القوانين واللوائح .

وعبر الدكتور محمد الجوهرى عن اتفاقه مع الدكتور عبد الباسط عبدالمعطى بضرورة خلق حقوق للأستاذ على الرسالة .

وطالب الدكتور محمد الجوهرى بضرورة منح امتيازات للأستاذ من أجل صيانة كرامته وحتى لا يذهب وراء الإعارات فلابد من تحقيق قدر من الاستغناء للأستاذ فاعطاء قدر من الأمتيازات سيسمح بممارسة الضوابط .

ولقد تولى الدكتور عبد الباسط عبد المعطى بعد ذلك الرد على التعليقات

والتساؤلات التى طرحت على الورقة المقدمة من سيادته .

وأشار إلى أن الفكرة الرئيسية التى تضمنتها الورقة هى الأخلاقيات الأيديولوچية عند الاختيار الأيديولوچى وكثير من الملاحظات التى ذكرت إنما هى تعكس فى النهاية مواقف ايديولوچية . وأشار إلى أن الورقة تقصد بالسلطة سلطة الدولة عند مستوى معين . فهناك مضمون طبقى للدولة وسلطة للدولة وهى لا تقوم على طبقة واحدة إنما قد تقوم على تحالف عدة شرائح طبقية .

وفيما يتعلق بمقولة تزييف الوعى ، فهى مقولة موجودة بالفعل ودار حولها نقاش فهناك مستويات للوعى ، وليس بمعنى لشعور واللاشعور ولكن الإدراك ، والتصور ، وهناك أيضا وعى فردى ، ووعى جماعى ، ووعى طبقى ، ومستويات التزام الباحث قد تتعارض وقد تتوزع بين كونه فردا وبين كونه عضوا فى مهنة أو كونه عضوا فى طبقة .

وفيما يتعلق بالجماهير أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى وجود تباينات وتنويعات وطبقات مختلفة تشمل الجماهير . ففى مرحلة تاريخية معينة يمكن أن تقبل الرأسمالية الوطنية باعتبارها منتجة وباعتبارها مفيدة بالفعل. ومن ثم لا ينبغى إدانه الرأسمالية بشكل مطلق فى هذه الحالة . ولكن الجدير بالذكر أنه لا توجد رأسمالية وطنية الآن . إنما الموجود هى مجموعة من الشرائح التابعة التى تمارس نشاطا طفيليا أوضد الانتاج بصفة عامة .

وأشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ، إلى أنه لا يقصد أن يكون الباحث مع السلطة دائما أو مع الجماهير دائما ، فهناك عدة أبعاد أساسية ، هى طبيعة السلطة وطبيعة المرحلة التاريخية والبعد الوطنى .

وفيما يتعلق بالباحث ، فلقد أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى

ضرورة التفرقة بين الباحث التكنوقراطى والباحث المثقف فالباحث المثقف له انتماءاته وتوجهاته .

ولقد وافق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى على ما ذكره الدكتور محمد على من ضرورة الانتقال من المستوى النظرى إلى المستوى العيانى أو الملموس.

تم تولى بعد ذلك الدكتور صلاح عبد المتعال التعليق والاجابة على التساؤلات التى أثيرت حول الورقة المقدمة من سيادته .

ولقد أشار فى بداية تعليقه ، إلى تحيز الورقة باعتبارها تحاول أن تؤصل القواعد الأخلاقية على اعتبار وجودها فى جذور ثقافتنا الاسلامية .

وفيما يتعلق بما ذكره الدكتور سيد عويس ، حول موضوع الفكر والأخلاق أشار الدكتور صلاح عبد المتعال إلى أنه أختزل كلمة العلم والمعرفة فى كلمة الفكر على أساس أن الفكر يحتوى على جانب خلقى وأيضا يحتوى الخلق على جانب فكرى – فالمعايير العلمية والمعايير الخلقية كلاهما وجه للآخر وأن الاستقامة فى الفكر فى حد ذاته وتحرر الفكر وتحرى الحق فى الفكر كل هذه أخلاقيات متضمنة فى الفكر . فالفكر السليم يؤدى إلى خلق سليم .

واتفق الدكتور صلاح عبد المتعال مع ما ذكره الأستاذ السيد يسين من تعليق حول أصول الفقه وعلوم الحديث .

وفيما يتعلق بما ذكرته الدكتورة ناهد صالح من انعكاس الدين على الورقة أشار الدكتور صلاح عبد المتعال ، إلى أن الورقة المقدمة من سيادته هى ورقة متميزة وإن كان قد أضاف أن فى تصوره أن الباحث هو واعظ وأشار إلى أن المركز يقوم بدور الواعظ الاجتماعى ، فدور الواعظ لا ينبغى أن يكون فقط من

فوق المنبر ذلك أن المركز يقوم بدور ترشيد المجتمع والسلطة فإذا ما أمن الباحث أن خيانة العلم أشد من خيانة المال فسينعكس ذلك على البحث العلمى .

وفيما يتعلق بما آثاره الدكتور على نصار حول محاولة الورقة تغطية قصور أيديولوجية ، وافقه الدكتور صلاح عبد المتعال على الفكرة ، فالورقة تحاول أن تغطى قصورا أيديولوجيا وتحاول إعادة الصياغة فى اطار أيديولوجى موجود فى هذا المجتمع متصور أن الحل فيه .

أما عن تساءل الدكتور عبد الباسط عبد المعطى حول وجود أديان أخرى ومن ثم صعوبة إلزام الآخرين بالدين الإسلامى ، أشار الدكتور صلاح عبدالمتعال أن الإنسانيات متفق عليها فليس هناك تعارض بين الأخلاق الإسلامية والأخلاق المسيحية .

ولقد اختلف الدكتور صلاح عبد المتعال مع ما ذكره الدكتور علىّ الدين هلال من عدم تعامل منهج الورقة مع الواقع فالنصوص الإسلامية صالحة للتطبيق وهى تتعامل مع الواقع وأن الإنحراف حدث أساسا بسبب عدم الالتزام .

وفيما يتعلق بالنقطة التى أثارها الدكتور علىّ الدين هلال حول مدى إمكانية إلزام الباحث غير المسلم بالدين الإسلامى ، أشار الدكتور صلاح عبدالمتعال بعدم وجود شئ يمكن أن يفرض على هذا أن يتعلم ويتقن اللغة العربية.

وتولى بعد ذلك الدكتور سيد عويس التعليق على التساؤلات التى أثيرت بشأن الورقة المقدمة من سيادته .

وأشار الدكتور سيد عويس إلى حرية تداول البحث العلمى إلا إذا كانت هذه الحرية أو التداول ستشوه سمعة أسرة ما أو شخص معين أو جماعة معينة .

وأكد الدكتور سيد عويس على ضرورة كسب ثقة العميل وهذه الثقة لن تتأتى إذا ما أخفى هويته ، فلا يمكن أن ينجح باحث علمى يخفى هويته .

وفيما يتعلق بقضية المشاركة فى البحوث السرية ، اشار الدكتور سيد عويس إلى أنه شارك فى بحث القوات المسلحة ومثل هذه الأبحاث تعد أبحاثا قومية لا غبار عليها .

وفيما يتعلق بموضوع القسم ، اشار الدكتور سيد عويس إلى أنه لا يعد كافيا ولابد أن يكون هناك التزام أدبى .

وأيد الدكتور سيد عويس ما أثاره الدكتور صلاح عبد المتعال من ضرورة أن يكون هناك حصانة للعاملين فى مهنة البحث العلمى . ولابد أن يكون هناك أيضا حصانة للمهنة .

كما اتفق الدكتور سيد عويس مع ما اثاره الدكتور محمود عوده بشأن العلوم المادية وغير المادية فعلوم الميكانيكا والفيزياء هى علوم مادية وعلوم التاريخ والاجتماع والنفس علوم غير مادية .

وتفضل الدكتور مصطفى سويف فى نهاية الجلسة بتوجيه الشكر للمشاركين فى هذه الجلسة وأكد على عدد من النقاط التى أثارتها المناقشات على النحو التالى:

أن الحماس قد استبد بالمشاركين أحيانا ، مما ظهر فى المطالبة ببعض المثاليات ومن ثم ينبغى التنبه إلى هذه النقطة ، ومثال ذلك موضوع الباحث المثقف فهذا يمثل مثلا عظيما وكثيرا ما نجد مثل هذا الباحث المثقف ، ومثال آخر هو مسألة رضاء المفحوص أن يفحص بوعىّ كامل .

بالاضافة إلى ذلك أشار الدكتور مصطفى سويف إلى مجموعة من الموضوعات التى طرحت فى إطار الندوة ، والتى من الممكن الاستفادة منها عند اعداد المؤتمر بشكل موسع ومن بين هذه الموضوعات :

- علاقة الجامعة بالبحث العلمى .
- مناهج الإسناد فى أصول الفقه الإسلامى – متى وكيف نضعها كأمثلة.
- العجز العلمى عند بعض الاساتذة ، وما هو الحل .
- طريقة النشر التى ينبغى وأن تكون أخلاقية .
- سرية دور الباحث والمشاركة فى البحوث السرية .
- حرية تداول النتائج العلمية .
- احترام التخصصات فى الإشراف على الرسائل .
- قضية الالتزام ، وما المقصود بمفهوم الالتزام .
- مسئوليات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر كدولة نامية فى هذه الفترة التاريخية.
- قضية الالتزام الأيديولوچى والالتزام الأخلاقى .
- مخاطر الانطلاق من لهجة ايديولوچية عالية .

هذا وقد انتهت الجلسة الثانية للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى الساعة الثانية عشر والنصف مساء .

الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى
من ٤ - ٦ يونيه ١٩٨٥

الجلسة الثالثة

بدأت الجلسة الثالثة للندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى تمام التاسعة من مساء الخميس الموافق ١٩٨٥٦٦ برئاسة الدكتور محمد الجوهرى وحضور الأعضاء :

الأستاذ السيد ياسين

الدكتور صلاح عبد المتعال

الدكتور عبد الباسط عبد المعطى

الدكتور محمد على محمد

الدكتور محمود عبد القادر

الدكتور محمود عوده

الدكتور مصطفى سويف

الدكتورة ناهد صالح

واعتذر عن عدم حضور الجلسة الدكتور سيد عويس ، والدكتور علىّ الدين هلال .

تناولت الجلسة عرض الأوراق الثلاث الآتية عى التوالى :

١ - الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث . دكتور مصطفى سويف .

٢ - التوجهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر دراسة فى الالتزامات العلمية والعملية والأخلاقية للبحث الاجتماعى . دكتور محمد على محمالدكتور

٣ – ضوابط إجازة الدرجات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية . دكتور محمود عبد القادر .

بدأت الجلسة بعرض الدكتور مصطفى سويف للأفكار الرئيسية الواردة فى الورقة المقدمة من سيادته . فى بداية العرض أكد سيادته على أن مهارة إجراء البحث العلمى هى فى حد ذاتها مصدر للمسئولية الأخلاقية .

وأشار إلى أن هناك مسلمة أولى هى أن هناك مسئولية أخلاقية عن الكفاءة تترتب على مجرد أن الشخص يبدأ يكتسب هوية الباحث أو العالم أيا كان أسلوب هذا الاكتساب ولكن المهم أنه بمجرد أن يأخذ هذه الهوية يترتب على هذا مسئولية اخلاقية « أيا كان هذا العالم أو الباحث سواء فى مجتمع نام أو متقدم» وهذه المسئولية بجوانبها المختلفة تتضاعف إذا ما دخلنا فى موضوع العلماء فى المجتمعات النامية .

هذه المسئولية تتضاعف لعدة أسباب ، أهمها ما يلى :

أولا : شدة احتياج هذه الدول للإفادة من العلم .

ثانيا: عجز هذه الدول عن تحمل ما أسماه « نسبة الفاقد فى نشاط العلماء » .

ثالثا : حاجة هذه الدول إلى الإيمان بالسيرة العلمية وبالعلماء وبالعلم نفسه كطريق فى الحياة وبسيرة العلماء كقدوة .

ونتيجة لهذه الأسباب تتضاعف هذه المسئولية .

وكمقدمة للدخول فى أين بالضبط تبدو مظاهر المسئولية ، بدأ الدكتور مصطفى سويف الحديث عن « الأخطار المحدقة بالكفاءة العلمية لهؤلاء العلماء أو الباحثين فى الدول النامية » ، لأن هذه الأخطار لها قدر من النوعية بحيث

لانجدها بسهولة تحدق بكفاءة العلماء في الدول المتقدمة .

هذه الأخطار يرى أن أساسها أو السبب الجذرى وراءها هو«اللامحاسبة».
أما الجوانب الفرعية لهذه الأخطار فهى فى رأى سيادته ثلاثة تتمثل فى :

١ - التضليل : الذى يتعرضون له . وهذا التضليل يقع عليهم من قوى خارجية.

٢ - الاستسهال : الذى يقع من العلماء أنفسهم .

٣ - الذبول أو التآكل : Atrophy والذى ينتج عن عدم الاستعمال .

أما عن كيفية وقوع هذه الأخطار فيرى أن هناك ثلاثة ميكانيزمات رئيسية تقع بها هذه الأخطار هى :

١ - وجود جو من التشكيك فى قيمة ما يفعله العلماء .

٢ - محاولة سحب اهتمام العلماء إلى بدائل .

٣ - حدوث نوع من الترخيص للنفس بأنواع معينة من التراخيص لا تجوز .

أكد الدكتور مصطفى سويف أنه أمام هذه الأخطار تتضاعف أكثر المسئولية الأخلاقية عند من يحملون قدرا من الوعى من بين العلماء والباحثين الذين يعيشون فى هذه المجتمعات النامية . أما عن مواضع المسئولية الأخلاقية على بعد الكفاءة العلمية ، فقد أشار إلى أنه فى كل خطوة فى ممارسة البحث العلمى فى نفس الوقت التى تحمل فيه شهادة كفاءة أن هذا الشخص عارف طريقه ويتحمل مسئولية اخلاقية ، وعلى الرغم من هذه القاعدة العامة ، إلا أن هناك ما أطلق عليه الدكتور مصطفى سويف « المواضع الكبرى » التى تظهر عندها المسئولية . هذه «المواضع الكبرى» تظهر فى عدة جوانب :

١ - اختيار المشكلة . فالمشكلة مفروضة أن يكون لها قدر من الدلالة .

٢ - التصميم الذى يعد موضع إبراز كفاءة ، وهو أيضا مسئولية أخلاقية .

٣ - تفسير النتائج والتعليق عليها ، ذلك أن تفسير النتائج يرتب مسئولية اخلاقية .

تلى عرض الدكتورمصطفى سويف لورقته ، عرض الورقة المقدمة من الدكتور محمد على والمعنونة «التوجيهات الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى فى مصر » دراسة فى الالتزامات العلمية والعملية والأخلاقية للبحث الاجتماعى .

أورد الدكتور محمد على تصنيفا للالتزامات الخاصة بالبحث الاجتماعى هذه الالتزامات هى التزامات عملية ، والتزامات علمية ، والتزامات أخلاقية ، ويندرج تحت هذا التصنيف موضوعات فرعية كثيرة .

أما عن معالجة هذه الالتزامات ، فتمت من خلال مناقشة أربعة أفكار رئيسية :

١ - مدخل طرح فيه عدد من التساؤلات الرئيسية ، وهى تساؤلات خاصة بمسئوليات الباحث الاجتماعى إزاء مجتمعه ، التزامه بقواعد العلم ، بمشكلات المجتمع ، تساؤلات خاصة بموقفه كباحث وكمثقف والقيود المفروضة عليه .

وطرح الدكتور محمد على افتراضا مؤداه « أنه من العسير تناول مسائل البحث الاجتماعى منعزلة عن وضعية العلوم الاجتماعية بصفة عامة » فالمشكلات التى تصادف البحث الاجتماعى هى انعكاس للمشكلات التى تتعرض لها هذه العلوم فى مصر وفى العالم الثالث على حد سواء .

كذلك طرح الدكتور محمد على افتراضا مؤداه « أن معالجة التساؤلات الأساسية الخاصة بدور البحث الاجتماعى ومسئولياته المختلفة والتزامه الرئيسى بتطوير معرفة قابلة للاستخدام على المستوى التطبيقى لا يتم إلا بعد فحص الاتجاهات الرئيسية لحركة البحث الاجتماعى فى مصر ، بصفة عامة ،

واستخلاص نتائج هذه الحركة أو المحصلة التى ترتبت على هذه الحركة . ثم عرض لتصنيف مبدئى لاتجاهات حركة البحث على مستوى التفكير النظرى العام ، فذكر أن هناك مدارس مختلفة خاصة فى علم الاجتماع هى :

١ - المدرسة الاجتماعية الفرنسية الكلاسيكية .

٢ - اتجاه انثروبولوجى اجتماعى بريطانى .

٣ - اتجاه امبيريقى إحصائى .

٤ - محاولات معاصرة لتطوير رؤية نظرية ومنهجية أكثر شمولا وتكاملا لدراسة الواقع الاجتماعى وتبنى منهجيات ملائمة لهذه الرؤية .

وأشار الدكتور محمد على إلى أن هذا التصنيف لا يضم كل الأنشطة .

وعلى مستوى الأنشطة البحثية المؤسسية ، إختار الدكتور محمد على عدة نماذج رئيسية هى :

١ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والنماذج الرئيسية للبحوث وهى البحوث الأساسية ، البحوث التشخيصية ، البحوث التقويمية .

٢ - مركز بحوث الجامعة الأمريكية واهتماماته .

٣ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

ثم عرض الدكتور محمد على لمجموعة استخلاصات من هذه الأنشطة تتعلق بدورها فى دراسة الواقع الاجتماعى وتنمية الاهتمام بوصف وتشخيص مشكلات هذا الواقع وجمع المعلومات الميدانية ، ثم توسيع آفاق البحوث الاجتماعية لتشمل متغيرات تاريخية واقتصادية والنتيجة هى اهتمام يتبلور حول بؤرة نظرية ومنهجية تصلح لدراسة الواقع الاجتماعى المصرى والعربى تضع فى اعتبارها الأبعاد البنائية والتاريخية وخصوصية المجتمع المصرى ، وأيضا امكانية تطوير مناهج وأدوات ملائمة لهذه البؤرة .

أشار الدكتور محمد على إلى محاولات تطوير هذه البؤرة وكيف أنها كانت تشكل التزاما علميا لدى المهتمين بدراسة مشكلات المجتمع المصرى والعربى حول قضايا التخلف والتغير، متطلبات التنمية فى مصر والعالم العربى .

أوضح الدكتور محمد على النقاط الأساسية التى تقوم عليها هذه البؤرة النظرية والمنهجية وهى :

١ - نقد التصورات النظرية التى لا تتجه نحو دراسة التغيير والتحولات المعاصرة وتسعى إلى تبنى نظرية محافظة على الأوضاع القائمة . على اعتبار أن التوجه الأساسى للبحوث الاجتماعية والذى يلائم ظروف المجتمع هو توجه نحو تحليل هذه التغيرات وأسبابها والأزمات والتحولات فى إطار المتغيرات الدولية .

٢ - الافادة من الكتابات التى تركز على تحليل الأنظمة الموجودة فى العالم الثالث وعدم التحليق فى فراغ بتصورات بعيدة عن الواقع المصرى أو الواقع العربى .

٣ - استخدام الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية فى دراسة مشكلات المجتمع المصرى .

٤ - الاهتمام بالبعد الطبقى .

٥ - دراسة الروابط المختلفة (الاقتصادية - والسياسية - والثقافية - والعسكرية) بين دول المنطقة وبين النظام العالمى .

٦ - دراسة دور الأيديولوچيا فى التغيرات الثورية وصلتها بالواقع الاجتماعى «حالة ايران » .

٧ - بلورة تصور سوسيولوچى يستند إلى هذه المحاور ويتوجه نحو دراسة منطقة الشرق الأوسط ، وهناك بالفعل كتابات وأعمال تطالب بأن يكون هناك نوع من علم اجتماع لمنطقة الشرق الأوسط ليس باعتباره فرعا أكاديميا ولكن باعتباره

فرعا له اهتمامات نظرية وله أدواته وله مناهج ، وله أصل فى التراث .

٨ - التركيز على دراسة التحولات والتغيرات المعاصرة فى المنطقة العربية فى ضوء عدد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أشار الدكتور محمد على إلى أن هذه الاستخلاصات التى قدمها معتمدة على اتجاهات البحوث المختلفة . وهذه الاستخلاصات لا تكتفى بحصر نطاق الاهتمام فى رؤية البنية الاجتماعية فى الوقت الحالى ، ولكنه يحاول استشراق آفاق المستقبل - فتتجه نحو دراسة امكانيات النمو ومشكلات وأزمات التنمية ، ويوسع من اهتمامه بدراسة رغبات واهتمامات واحتياجات الجماهير وترشيدها .

القضايا السابقة تشكل نوعا من الالتزام العلمى عند بعض الباحثين ، يستجيب لظروف مصر والمنطقة العربية ويستجيب لتأثير المتغيرات الدولية . وفى تصور الدكتور محمد على أن قيمة هذا التصور هى التى توجه عملية اختيار موضوعات البحث وتوجه طريقة التحليل والتفسير ، يضع معايير محددة للنقد وللمسئولية الاجتماعية للبحث الاجتماعى ، يحقق نوعا من الملائمة لنوعية المشكلات والأزمات والقطاعات والإمكانيات .

طرح الدكتور محمد على تساؤلا مؤداه « ما هى المسئوليات الاجتماعية والأخلاقية للبحث الاجتماعى ؟ » .

ثم اقترح الدكتور محمد على عدة موضوعات للمناقشة هى :

١ - البحث الاجتماعى والنقد الاجتماعى والإصلاح الاجتماعى . ما هى المسئوليات الاجتماعية والأخلاقية للبحث الاجتماعى إزاء الواقع الاجتماعى المصرى ؟ ومصدر هذه المسئولية هى الوعى بمشكلات المجتمع والاندماج الايجابى مع هذا الواقع ، وينبغى أيضا مناقشة الارتباطات بين النظرية

الاجتماعية ، وبين البحث الاجتماعى وبين السياسة الاجتماعية .

٢ - الدور النقدى الجديد للمعرفة الاجتماعية ، على اعتبار أن النقد الاجتماعى أصبح هو محور البحوث الاجتماعية - فما هى حدود هذا النقد وما هى معاييره وما الدور الذى سيقوم به هذا النقد من خلال النشر ، من خلال ترقية وعى الناس بمشكلات مجتمعهم ، من خلال دور الباحثين ؟

٣ - البحث الاجتماعى من الناحية الأخلاقية ، والالتزام بقواعد العلم للكشف عن الالتزامات والقيود المفروضة على الباحث الاجتماعى نفسه بحكم طبيعة أو نوعية الأنشطة التى يقوم بها فى هذا الميدان من التخصص .

٤ - الالتزامات الأخلاقية للبحث الاجتماعى ، من هم أولئك الذين سينتفعون أكثر من غيرهم بنتائج البحوث الاجتماعية ؟ وما هى ضمانات عدم استغلال هذه النتائج من بعض الهيئات الممولة للبحوث ضد المصالح الحقيقية للأفراد الذين أجريت عليهم هذه الدراسات ؟ بالاضافة إلى ذلك فهناك فكرة بنوك المعلومات والانتقادات التى وجهت إليها تحتاج هذه الفكرة إلى مزيد من المناقشة .

هذه المجموعة من التساؤلات التى أثارها الدكتور محمد على الغرض منها فى النهاية وكما عبر عن ذلك هو أن تطورها الورقة فيما بعد وتتناولها بالتفصيل .

ثم قدم الدكتور محمود عبد القادر عرضا لأهم الأفكار الواردة بالورقة المقدمة من سيادته والمعنونة « ضوابط إجازة الدرجات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية » .

فى بداية العرض عرض الدكتور محمود عبد القادر لأهم مبررات إعادة النظر فى ضوابط إجازة الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعات المصرية ، هذه المبررات هى :

١ - « أنه مازالت الدراسات العليا وشهادات الماجستير والدكتوراه » هى المصدر

الأساسى لتخريج الباحثين الذين يعملون فى مجال العلوم الاجتماعية .

٢ - التحول النسبى المطرد للبحوث الاجتماعية من مراكز البحوث إلى غيرهامن المؤسسات الأخرى ، خصوصا الكليات المعنية بالعلوم الاجتماعية ، ووحدات البحوث ذات الطابع الخاص وعن طريق احصائية بسيطة يمكن التعرف على كم البحوث الذى يجرى فى الجامعات إذا ما قورن بالبحوث التى تجرى فى مراكز البحوث الوطنية ، نجد أن النسبة ظالمة .

٣ - التراكم الهائل للبحوث الفردية التى يقدمها أعضاء هيئة التدريس للترقى .

بالاضافة إلى هذه المبررات فهناك مبررات أخرى كثيرة ولكن فى النهاية لابد من إعادة النظر فى كيفية منح درجة الماجستير والدكتوراه والضوابط التى تحكمها .

بعد عرض الدكتور محمود عبد القادر لهذه المبررات فى تصوره ، عرض لفكرة مؤداها أن « ضوابط المنهج يمكن أن تكون واقعا حيا » .

وفى تصوره أن امكانية جعل ضوابط المنهج واقعا حيا - يمكن أن يتحقق من خلال :

١ - التقاليد والأعراف الجامعية التى تفرض وجود ضوابط ، بالاضافة إلى أن طبيعة العلم أنه منضبط .

٢ - الدراسات العليا بطبيعتها اختيارية .

٣ - اللوائح فى كثير من الكليات لوائح فى غاية الروعة بالنسبة للضوابط ولكنها غير ذلك فى عمليات التنفيذ .

٤ - التفاعل بين المشرف والطالب محور أساسى لعملية الضبط .

٥ - عملية الاختيار للدراسات العليا يمكن أن يدخل فيها من البداية ، بعد الجانب الأخلاقى واختياره . فيتم اختيارالطالب على شروط علمية وأخلاقيةمعينة .

٦ – الحكم الخلقى والحكم على الإنجاز حكم ثقافى ، له طبيعة خاصة ، هذه الأحكام الخلقية يمكن أن تعدل بالتدريج ، بالتعلم الاجتماعى .

عرض الدكتور محمود عبد القادر بعد ذلك محاولة لتشخيص بعض جوانب الثغرات فى البعد الخلقى فى الاعداد للدراسات العليا وركز على أن الأصل يكون منذ مرحلة الإجازة العامة « الليسانس والبكالوريوس » وحيث يعد فى تصوره جماعات كم . وحيث فقدت درجات الليسانس والبكالوريوس الكثير من أخلاقياتها وهذه هى الخامة التى تنتسب فيما بعد للدراسات العليا . بالإضافة إلى ذلك فهناك الاعداد الكبيرة للطلاب ، فمن بين معايير تقييم أى كلية هو عدد الطلبة المسجلين للماجستير والدكتوراه بها . أيضا من ضمن معايير النظر للأستاذ هو عدد الطلاب الذين يشرف عليهم ، كل ذلك يمثل ضغوطا فى تصور الدكتور محمود عبد القادر .

وعلى الرغم من أن الدراسات العليا أصبحت تعتمد على الكم ، إلا أن هناك بعض الاساتذة الحريصين على أن تكون الدراسات العليا كما ينبغى أن تكون .

عرض الدكتور محمود عبد القادر لاقتراحات تمثل فى تصوره ضوابط لمنح الإجازة وهى :

١ – اعادة النظر فى عملية الاختيار لطلاب الدراسات العليا ، بحيث تصبح عملية اختيارية حقيقية وليست عملية مجاملات .

٢ – يحد من عدد طلاب الدراسات العليا على النحو الذى يناسب القدرة الفعلية لأى كلية .

٣ – الاعداد الأكاديمى لطلاب الدراسات العليا يجب أن يبدأ «بتوعية مكثفة » لأصول وأخلاقيات البحث الاجتماعى– ويجب إعادة النظر فى نظام المنح الذى يتعلق بعملية الاشراف .واقترح إدخال نظام الساعات المعتمدة فى الدراسات العليا

٤ – الغاء خرافة الاشراف الفردى ، فهى فى تصور الدكتور محمود عبد القادر أصبحت عملية غير ذات جدوى . وبالتالى لابد من وجود الاشراف الجمعى .

٥ – أن تمر عملية منح الدرجة العلمية بمراحل متعددة حقيقية بحيث يتحمل القسم والكلية المسئولية كاملة .

٦ – أن تكون هناك لجان دائمة للأساتذة ، بحيث لا يتاح للمشرف أن يشكل لجنة المناقشة كما يتراءى له .

ثم عرض بعد ذلك لمجموعة من الضوابط المستحدثة ، والتى قدمها قطاع لجنة التربية ، الذى يسعى لإلغاء الدراسات العليا فى كليات التربية وإنشاء أكاديمية على مستوى الجمهورية تابعة للمجلس الأعلى للجامعات تختص بالتسجيل للدراسات العليا فى الماجستير والدكتوراه ، وتكون وظيفة أى كلية من الكليات هى منح درجة الماجستير والدكتوراه مع الدبلومات المؤهلة للماجستير والدكتوراه . وقد ترشح بعض من تراهم من معيديها للدراسة فى هـذه الأكاديمية .

بعد عرض الأوراق الثلاث السابقة ، تناول أعضاء الندوة هذه الأوراق بالتعقيب والمناقشة على النحو التالى :

أشار الدكتور محمود عودة إلى أن الدكتور مصطفى سويف أشار إلى وجود ترابط هام بين الكفاءة العلمية والكفاءة الأخلاقية وأن هذا الترابط واضح فى كثير من الأمثلة التى أوردها الدكتور مصطفى سويف ، فى الورقة المقدمة من سيادته ، مثل غياب طرق معينة من التحليل الإحصائى وتأثير ذلك على نتائج البحث وامكانية أن يقود ذلك إلى تضليل للرأى العام أو المسئولين .

وفى تعليقه على الأوراق المقدمة كلها بشكل عام ، أشار الدكتور محمود

عودة ، إلى أن الأوراق المقدمة تثير مشكلة ينبغى مراعاتها فى المؤتمر القادم . فعلى الرغم من أن جميع الأوراق تنطلق من أن أزمة أخلاقيات البحث العلمى مرتبطة بأزمة اجتماعية عامة (أزمة المجتمع ككل) ، إلا أن هذا الموضوع لم ينل حظه من العناية الكافية ، والاقتراحات المقدمة لحل مشكلة الأزمة الأخلاقية فى البحث العلمى ، هى اقتراحات فى تصوره اقتراحات جزئية . وظهر ذلك فى ورقة الدكتور محمود عبد القادر ، فإذا ما توفرت هذه الضوابط فإنها ستتحول فى ظل مناخ عام ، وفى ظل أزمة عامة ، ستتحول هذه الضوابط إلى ضوابط شكلية إلى حد كبير .

واقترح الدكتور محمود عودة أن يكون هناك موضوع معين يربط بين الأزمة الاجتماعية بشكل عام وأزمة الأخلاقيات على الأصعدة المختلفة ، ومنها بشكل خاص ، الصعيد العلمى أو صعيد البحث العلمى ، ومن ثم ينبغى أن تكون الاقتراحات أيضا منطلقة من هذا التصور " ولا تكون بشكل جزئى لأنها ستكون غير مفيدة ، وتأكيدا على ذلك ذكر أن اللوائح تتضمن العديد من الضوابط والاقتراحات ، وبالرغم من ذلك فهناك أزمة أخلاقية .

علق الدكتور محمد على بعد ذلك بمحاولة استخلاص بعض القضايا ، التى من الممكن أن تصلح موضوعات للدراسة والنقاش فى المؤتمر .

اقترح أن يعالج موضوع « المتطلبات المهنية للاشتغال بالبحث الاجتماعى » فما هى المتطلبات المهنية المفترض وجودها عند المشتغلين بالبحث العلمى فى مصر بحيث أن من لا ينطبق عليه هذه المتطلبات ترفض الجماعة العلمية عضويته بحيث يصاغ شكل من أشكال الالتزام .

كما اقترح الدكتور محمد على تخصيص أربع أوراق على النحو التإلى :

١ – ورقة لمناقشة الالتزامات العلمية للباحث الاجتماعى .

٢ – ورقة لمناقشة الالتزامات العملية للباحث الاجتماعى ، أى قدرة الباحث الاجتماعى على تطوير معرفة قابلة للاستخدام والتطبيق .

٣ – ورقة عن المسئوليات الاجتماعية والأخلاقية للباحث الاجتماعى ، وتناقش فيها مسألة النقل والدور النقدى للباحث الاجتماعى فى المجتمع المصرى .

أما عن قضية الدراسات العليا وإقامة أكاديمية والتى أثارها الدكتور محمود عبد القادر فيرى الدكتور محمد على أنها قضية خارجة من نطاق اهتمامنا .

٤ – اقترح الدكتور محمد على دراسة تحليلية بتوجهات البحث الاجتماعى فى مصر ، فى الحقبة الأخيرة ، وحصاد تجربة البحث الاجتماعى على مستوى المؤسسات المختلفة .

علق الدكتور محمود عبد القادر على الورقة المقدمة من الدكتور مصطفى سويف بأن الورقة تنسحب أيضا على دول العالم المتقدم وليس دول العالم الثالث فقط .

وتساءل الدكتور محمود عبد القادر عما يعنيه الدكتور مصطفى سويف بمعنى العالم؟ وهل ينسحب على الباحث العادى الذى حصل على درجة الدكتوراه.

وأثار تساؤلا حول كيف يتعلم الباحثون التقنيات الراقية أو المتقدمة فى ظل نظام المنح فى مصر ؟

وأشار الدكتور محمود عبد القادر بضرورة وضع تعريف لما هو مقصود بالعلوم الاجتماعية ؟ .

كما أكد أن الأعضاء الحاضرين لهم توجهات نظرية قد لا تعكس

التوجهات النظرية الأخرى . وبالتالى ناشد الندوة التحضيرية أن تضع فى اعتبارها أن تمثل كل وجهات النظر الخاصة بالمعنيين بالعلوم الاجتماعية . عبر عن تساؤله حول المعنيين هل هم من يعملون بالفعل ، بمعنى أن يكون باحثا ، عضوا فى هيئة التدريس ، أم أن المعنى ينسحب على الاهتمامات . فهناك شخصيات معنوية لها أفكار اجتماعية .

علق الدكتور عبد الباسط عبد المعطى على ورقتى الدكتور مصطفى سويف والدكتور محمد على بالاشارة إلى أن كلا من الورقتين أثارتا قضية الكفاءة النظرية للباحث ، خاصة أن الموقف النظرى للباحث يمكن أن يؤثر فى عملية اختياره لقضاياه البحثية وهذا يطرح من جانب آخر قضية الملاءمة الواقعية والتاريخية للنظرية المقدمة . وتساءل الدكتور عبد الباسط عبد المعطى حول ضمانات هذه الملاءمة التاريخية والواقعية للاختيار النظرى . وفى رأيه أن لا يكون هناك اختيار واحد إذا ما قبلنا فكرة حرية الباحث فى اختيار موقفه النظرى ، وعلى الرغم من هذه التباينات بين موقف نظرى وآخر ، فما هى الحدود التى من الممكن أن تمثل قاسما مشتركا . فهناك شروط ذات طابع منهجى موجودة فى فلسفة المناهج يمكن أن يشار إليها ، وبعضها حدود معرفية، فهناك بعض أشياء أصبح لا يختلف عليها كثيرا .

أشار الدكتور عبد الباسط عبد المعطى إلى أن ورقة الدكتور محمد على تثير الدور النقدى للبحث الاجتماعى وللباحث ، وهذا يثير تساؤلا ، هل نهمل هذا الدور تماما ؟ أم نميز بين حد أدنى مرحلى وحد أقصى ؟ وأيضا أثار تساؤلا هو " هل فعلا ظروف العالم الثالث لا تقتضى وجود هذا النوع من الباحثين الذين لديهم دور محدد ؟ " .

تساءل أيضا حول " نوع النشر الملائم علميا ، وأخلاقية توصيل المعرفة

المبسطة غير المخلة بقواعد العلم أو القيم .

أما فيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمود عبد القادر ، فتساءل حول على من تقع مسئولية اقامة الاكاديمية ؟ أيضا قضية الاشراف الجماعى تحتاج إلى ضوابط ، فما هى الشروط لكى يكون الاشراف جماعيا ؟

علق الدكتور صلاح عبد المتعال على الورقة المقدمة من الدكتور محمود عبد القادر ، وكان تعليقة حول المسئولية الجماعية للاشراف ، وتساءل حول الهدف من المناداة بالإشراف الجماعى .

وفيما يتعلق بفكرة انشاء أكاديمية للدراسات العليا، تساءل حول امكانية اشتراك المركز فى هذا ، وهل يمكن أن يتحول إلى هيئة مانحة للماجستير والدكتوراه بالتعاون مع الجامعة ؟

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور مصطفى سويف أشار الدكتور صلاح عبد المتعال إلى أن الورقة تثير مجموعة من التساؤلات أهمها موضوع " اللامحاسبة" وعبر عن رأيه فى أن الانضباط يمكن أن يكون من خلال لائحة منظمة .

وفيما يتعلق بقضية « الاستسهال » التى أشار إليها الدكتور مصطفى سويف عبر الدكتور صلاح عبد المتعال أنها ترجع إلى انفلات فى البلد التى ينتمون إليها . وتساءل عن الحل للمعاناة الاقتصادية التى تعيشها هذه الدول .

وفيما يتعلق باختيار مشكلة الباحث مازالت فى تصور الدكتور صلاح عبدالمتعال مشكلة التوجهات الأيديولوجية قائمة فى عملية اختيار موضوع البحث وأيضا فى طرح النموذج التصورى .

وفيما يتعلق باختيار العينة عبر عن أن الدول النامية والمتقدمة تظهر فكرة السهولة فى الحصول على العينة وهذه القضية تحتاج إلى مزيد من النقاش .

وفيما يتعلق بالورقة المقدمة من الدكتور محمد على أشار الدكتور صلاح عبد المتعال إلى أهمية تشخيص فشل علماء الاجتماع فى الإسهام بدور إيجابى فى المجتمع . وأكد على ضرورة ملامسة الواقع الاجتماعى ودراسة التيارات الفكرية وحركة هذه التيارات . وتساءل حول المقصود بالتقدم الاجتماعى ، وضرورة دراسة فكرة الثقافة الدينية التى تؤثر فى سلوك الجماهير الآن .

علقت الدكتورة ناهد صالح على الورقة المقدمة من الدكتور مصطفى سويف بأن موضوع كفاءة العلماء فى دول العالم الثالث الذى تناولته الورقة ينقلنا إلى إثارة قضية أساسية ومرتبطة بها وهى كفاءة مراكز البحوث وتضع هذه المراكز أمام مسئوليتها الاجتماعية ، وأشارت فى هذا الصدد إلى أن عدد المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى فى الدول النامية عدد محدود ، وأن الذين منهم على مستوى مرضى من الكفاءة أكثر محدودية ، وفى الوقت ذاته فلدينا مشكلاتنا المتفاقمة الأمر الذى يضع مسئولية مضاعفة على مراكز البحوث فى الدول النامية .

وعلقت الدكتورة ناهد صالح على ما ذكره الدكتور محمود عبد القادر عن مراكز البحوث بأن هناك فرقا بين المركز القومى للبحوث الاجتماعية وبين إدارات أو مراكز البحوث التابعة للوزارات أو الجامعات . فعلى سبيل المثال وحدة بحوث فى كلية التربية سيكون كل اهتمامها منصبا على البحوث الخاصة بالتربية يجريها متخصصون فى فرع واحد من العلوم هو التربية فى حين أن المركز القومى تقع عليه مسئولية أكبر وهى التصدى بالبحث للمشكلات التى يطلق عليها مشكلات كبرى أو القضايا القومية وهو فى تناوله لها بالبحث لا يتناولها من تخصص علمى

واحد وإنما تتيح التخصصات الموجودة بالمركز دراسة المشكلة أو القضية من منظور تكامل وتفاعل العلوم Interdisciplinary Approach .

ومن هنا فالمركز تقع عليه مسئولية اجتماعية لا يستطيع أن يقوم بهذه المسئولية بمفرده ، ومن ثم يصبح هناك التزام من جانب أساتذة الجامعات والباحثين فى الهيئات العلمية الأخرى بالمشاركة الايجابية مع المركز فى بحث المشكلات والقضايا القومية التى يتصدى لها بالبحث كما أشارت الدكتورة ناهد صالح إلى مسئولية الجامعة في إعداد الكوادر العلمية المؤهلة للبحث العلمى .

وفى تناولها للعلاقة بين السلطة ومراكز البحوث أكدت على أن على مراكز البحوث مسئولية إقناع المسئولين بأهمية البحث العلمى فى ترشيد السياسات وأهمية البعد الاجتماعى فى هذه السياسات وأكدت على وجود خبرات ناجحة فى هذا المجال فى تاريخ المركز ، وانتقلت من هذه النقاط إلى الربط بين مسئولية مراكز البحوث فى ترشيد السياسات وبين التزام هذه المراكز ومسئوليتها بأن تأتى بحوثها على مستوى عال من الكفاءة . وأشارت فى هذا الصدد إلى ما تنص عليه بعض المواثيق الأخلاقية من التحذير من إجراء بحوث يترتب عليها رسم السياسات العامة أو المساس بمصالح الأفراد أوالجماهير ما لم تتوافر الكفاءة العالية والتمويل الكافى لاجرائها على الوجه الأكمل . وأثارت الدكتورة ناهد صالح قضية أخرى تتعلق بالكفاءة وهى عملية التدريب . وأشارت إلى أنها لا تعنى به تدريب الباحثين فقط ولكن عملية التدريب عملية مستمرة يحتاج إليها الجميع ولو فى شكل حوار علمى متصل . كما أشارت أيضا إلى قضية لها أهميتها فى رأيها وهى الموقف من الخبرة الأجنبية ومن النظريات الأجنبية ومن تقدم العلم . فذكرت أنه فى حقبة معينة كنا نقف من الفكر الاجنبى والنظريات الاجنبية موقف المتلقى وبالتالى لم تتوافر النظرة النقدية لهذا الفكر أو تلك النظريات

ثم في حقبة لاحقة حدث رد فعل عكسي وعنيف تمثل في التشكك بل والرفض التام من جانب البعض إلى الحد الذى دفع بهم إلى القول بأن هناك مناهج بحث وأدوات بحث « امبريالية » !! وأكدت الدكتورة ناهد صالح على ضرورة ملاحقة التقدم في العلم على أن يكون دورنا دور الباحث الناقد بوعيّ وليس دور المتلقى أو الرافض.

كذلك أثارت الدكتورة ناهد صالح قضية أخلاقيات النقد العلمى وأكدت على أهمية وضرورة النقد العلمى والدور الذى يمكن أن تقوم به الدوريات العلمية فى إرساء أسس وأخلاقيات النقد العلمى .

وفيما يتعلق بعملية اختيار موضوعات البحث ، عبرت الدكتورة ناهد صالح عن رأيها فى هذه القضية بضرورة تحديد أولويات للبحث العلمى واقترحت أن تعقد ندوة حول « وضع سياسة علمية للبحث الاجتماعى » لتحديد أولويات البحوث ، وأهمية تحديد هذه الأولويات يحقق نوعا من تكامل المعرفة بالاضافة إلى المصداقية . أيضا اقترحت أن تكون هناك متابعة للأحداث وإبداء الرأى العلمى فيها كنوع من المسئولية الاجتماعية .

أكدت الدكتورة ناهد صالح فى ختام تعليقها على ضرورة وأهمية التعاون بين المراكز وكافة الجامعات فى بحث القضايا القومية .

علق الأستاذ السيد يسين على ورقة الدكتورمصطفى سويف بالاشارة إلى أنها ورقة شاملة تثير مجموعة من القضايا الهامة من بينها الكفاءة العلمية فى ذاتها باعتبارها قيمة أخلاقية بما تعكسه هذه الفكرة من قضية هامة هى الدقة فى اختيار العاملين من الباحثين العلميين منذ البداية ، فقضية الاختيار هنا هى مسألة أخلاقية تدخل فيها مسألة المحسوبية والواسطة وبدء الفساد . فسوء

الاختيار وعدم التدقيق فى هذا الاختيار . يبدأ معه الفساد . فالتدقيق فى اختيار العنصر العلمى ضمانة أساسية لأشياء أخرى .

تلى دقة الاختيار مسألة تربية الباحث العلمى كيف يربى الباحث العلمى؟ يربى علميا ، ويربى على قيم أخلاقية ، وعلى مراكز البحث الوطنية والجامعات أن تقدم برامج للتدريب والرقابة على سلوكه ، تقييمه ، قبوله للنقد ، آداب الحوار .

أشار الأستاذ السيد يسين إلى مسألة التعميم غير المبرر علميا . فهذه مسألة غير أخلاقية أيضا ، النظريات والتفسيرات التى يطلقها بعض الناس بجسارة وتؤدى إلى الاضرار بالصالح العام . وهنا لابد من إثارة تساؤل حول « ما هى الوسائل لتعقب مثل هذا السلوك وإدانته علانية ؟ » . بالاضافة إلى ذلك فهناك نشر النتائج العلمية فى الصحافة والبحث عن النجومية والشهرة ، كلام يشوه صورة العلم لدى الجمهور ، ويؤدى لاستخفاف الجمهور بالبحث العلمى والباحثين وأشار الأستاذ السيد يسين إلى مسئولية المركز فى المتابعة والتعقب وخلق رأى عام للدفع نحو الجدية فى نشر النتائج العلمية وأن يضع قواعد للنشر فى المجلات والصحف ، متى يجوز ومتى لا يجوز ، وبأى صورة ومن الذى ينشر وضرورة المحاسبة إداريا وعلميا .

أثار الأستاذ السيد يسين ما أطلق عليه «المسئولية الأخلاقية للعلماء والباحثين فى عدم احتكار المعرفة العلمية» ففى كثير من الأحيان يتحدث العلماء فيما بينهم ، فما هو دور العلماء أخلاقيا فى نقل المعرفة للمجتمع ؟ كيف تنقل المعرفة العلمية بأسلوب مبسط للجماهير ؟ وقد يبادر المركز القومى بمشروع فى هذا بإصدار مجموعة كتيبات مبسطة تباع بأسعار رخيصة تنقل فيها نتائج البحث العلمى بأسلوب بالغ التبسيط ، سواء عن تنظيم الأسرة ، أو تعاطى

المخدرات ، أو مكافحة الجريمة - وقد يستعين المركز بكفاءات غير علمية وهذه مسألة مبررة فى تصور الأستاذ السيد يسين أن هذا يمثل دورا يؤدى لنقل الوعى العام من حالة الجهالة التى يعانيها إلى معرفة علمية . وهذه تعد مسئولية أخلاقية تقضى على اغتراب العلم الاجتماعى .

أثار الأستاذ السيد يسين قضية أخرى تتعلق بضرورة التفريق بين أن يكون شخص لديه رؤية محددة (ليبرإلى ، راديكإلى ...) ، وبين عملية التزييف أى أن يلوى عنق البيانات والحقائق لعدم اعترافه بنسبية الحقيقة .

تناول الأستاذ السيد يسين قضية أخرى بالمناقشة تتعلق بموضوع مناهج البحث والأداة . فكثير من استمارات البحث توضع الأسئلة فيها بشكل عشوائى وتكون الاستمارة فى النهاية عبارة عن مجموعة من الأسئلة التى لا معنى لها . أما عن أهمية الاستمارة فيمكن دراسة الاستمارة التى أعدها كارل ماركس التى تشير إلى أنه وضعها لتحقيق غرض معين وهو رفع وعى العامل بمشكلاته الحقيقية وبالصراع الطبقى فى المجتمع ، بعبارة أخرى حين ينتهى العامل من الاجابة على الأسئلة سيرتفع وعيه . أبرز الأستاذ السيد يسين هذا المثال للتأكيد على أن أداة البحث ليست فقط وسيلة لجمع البيانات بل ينبغى أن تكون أداة البحث فى ذاتها وسيلة لرفع وعى المبحوث بمشكلاته .

وفيما يتعلق بقضية الرقابة العلمية ، أشار الأستاذ السيد يسين إلى أهمية هذه القضية . فهناك مسألة التحكيم العلمى خصوصا فى مراكز البحوث . لابد من العرض على محكمين ثقات ، فى مرحلة الخطة (المشروع فى بدايته) ، وهناك أيضا مرحلة النشر ، فليس كل من كتب يحق له النشر . فلابد من العرض على محكمين فيما يتعلق بإجازة النشر .

وفى تعليق الأستاذ السيد يسين على الورقة المقدمة من الدكتور محمد على، أشار إلى اثارة الورقة لمسألة هامة وهى محاولة لفت النظر إلى بؤرة معينة للاهتمام أو الدليل النظرى ، هذه الفكرة قريبة من فكرة السياسة العلمية ، فالسياسة العلمية كما أشارت الدكتورة ناهد صالح موضوع بالغ الأهمية وقد أشارت إلى نقطة أساسية وهى أنه إذا كانت هذه المجموعة التى ستناقش أولويات البحث العلمى ممثلة للجامعات بأقسامها المختلفة وهذا فى حد ذاته مما يساعد على التكامل بين الجامعة والمركز القومى للبحوث . أن الاساتذة يتبنون هذه الموضوعات كرسائل للماجستير والدكتوراه وقد تشجع فكرة أن الأساتذة يتبنون مشروعات طويلة المدى ، مثل وجود مشروع متعدد المراحل يوزع على أكثر من طالب فى الماجستير والدكتوراه بحيث أنه فى خلال خمس أو ست سنوات يحدث نوع من تكامل المعرفة بالنسبة لموضوع معين ، ومن الممكن أن يحدث نوع من تقسيم العمل .

أكد الأستاذ السيد يسين على أهمية وضرورة وجود السياسة العلمية ، وألا تختار مشكلات البحث بطريقة عشوائية .

أما فيما يتعلق بمسألة الإمبريالية والكتب الأجنبية وصف الأستاذ السيد يسين هذا الكلام باعتباره نوعا من التهريج باسم العلم ، فمعيار الكفاءة ، يعنى أن يكون الباحث على علم بأحدث ما توصل إليه العلم . فلابد من معرفة الباحث بما لدى الآخرين فلابد من معرفة أحدث ما يصدر فى تخصص الباحث وفى التخصصات الأخرى ذات الصلة بتخصص الباحث .

أشار الأستاذ السيد يسين إلى وجود نوع من التقصير من قبل العلماء فى الاطلاع على الأدبيات الاشتراكية ، وفى موضوع العالم الثالث ، وأشار إلى وجود مدرسة كاملة فى الهند لها إسهامات كبيرة . فماذا نعرف عن ذلك ؟

يعنى ذلك ضرورة الاطلاع على الأدبيات الاشتراكية ، الاشتراك فى الدوريات والاطلاع على أدبيات العالم الثالث وأمريكا اللاتينية والهند وآسيا ، بمعنى مراعاة مثل هذه القضايا عند وضع السياسة العلمية .

بدأ الدكتور مصطفى سويف تعقيبه على التعليقات والتساؤلات التى طرحها الحاضرون بالاشارة إلى أهمية هذه التعليقات على اعتبار أن الورقة التى قدمها تعد " مسودة " سيعيد كتاباتها على ضوء المناقشات ، وأن هذه المناقشات اتاحت لسيادته التفكير فى أكثر من نقطة فيما يتعلق بكيفية إعادة كتابة هذه الورقة .

وفى تعليق الدكتورمصطفى سويف على ما آثاره الدكتور محمود عبدالقادر من تساؤل حول صلاحية الورقة للتطبيق على الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى العالم المتقدم « فما هو الفرق » ؟ .

عبر الدكتور مصطفى سويف عن عدم اعتقاده انسحاب ذلك على العالم المتقدم ، لأن بعض الأمثلة الواردة فى الورقة تشير إلى أن هذه الورقة موجهة نوعيا إلى ظروف الحياة فى هذه المجتمعات النامية ، وبالتإلى فالقول بضرورة أن يكون للمشكلة درجة من الدلالة ، درجة من الأهمية ، سواء أهمية نظرية أو تطبيقية.

كما أشار الدكتور مصطفى سويف إلى أنه يستخدم العالم والباحث كمترادفين وذلك فى تعليقه على سؤال الدكتور محمود عبد القادر .

وعلق الدكتور مصطفى سويف على التساؤل الذى طرحه الدكتور عبدالباسط عبد المعطى وهو إلى أى مدى تحتم ظروف العالم الثالث وجود الباحث واسع الأفق ؟ وافق الدكتور مصطفى سويف على أهمية وجود هذا

الباحث سواء فى العالم النامى أو المتقدم .

أما عن تساؤل الدكتور صلاح عبد المتعال فيما يتعلق بموضوع اللامحاسبة، أجاب الدكتورمصطفى سويف أن أحد مظاهر المحاسبة هى النقد ، وخاصة إذا ما اتبع النقد الأصول الأخلاقية لنشر النقد العلمى . مثال هذا عندما أرادت إحدى مجلات جامعة فلوريدا نشر نقد لبحث تعاطى المخدرات ، أرسلت المجلة للدكتور مصطفى سويف النقد قبل نشره حتى تيسر له نشر الرد إذا أراد ذلك لينشر النقد والرد معا ، وأخلاقيا لابد أن ينشرا معا فى نفس المكان هذا المثال يعد مظهرا من مظاهر المحاسبة .

هذا النوع من النقد لم نعرفه عندنا ، والنقد عندنا ، أما مجاملة عظيمة جدا أو انتقادا شخصيا .

أما عن موضوع الاستسهالات فقد أشار الدكتورمصطفى سويف إلى أن الدكتور ناهد صالح تكفلت بالرد ، ولكن قوله أن العقبات والصعوبات موضوعيا لها قدر من الوجود ، انسانيا ، سلوكيا ، اجتماعيا ... الخ . هذه كلها موجودات نفسية اجتماعية وزنها نفسى اجتماعى . ومن الممكن تضخيم وزنها ومن الممكن تقليل وزنها ، ولكن لا استطيع أن ألغيها .

أيد الدكتور مصطفى سويف ما قدمته الدكتور ناهد صالح من ربط بين كفاءة الباحثين وكفاءة مراكز البحوث .

أما عن ظروف العالم الثالث ، فقد تناول الدكتور مصطفى سويف هذه القضية بالتعليق عن مهمة العلماء فى هذه البلاد المهددة بالمجاعات والجفاف . ومسئوليتهم الأخلاقية فى مقابل ما ينفق على البحث العلمى .

كذلك أكد الدكتور مصطفى سويف ما طرحته الدكتورة ناهد صالح فى

موضوع اختيار الموضوع أو المشكلة ، وبالتإلى سياسة المركز فى وضع أولوية للمشكلات الجديرة بالبحث .

علق الدكتور مصطفى سويف على الفكرة التى طرحتها عن التكامل بين المركز والجامعة ، بالقول أن الجامعات يعاب عليها أن كل الهيئة فيها ، إحدى واجباتهم الرئيسية بحكم القانون ، هى التدريس ، والجزء الثانى من الواجب ، البحوث ، وأن اللائحة التنفيذية تتضمن انه من الممكن من حين لآخر أن يفرغ الأساتذة بناء على طلبهم ، للبحث فى مقابل ذلك يكون المركز لديه الاستعداد لهذا وتقديم التسهيلات لهم ، كذلك من الممكن أن ينتدب من المركز باحثون للتدريس فى الجامعة هذا التطعيم المتبادل ربما يكون من بين الطرق التى من شأنها ، لمن أراد ، من الأساتذة أن يعود إلى شحذ قدراته البحثية .

وأشار سيادته أيضا إلى أهمية القضية التى أثارها الأستاذ السيد يسين والخاصة بعملية اختيار الباحثين وتربية الباحث الاجتماعى .

تناول رئيس الجلسة الدكتور محمد الجوهرى التعليق بعد عرض الأوراق والتعقيب عليها بالتاكيد على الاتفاق حول عدة قضايا مثل قضية الكفاءة العلمية والأبعاد الأخلاقية لها .

عرض الأستاذ السيد يسين للتقرير الذى أعد فى ضوء التلخيصات التى قدمت . وأشار إلى أن الهدف الأساسى هو بلورة عدد من رءوس الموضوعات الأساسية بناء على الأوراق التى قدمت والمناقشات ، على أن يكون جدول أعمال المؤتمر القادم ، ورءوس الموضوعات هذه من الممكن أن تخضع للمناقشة .

عرض الأستاذ السيد يسين حوإلى ١٢ نقطة أساسية فى الموضوع على النحو التالى :

١ - مسألة العملية التعليمية واختيار وتدريب الباحثين العلميين . « ماذا يتعلم الشخص ، المقررات ، تكامل المنظورات ، التدريب النظرى والعملى ، حرية البحث العلمى » .

٢ - مشكلات اختيار موضوعات البحوث - وهنا مجموعة من النقاط الفرعية ، لابد من مراعاتها :

أ - قبول التعددية الفكرية والعلمية التى سيترتب عليها أخلاقيا عدم إدانة شخص لاتجاهه الأيديولوجى .

ب - مشكلات انتماء الباحث « ماذا نعنى بالانتماء وما هى أبعاده ؟ » .

جـ - السياسة العلمية للبحوث ، سواء داخل الجامعات أو فى مراكز البحث القومية .

٣ - مشكلات اجراء البحوث ، هناك مشكلة أولى هى :

أ - البحوث السرية والعلانية ، ومدى شرعية الانضمام إلى بحث سرى غير معلن .

ب - مشكلات اقتحام خصوصية الأفراد المبحوثين والجامعات .

جـ - مشكلات التواصل مع حالات البحث ، تقديم الباحث لنفسه والتعريف بمؤسسته .

د - مشكلات عرض نتائج البحوث على حالات البحث ، ما مدى امكانياتها من الناحية الفعلية .

هـ - مشكلات نشر البحوث ، ضوابطها وقواعدها .

٤ - البحث العلمى الاجتماعى والتطبيق الاجتماعى ، متابعة وتحليل ونقد الممارسات التطبيقية وترشيد السياسات الاجتماعية " ماذا يجرى فى المجتمع من سياسات سواء تنظيم الأسرة أو فى مكافحة المخدرات أو الوقاية من الجريمة .

٥ – مشكلات علاقة الباحث بالسلطة وتتضمن مجموعة من النقاط الفرعية :

أ – استقلالية البحث العلمي .

ب – الحصانة العلمية للباحثين .

جـ – الباحث والتنظيمات السياسية .

د – الدور النقدي للباحث " ماذا يعني به في العالم الثالث " .

٦ – مشكلات الاتصال العلمي وتتضمن عدة نقاط :

أ – البحوث الأجنبية « باحث اجنبي هنا – ما هو مدى قبول أو عدم قبول أو وضع قيود على حركته أو اتاحة الفرصة له أو وضع اعترض عليه » ؟ .

ب – البحوث المشتركة الممولة ، وهنا ينبغي التركيز على دراسة الحالات وما مدى اضافتها للمعرفة وما مدى تركيزها على بيانات معينة لها طابع خاص للاستغلال ضد مصلحة الأمن القومي ، هناك تهويمات حول هذا ، لابد من عرض عينات مما أجرى من بحوث أجنبية في مصر ، منشورة وتحلل نقديا . أيضا هناك قضية تبني الدولة للبحوث المشتركة ، ماذا عن برنامج مثل برنامج الارتباط مع الجامعات الامريكية ؟ فما هي ضوابط قبول الدولة لهذه البحوث ؟ ما هي شروطها السياسية ؟ ما هي مخاطرها ؟ ما هي ضوابط النشر ؟ ما هي ضوابط البيانات ؟ لأنه قد يتبين أن هذه هي أخطر أنواع البحوث من ناحية الأهمية ، فبحوث الأفراد أو الجماعات محدودة .

جـ – مسألة البحوث المقارنة ، ما مدى أهميته ، ما هي ضوابطها ؟ .

٧ – مشكلة نشر نتائج البحوث العلمية في الصحف ووسائل الاعلام ، ما هي ضوابطها وحدودها ، وكيف يمكن المحاسبة عليها ؟ .

٨ - مشكلة تكميم البيانات الاجتماعية وبنوك المعلومات والضوابط الأخلاقية لاستخدامها عندنا الآن فى مصر ميل لإنشاء Data Bank لو تعمقت هذه الحركة كما حدث فى أمريكا سيؤدى هذا إلى اختراق خصوصية الأفراد وخطورة استخدام الاجهزة الأمنية لهذه البيانات الخاصة بالأفراد ، فلابد من وضع ضوابط لهذا .

٩ - القيود المفروضة على البحث الاجتماعى فى مصر ، من عدة جوانب ، منها:

أ - نقص التمويل لأقسام البحوث فى الجامعات .

ب - التشريعات القائمة المعوقة للبحث العلمى الاجتماعى .

جـ - الرقابة السياسية ، مشاكلها حول منع بحث معين ، أو بحث مشكلات معينة تقديرا لاعتبارات أمنية أو أخرى ، فما هو دورنا فى مقارنة الرقابة السياسية على نشاط الباحثين العلميين الملتزمين بقضايا مجتمعهم ؟ .

١٠- مؤهلات العاملين فى البحث الاجتماعى ، من يبحث بغير مؤهلات ما مدى صحة هذا المعيار الشكلى وتحديد هذه المشكلة يمكن أن يتم عن طريق التحكيم العلمى .

١١- الميثاق الأخلاقى ، كيف يمكن عمل ميثاق فى ضوء النماذج العالمية ، ليس ترجمة لها ، إنما استرشادا بها .

١٢- إنشاء اتحاد للعلميين الاجتماعيين فى كافة العلوم الاجتماعية يمثل كافة العلوم الاجتماعية بعد حل المشكلة المنهجية الخاصة بتعريف العلوم الاجتماعية ، بدون هذا يصبح الميثاق قيمة أدبية ، والميثاق تطبقه هيئة ما ، هناك دور ولجنة للقيم داخل هذه الهيئة .

تلى عرض الأستاذ السيد يسين لرءوس الموضوعات السابقة اقتراحات السادة الأعضاء حول بعض القضايا التى ينبغى اضافتها .

اقترح الدكتور محمود عودة تقديم ورقتين فى المؤتمر الأولى : حول الندوات والمؤتمرات الممولة من الخارج التى تعرضت لبعض القضايا الحساسة مثل قضايا التطرف الدينى ، والورقة الثانية : تكون حول بيوت الخبرة ومكاتب البحوث الخاصة ، اهتماماتها ونشاطاتها .

أشار الدكتور الجوهرى أنه فيما يتعلق بالورقتين المقترحتين من الدكتور محمود عودة يمكن أن تندرجا تحت موضوع الاتصال العلمى .

اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى اضافة قضية أخلاقيات البحث الميدانى وأمانة جمع المادة .

اقترح الدكتور محمد الجوهرى اضافة قضية تبسيط العلم ، وتندرج تحت مشكلات النشر .

اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى اضافة قضية التواصل بين الباحثين أنفسهم وتبادلهم للأعمال .

اضافت الدكتورة ناهد صالح قضية « أخلاقيات التعامل فى الوسط العلمى» .

أيضا اقترح الدكتور عبد الباسط عبد المعطى تقديم ورقة حول المسئولية الاجتماعية ، استقلالية الباحث هل هى مطلقة . واقترح الدكتور الجوهرى ادخال قضية المسئولية الاجتماعية فى موضوع علاقة الباحث بالسلطة .

فيما يتعلق بموضوع الاتصال - أشار الدكتور محمد الجوهرى إلى وجود نوعين ، الاتصال على المستوى المحلى والاتصال الاجنبى .

عبر الدكتور محمود عبد القادر عن تصوره أن الندوة التحضيرية هدفها هو

تلخيص الأوراق فى تعريفات محددة لمعنى أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى والتى منها تنطلق لتقسيم الموضوعات وليس بالضرورة أن يغطى المؤتمر القادم كل هذه الموضوعات . كما عبر ايضا عن تصوره أن هذه الندوة تنتهى إلى ورقة شاملة فيها توجهات ووصف بالمقصود بالأخلاقيات والبحث العلمى الاجتماعى .

كما عبر عن رأيه أن كثيرا من الأوراق « إنما استغرقت فى جدل نظرى ومداخل سوسيولوجية التى قد لا يعنى الباحث العادى بتفاصيلها» . كما عبر عن تصوره لهذه الورقة المجمعة ، هو أن تكون الاطار العام الذى سيحرك حركة المؤتمر والأولويات .

علق الأستاذ السيد يسين على بعض ما ذكره الدكتور محمود عبد القادر عن عدم موافقته على التفرقة التى قدمها لما تنطوى عليه من استخفاف بالجوانب النظرية والتركيز على الجوانب العملية . فلا توجد جوانب عملية بدون تأصيل نظرى ، فالجوانب العملية تأتى بعد عرض نظرى أيضا ، المسألة ليست ترجمة ميثاق أخلاقى المسألة هى إقامة حوار قومى على مستوى علماء اجتماعيين من كافة التخصصات ، تطرح القضايا بمنهج نقدى ، تأصلها نظريا ، يتضح فيها الخلاف ، يتعلم كل فرد أن الحقيقة نسبية .

علق الدكتور محمد الجوهرى بإثارة قضية هامة وهى أن القضية لن تحل بالنصوص وحدها ، حتى لو توصلنا إلى تأسيس هيئة وفرض قواعد وتعديل القوانين فهناك عملية خلق الرأى العام المستنير حول هذه القضية بين جمهور المشتغلين بالعلم .

وأضاف الدكتور صلاح عبد المتعال بالاشارة إلى موضوعين هما :

- ضوابط الانحراف فى البحوث العلمية ، أو الوقاية من الانحراف .

- أخلاقيات الاسناد والبرهان العلمى .

وبالنسبة لتاكيد الاتصال بين الباحثين العلميين أقترح الأستاذ السيد يسين أن ينشئ المركز نشرة نقدية فى العلوم الاجتماعية تشرف عليها هيئة ممثلة للعلوم الاجتماعية تتولى بالنقد والتقييم ما يصدر فى المجلات العلمية المختلفة تلتزم بأصول النقد العلمى الحقيقى ، وتعطى نموذجا فى آداب الحوار و منهجية النقد العلمى ، تكنيك عرض الكتب والرسائل ، ببلوجرافيا للرسائل الغير منشورة بحيث يكون أداة للتواصل وأداة للنقد.

وفى ختام الجلسة قدم الدكتور محمد الجوهرى الشكر لجميع المشاركين فى المؤتمر وللمركز على مبادرته بعقد هذه الندوة التحضيرية ، كما وجهت الدكتورة ناهد صالح الشكر لجميع الأعضاء مؤكدة على أن المركز يرحب دائما بمناقشة أى قضية قومية أى قضية خاصة بالعلوم الاجتماعية فى مناخ يكفل حرية الحوار العلمى .

وانتهت الجلسة فى تمام الساعة الثانية عشرة مساء .

المؤتمر الأول
لأخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر
" الموضوعات المقترحة "

الموضوع الأول : حرية البحث العلمى ، والمسئولية الاجتماعية للباحث :

١ – تحقيق المناخ الملائم لذيوع المنهج العلمى ، والمعارف العلمية (مسئولية مشتركة بين الباحث والدولة) .

٢ – أولويات البحوث وحرية الباحث فى اختير مشكلات البحث :

– البحوث التطبيقية .

– البحوث البحته أو الأساسية .

٣ – رسم سياسة البحث العلمى :

– حق الدولة ، وحدوده .

– المسئولية المترتبة على ممارسة هذا الحق :

– ضرورة الإفادة من نتائج البحث العلمى على مستوى الدولة .

– ضرورة ترك بعض المنافذ فى الخطة والتمويل للمبادرات الفردية من جانب العلماء .

– دور العلماء فى ترشيد ممارسة الدولة حقها فى رسم السياسة العلمية، ومسئوليتها عن ذلك .

٤ – قضية الالتزام فى البحث العلمى :

– التزام الباحث بماذا ؟

– التزام الباحث نحو من ؟

– مسئولية الباحث العلمى فى تربية الكوادر العلمية .

– الوظيفة النقدية للبحث العلمى .

الموضوع الثانى : العلاقة مع هيئات التمويل والجامعات الاجنبية :

١ - السياسة المعلنة للدولة إزاء مراكز البحوث الأجنبية ، واجراء البحوث الأجنبية :

- التشريعات المنظمة لوجود تلك المراكز ، ولاجراء هذه البحوث .

٢ - صورة البحوث المختلفة :

- البحث الأجنبى (بحث أجنبى موضوعا وتخطيطا ، ويستعين بباحثين مصريين) .
- بحث مصرى تموله هيئة أجنبية .
- بحث مشترك (من حيث الموضوع والتخطيط والتمويل) .
- التعاون العلمى على هامش البحوث (الندوات - والبرامج العلمية المشترك) .

٣ - دراسة حالات .

- مشروع الـ MIT ومركز التخطيط التكنولوجى بجامعة القاهرة .
- مشروع الترابط بين الجامعات العربية والأمريكية فى إطار المجلس الأعلى للجامعات .
- البحوث الممولة من الخارج ، التى تجرى فى نطاق الوزارات ومؤسسات الدولة .
- مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الامريكية .
- مراكز البحوث الأجنبية .

الموضوع الثالث : اخلاقيات اجراء البحوث الاجتماعية :

- الكفاءة العلمية من منظور أخلاقى .
- الأمانة العلمية فى إثارة الاسئلة والاجابة عليها .
- القواعد الأخلاقية التى تحكم علاقة الباحث بالمبحوث (مع اهتمام

خاص بالحفاظ على سرية البيانات) .

- التدريب والتنشئة العلمية من منظور أخلاقى .

الموضوع الرابع : أخلاقيات النشر العلمى :

- السرقات العلمية .
- الالتزام بقواعد التوثيق ، وأصول النشر عن الاجراءات العلمية أو المدنية .
- أخلاقيات النشر فى وسائل الاعلام .
- حقوق الباحث لدى الغير ، وحقوق الغير لدى الباحث (مراكز البحث ، والجامعات ، وجهات التمويل عموما) .

الموضوع الخامس : نحو ميثاق أخلاقى للبحث العلمى :

- ضرورة وضع ميثاق أخلاقى يحتوى على المبادئ التى يمكن الاحتكام اليها .
- تخطيط أولى للميثاق المقترح .
- الجمعيات العلمية المتخصصة ودورها فى وضع الضوابط الأخلاقية وتنفيذ الميثاق المقترح .
- نظرة على دور الجمعيات العلمية فى الخارج فى تطبيق المواثيق الأخلاقية .

رقم الإيداع ٧٠٣٢/٩٠

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية